

النادي الأدبي
بالرياض

مراجعات لسانية

الجمال

تأليف

د. حمزة بن قبلان المزيني

١٤١٠هـ - ١٩٩٠م


النادي الأدبي
بالرياض


مراجعات لسانية

مراجعات لسانية

تأليف
د. حمزة
بن قبلان
المزيني

الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠م

الناشر



النادي الأدبي
بالرياض

الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠م



تقديم

بقلم : عبدالله بن ادريس
رئيس النادي الأدبي بالرياض

عندما يتبنى النادي الأدبي بالرياض طباعة ونشر هذا الكتاب الذي جاء كله أو جله مراجعات ومتابعات لكتابات كتَّاب آخرين، اختلفت وجهة نظر المؤلف مع وجهات نظرهم أو نظر بعضهم، وبخاصة ما دار من حوار ساخن يمثل قرابة نصف الكتاب بين الدكتور رمضان عبدالتواب والدكتور علي البطل حول صحة أو دقة ترجمة رمضان لكتاب المستشرق الألماني (يوهان فك) (العربية) في حين أن هذا الكتاب قد ترجمه قبلاً الدكتور (عبدالحليم النجار) ووجه الدكتور علي البطل أصبع الإتهام إلى د. رمضان عبدالتواب بأنه قد سطا (أدبياً) على ترجمة النجار للكتاب المذكور ـ أقول حينما يتبنى النادي طباعة ونشر هذا الكتاب فليس معنى ذلك أنه يقر الاتهام الموجه إلى الدكتور رمضان عبدالتواب وهو علم بارز من أعلام وأساطين اللغة العربية الأكفاء. فللدكتور رمضان من علمه ومكانته المعروفة ما يشفع له في مواجهة هذه التهمة التي أشعل فتيلها أحد تلامذته وهو الدكتور علي البطل وتابعه في وجهة نظره هذه أخونا الدكتور حمزة المزيني الذي جاءت متابعته لهذا الحوار الساخن والحوارات الأخرى من منطلق وضع الأمور في نصابها الصحيح، أو هكذا أراد.

ان قيام النادي الأدبي بنشر هذا الكتاب ليس من باب تأييد الإتهامات بين بعض الكتاب وبعض، وإنما هو من باب أن هذا الكتاب يدخل ضمن إهتمامات النادي واختصاصاته اللغوية والثقافية، ثم ان الكتاب قد حكم من قبل محكمين اثنين كعادة هذا النادي الذي أخذ على عاتقه التزاماً أدبياً قاطعاً أن لا ينشر كتاباً قط إلا بعد أن يصدر المحكمان اللذان يحال إليهما الكتاب حكماً بصلاحيته للنشر وأنه يضيف جديداً إلى الساحة الثقافية.

وهكذا نقدم لقرائنا هذا الكتاب (مراجعات لسانية) للدكتور حمزة قبلان المزيني آملين أن يجدوا فيه ما يستحق القراءة والمناقشة.

وما توفيقنا إلا بالله عليه توكلنا وإليه ننيب.

عبدالله بن ادريس

المقدمـــة

بلغت اللسانيات شأناً عظيماً من التقدم في خلال الثلاثين سنة الماضية تحت تأثير النظرية التوليدية ـ التحويلية التي اقترحها علم من أهم أعلام هذا العلم طوال تاريخه هو نوعم تشومسكي. فبعد أن كانت اللسانيات علماً لا يهتم به إلا القلة ولا يقوم إلا بدور ضئيل في الحركة الفكرية أصبحت تحت تأثير تشومسكي تحتل مركزاً قيادياً بين العلوم الإنسانية كافة. فقد نهج الباحثون في هذه العلوم نهج اللسانيات في أهدافها وطرق بحثها. بل إنه قلما يوجد علم من هذه العلوم لم يجعل اللسانيات له مثالاً.

وقد حدث أن اتصل بعض العرب المحدثين بهذا العلم عن طريق دراستهم في الجامعات الغربية وبعد رجوعهم بدأ الناس يطلعون على هذه العلوم نتيجة للمؤلفات التي ألفها هؤلاء أو الترجمات التي قاموا بها، أو عن طريق ما يكتبه تلاميذهم الذين لم يتيسر لهم الدراسة في الغرب فتلقوا هذه العلوم عن هؤلاء الأساتذة. وإذا بحثنا في إنتاج العرب المحدثين هؤلاء سواء ما كان منه مؤلفاً أم ما كان مترجماً فإن بعض السلبيات ما تلبث أن تتضح لنا في هذه الأعمال. ويمكن تلخيص هذه السلبيات فيما يلي:

١ ـ ما يسمى بالسرقات: فكثيراً ما تجد أن بعض هؤلاء يقوم بترجمة ما يراه من أية لغة أجنبية ثم ينسبه إلى نفسه، دون الاشارة إلى

المصدر الأساس. وهناك وجه آخر لهذه السرقات، وهو ترجمة ما ترجمه الآخرون أو الادعاء بترجمته بينما الذي يحدث لا يزيد عن تغيير بسيط يقصد به التعمية.

٢ ـ الترجمة غير الجيدة: فقلما يعني هؤلاء بترجمة ما يترجمون على الصورة الصحيحة. ففي هذه الترجمات قد تجد عدم الإلمام الكافي بالعلم أو عدم القدرة على صياغته بلغة عربية سليمة والفوضى في استعمال المصطلحات وغير ذلك من السلبيات.
٣ ـ الادعاء، فكثيراً ما نجد الواحد من هؤلاء يتكلم عن موضوع معين وكأنه هو أول من بدأ التفكير فيه أو هو أول من استطاع صياغته بصورة جيدة. بينما الحقيقة أن ما أتى به لا يزيد على كونه استلابا من هنا وهناك أو تفننا في إطلاق الخيال غير المقيد بالمنهجية.
٤ ـ التشكيك في الآخرين وتغيير المواقف بسرعة دون أن يكون ذلك نتيجة لاقتناع.

وهذه السلبيات ليست إلا قليلاً من كثير حيث يمكن أن يضاف إليها الوقوف عند مرحلة معينة وعدم تجاوزها تبعاً لتطور هذا العلم الذي لا يني عن التغير والتطور. وهناك أيضاً قول ما قيل سابقاً، سواء أقاله الشخص نفسه أم قاله الآخرون.

على أن مما يُعزي النفس أن هناك جيلاً جديداً بدأ يأخذ هذا العلم جدياً فأصبح لدينا بعض الكتب والمقالات الجادة التي تعالج هذا العلم متقيدة بمنهجية صارمة ومستفيدة من آخر ما توصلت إليه النظرية اللسانية. وأخص بالذكر أغلب الزملاء في المغرب العربي،

أي في المغرب والجزائر وتونس، فإن أي قارىء منصف لا يجد حرجاً في الاعتراف لهم بهذه الصفات الموجبة. على أن هناك أشخاصاً آخرين، وإن كانوا قلة، في بعض الجامعات العربية الأخرى في المشرق العربي لا يقلون جدية عن هؤلاء.

إن المقالات المجموعة هنا التي سبق نشرها إما في ملحق ثقافة اليوم في جريدة الرياض أو في بعض المجلات العلمية الأخرى في خلال السنوات الأربع الماضية لا تقصد إلى تشويه سمعة أشخاص معينين بقدر ما تقصد إلى إعطاء أدلة واقعية على السلبيات التي ذكرت سابقاً، وهي في الوقت نفسه دعوة مخلصة لتجاوز هذا المستوى من الارتكاس.

إن القارىء المطلع سيجد أن هذه المقالات لم تتناول إلا عدداً قليلاً مما يصدر كل يوم في اللسانيات في العالم العربي وخاصة في المشرق. ولن يجد هذا القارىء أي عنت في مضاعفة عدد الأعمال التي تتبدى فيها هذه السلبيات.

كما أن القارىء باللغة العربية في الوقت الحاضر في أي فرع من فروع المعرفة لن يجد عنتا في العثور على أمثلة مشابهة لما يحدث في اللسانيات من هذه السلبيات. فكل متخصص في حقل معين يشكو من كثرة الأعمال غير الجادة. وحبذا لو كانت هناك مراكز متخصصة تتولى ترشيح ما يستحق الترجمة ومن ثم تقويم ما يترجم، وبذلك يمكن أن تقدم العلوم وغيرها بطريقة منظمة يبني بسببها اللاحق على ما بناه السابق. كما سينتج عنها توحيد المصطلحات وغير ذلك.

وأجدها مناسبة للدعوة إلى الاهتمام بمراجعة الكتب الصادرة حديثاً في كل التخصصات. فمن الملاحظ أننا نجد في الدوريات

المتخصصة الأجنبية أن مراجعات الكتب تحتل في كل عدد منها جزءاً كبيراً، قد يقارب النصف. ولهذه المراجعات فوائد عدة من أهمها أن يطلع المتخصص على الجديد في حقله، ويرى أيضاً ما إذا كان الكتاب المراجع يضيف شيئاً إلى الحقل أم لا. وكثيراً ما تجد قسوة في بعض تلك المراجعات إذا حاد الكتاب المراجع عن المثل التي يسعى إليها المتخصصون.

أما عندنا فإن مراجعات الكتب كثيراً ما يغلب عليها مجاملة المؤلف لصداقة بينه وبين المراجع أو تغلب عليها القسوة لسبب من الأسباب غير العلمية. وكثيراً ما تمر الكتب دون مراجعة بسبب المقايضة: أي أن (أ) يتغاضى عن المآخذ التي توجد في الكتاب الذي ألفه (ب) لكي يتغاضى (ب) بالمثل، عما يوجد في كتاب (أ) من المآخذ.

إننا أمام خيارين لا ثالث لهما، وهما: إما أن نأخذ الأمور بجدية فتختفي الأعمال الرديئة كي تفسح المجال للأعمال الجادة، وذلك هو الخيار الأصوب، فتتوطن العلوم لدينا عن طريق استعمال اللغة العربية فيهاونشارك من ثم في إنتاج هذه العلوم، أو أن نظل على ما نحن عليه حيث تسود الترجمات الرديئة والكتب التي يغلب عليها الادعاء، أو التي توقف مؤلفوها عند مرحلة تجاوزها العلم بمراحل، أو التي تقوم على استلاب ما في الكتب الأخرى.

وفي الختام فإنني أتوجه بالشكر الجزيل للنادي الأدبي في الرياض ممثلاً في رئيسه الأستاذ عبدالله بن إدريس وأعضاء مجلس الإدارة على التكرم بطباعة هذا الكتاب.

كما أخص بالشكر المحكمين الكريمين اللذين أسند إليهما النادي الأدبي قراءة مسودات الكتاب على مابذلاه من جهد في فحص شكله ومحتواه. ولقد استفدت أيما استفادة من نقدهما وكان للاقتراحات التي قدماها دور كبير في تلافي كثير من المآخذ التي لولا فحصهما الجاد لكان من الممكن أن تبقى.

د. حمزة بن قبلان المزيني

٢١/١/١٤١٠هـ

وللنقـد المحايـد كلمــة*

أثيرت على صفحات ملحق ثقافة اليوم في جريدة الـرياض قضيـة هامة حول ترجمة كتاب «العربية» للمستشرق الألماني (يوهان فك)[1]. ولقـد أصبحت الصورة التي جـاء النقـاش عليهـا والقضيـة التي يقـوم عليها ذلك النقاش ظاهرتين بارزتين تهددان التقاليد العلمية التي لابـد من مراعاتها إن أردنا للبحث العلمي أن يخرج، في وطننا العـربي، من الحلقـة المفرغـة التي يدور فيهـا. وأولى هاتـين الظاهـرتين تجـريح من نختلف معـه في الرأي ونسب كـل نقيصة متخيلة لـه، وثانيتهـما عـدم الاعتراف للسابقين بفضلهم، بل إننا كثيراً مـا نغتنم الفرص للتهـوين من شأنهم ونسبة ما يمكن أن ينسب إليهم من جهد إلى أنفسنا.

---

* نشرت هذه المقالة في جريدة الريـاض (العدد ٥٩٨٤، السبت ١٤٠٥/٢/١٧هـ، ملحق ثقافة اليوم).

١ ـ أثـار هذه القضيـة الدكتـور على البـطل في جريـدة الـريـاض (العـدد ٥٩٤٠، الخميس ١٤٠٥/١/٢هـ، ملحق ثقـافة اليـوم) تحت عنوان «الجـامعة وأزمـة الضمـير العلمي»، وكـذلك في جـريدة الـرياض (العـدد ٥٩٤٧، الخميس ١٤٠٥/١/٩هـ، ملحق ثقافـة اليوم)، تحت عنوان «أمانة البحث العلمي»؛ وقد رد عليه الدكتور أحمد بيبرس في جريدة الرياض (العدد ٥٩٥٤، الخميس ١٤٠٥/١/١٦هـ ملحق ثقافة اليوم) بعنـوان «رد على مقـال الدكتـور على البـطل عن ترجمـة كتاب (العـربيـة)»؛ كـما كتب الـدكتـور رمضـان عبدالتواب في الملحق نفســه وفي الفترة نفسهـا رداً على الـدكتور عـلى البطل (الـرياض، ملحق ثقافة اليوم، في ١٤٠٥/٢/١هـ)؛ وفي جريـدة الرياض (العدد ٥٩٩٢، الأحـد ١٤٠٥/٢/٢٥هـ، ملحق ثقافة اليوم) رد الدكتور على البـطل على مقـال الدكتـور أحمد بيبرس تحت عنوان «حول كتاب العربية: رد عـلى الرد المنسـوب للدكتور أحمـد بيبرس»؛ كما رد الدكتور البطل على رد الدكتـور عبدالتـواب في جريـدة الريـاض (العدد ٥٩٩٦، الخميس ١٤٠٥/٢/٢٩هـ، ملحق ثقافة اليوم) تحت عنوان «الرد على الـدكتور رمضـان عبدالتواب».

لقد كنت آمل أن يكون النقاش حول هذا الكتاب منصباً على الموضوع الذي يناقشه، فهو كتاب نادر في بابه يؤرخ للغة العربية منذ صدور الإسلام إلى الوقت الحاضر، ويتتبع التغييرات التي طرأت عليها في الأساليب والنحو والمفردات. أفلم يكن من الأحسن، إذن، أن نناقش آراء المؤلف نفسه سواء كنا مؤيدين أم معارضين أم معدلين لها؟ وهو نقاش، دون شك، سيكون له صداه في الساحة الثقافية.

لكن النقاش الذي دار على صفحات ملحق ثقافة اليوم لابد أنه أثار الرغبة في معرفة الحقيقة، عند القارىء الكريم، فمن الواجب على المتصلين بالكتاب، إذن، أن يبدوا وجهات نظرهم في الموضوع.

وأود أن أقول في البداية، إنني لم آت هنا للانتصار لفريق على فريق آخر، فأنا لا تربطني بأي منهما أية رابطة شخصية، فسيكون عرضي موضوعياً ما استطعت. على أنني لابد أن أثني على الدكتور علي البطل الذي لفت انتباهنا إلى الموضوع.

غير أنه جدير بالإشارة أنني بدأت دراستي هذه كي أجد للدكتور رمضان عبدالتواب عذرا، وذلك لسببين: الأول لما له من مكانة عند دارسي اللسانيات العرب والمشتغلين بتحقيق التراث، والثاني أنني لم أتعاطف مع الطريقة التي أثار بها على البطل هذه القضية. لكن ما انتهت إليه دراستي أصبح نقيض ما توقعت.

إن معرفة اللغة الألمانية في نظري ليست الوسيلة الوحيدة التي يمكننا أن نوازن بين الترجمتين بها. فالموضوع هنا ذو شقين، هما:

١ - أن نرى مدى استقلالية المترجم الثاني (الدكتور رمضان عبد التواب) عن المترجم الأول (الدكتور عبدالحليم النجار) وسيكون ذلك بتتبع التشابه بين الترجمتين فإن كان التشابه مما يقع عادة بين

المترجمين مثل التوافق حول مسمى واحد أو صياغة معينة فلا حرج في ذلك. أما إذا كان التشابه بينهما يتجاوز ذلك إلى التوافق في الأشياء البسيطة أو في الأخطاء، فهنا نتوقف لنرى عدد هذه الموافقات: فإن كانت قليلة ألحقناها بما لا حرج فيه، أما إذا كانت كثيرة فلابد أن يتسرب الشك إلى أذهاننا حول استقلالية المترجم الثاني.

٢ ـ أما الشق الثاني للموضوع فهو أن نذهب إلى الأصل الألماني لنرى مدى موافقة النص الألماني أو اختلافه عن المواضع التي عدلها المترجم الثاني.

وللحق أقول إنني لم أطلع على النص الألماني، لكن هذا لا يمنعني كما أسلفت، من الموازنة بين الترجمتين.

وللحق أقول أيضاً، إن هذه الموازنة لا تكاد تدع في نفسي شكاً حول التطابق الذي يكاد يكون كاملاً بين الترجمتين. وسيكون دليلنا على أن الدكتور عبدالتواب ينقل نقلاً حرفياً من النجار على نوعين: الأول غير مباشر، وهو في إثبات أنه لم يرجع إلى بعض المصادر، على أقل تقدير، بل عوّل على ما وجده عند الدكتور النجار، والثاني مباشر، وهو في تتبع مظاهر النقل الحرفي عنده.

أما القضايا المهمة في النقاش فهي: رجوع المترجم الثاني إلى مصادر الكتاب الأصلية، وقائمة المراجع التي جاء بها، والهوامش التي أضافها هو وأستاذه شبيتالر، والتغييرات التي أدخلها المترجم الثاني على الترجمة الأولى، إضافة إلى بعض الملاحظات المتفرقة.

رجوع المترجم الثاني إلى المصادر الأصلية للكتاب:

يذكر المترجم الثاني (الدكتور رمضان عبدالتواب) (الرياض ١/٢/١٤٠٥هـ) أنه كشف «عن كل طبعات الكتب التي رجع إليها المؤلف عربية كانت أم غير عربية». وما دام أنه كشف عن «كل» طبعات الكتب التي رجع إليها المؤلف، فالمتوقع منه مترجماً أصيلاً أن يرجع إلى المواضع التي نقل المؤلف الاستشهادات منها. ومع اعترافي أنني لم أرجع إلى كل الكتب التي رجع إليها المؤلف حتى أتأكد من المواضع التي أخذ مواد الكتاب منها، فإنني قد وجدت أن المترجم الثاني لم يرجع إلى ثلاثة كتب في الأقل، فهو يكتفي بنقل الإحالات كما وردت عند المترجم الأول على الرغم من أنها ليست دقيقة. وعدم الدقة هنا هو في نقل المادة المستشهد بها خطأ أو هو الخطأ في رقم الصفحة أو السطر.

وقبل أن أسوق الأدلة على زعمي هنا، أحب أن أذكر للقارىء الكريم أن هناك مواضع كثيرة يبدو أن المؤلف استشهد فيها بأشطار أبيات، ثم يأتي المترجم الأول فيكمل تلك الأشطار ويضع التكملة بين قوسين معكوفتين [ ]؛ غير أن المترجم الأول لا يكمل الأشطار كلها، بل يترك بعضها دون أن يكمله. أما المترجم الثاني فإنه لا يكمل شطراً واحداً لم يكمله المترجم الأول. فكل الإكمالات التي تجدها في الترجمة الثانية بين قوسين معكوفتين [ ] هي إكمالات المترجم الأول. انظر مثلاً (ص ٣٩) وهو عند المترجم الأول (ص ٢٩)، والمترجم الثاني (ص ٦٧) وهو عند المترجم الأول (ص ٥٨)، والبيت الأول من المقطوعة (ص ٧٢) وهو عند المترجم الأول (ص ٦٤)، والمترجم الثاني (ص ٨٨) (مرتين)، وهو عند المترجم الأول (ص ٨١)

(مـرتـين)، والمـترجم الثاني (ص ٨٩) وهـو عنـد المـترجم الأول (ص ٨٢)، والمـترجم الثاني (ص ٩٦) وهـو عنـد المـترجم الأول (ص ٨٨)، والمـترجم الثـاني (ص ١٠١) وهـو عنـد المـترجم الأول (ص ٩٢) حيث لا يكمل المترجم الأول تلك الأبيـات فيتابعـه المترجم الثاني في ذلك، وغير ذلك كثير.

فلابد، إذن، أن نتساءل عند تكرار هذه الظاهـرة، أرجع المترجم الثـاني إلى المراجـع العربيـة حقاً؟ أظنـه لـو رجـع لأكمـل بعض هـذه الأشطار في الأقل.

أما فيما يتعلق بالمصادر العربية التي ذكرت مواضع الاستشهاد فيها فإنني سأذكر ثلاثة منها، وستجد في هذه الثلاثة إما أن المادة التي جاءت بالصيغة نفسها عند المـترجمين تخـالف ما هـو موجـود في المصدر الـذي يـزعم المترجم الثـاني أنها نقلت عنـه، أو أن مـوضـوع الاحـالـة ليس صحيحاً.

والمصدر الأول هو كتاب **نقائض جرير والفرزدق** (بيفان ١٩٠٥ - ١٩١٢) وهـو المصدر الـذي نجده في قـائمة المـراجع. فنجـد المترجم الأول، مثـلاً، يورد بعض الأبيـات نقلاً عن كتـاب النقـائض، ولكن الأبيات في الترجمة الأولى تختلف عما هو موجود في المواضع المشار إليهـا في كتاب النقائض، فيورد المترجم الأول، مثلاً، بيت جرير الموجود في ص ٨٤٥ من النقائض على الوجه التالي:

لاخـير في غضب الفـرزدق بعـدمـا
سلخـوا عجانـك سلخ جلد الـروذق

فقـد وردت كلمة «الـرَّوذق» بتشديـد الراء وفتحهـا عند المـترجم الأول (ص ٢٠)، وكـذلك أوردهـا المترجم الثـاني (ص ٣٠). أمـا في

النقائض فهي «الرُّوذق» بضم الراء.

ومثال آخر من بيت أخذ عن كتاب النقائض أيضاً (ص ٧٨٧) وهو:

منعتك ميراث الملوك وتاجهم
وأنت لدرعي بيذق في البياذق

فقد وردت كلمة (لدرعي) بالدال عند المترجم الأول (ص ٢٠) وكذلك يوردها المترجم الثاني (ص ٣١). أما ما في النقائض، فهي (لذرعي) بالذال.

كما أن هناك مثالاً آخر من كتاب النقائض (ص ٨٥٤) وهو:

سبعون والوصفاء مهر بناتنا
إذ مهر جعثن مثل حر البيدق

والشاهد هنا هو كلمة (البيدق) فقد وردت بالدال عند المترجم الأول (ص ٢٠) وكذلك هي عند المترجم الثاني (ص ٣١)، غير أن الكلمة في النقائص هي (البيذق) بالذال.

ومثال أخير من كتاب النقائض أيضاً، وهو أن المترجم الأول يورد في (ص ٢٠ هامش ١) إشارة إلى (ص ٦١٢) في المجلد الثالث من النقائض، حيث يورد محقق الكتاب بعض الكلمات والجمل الفارسية، وهذا ما نجده عند المترجم الثاني (ص ٣٠ هامش ٣). أما إذا رجعنا إلى النقائض فإننا نجد أن الموضوع يمتد إلى (ص ٦١٣) فلا بد أن تكون الإشارة إذن (ص ٦١٢ - ٦١٣).

فلو رجع المترجم الثاني إلى تلك الطبعة من النقائض لا ستطاع ملاحظة هذه الأشياء الأربعة ولكانت جديرة منه بالتعليق والمناقشة.

أما الكتاب الثاني الذي يبدو أن المترجم الثاني لم يشغل نفسه بمراجعة مواضع الإحالات فيه فهو كتاب **أحسن التقاسيم**، (طبعة دي غويه ١٩٠٦) وهو الكتاب الذي أورده في قائمة مصادره. ففي هذا الكتاب إثنا عشر موضعاً لم يرجع المترجم الثاني إليها، بل يكتفي بنقل الإحالات أو المواد التي يوردها المترجم الأول. فهو ينقل استشهادات وردت في الترجمة الأولى على الرغم من أن بعض الكلمات وردت بصيغ أخرى في المصدر الأصلي.

ففي (ص ١٩٩) يرد عند المترجم الثاني لفظ «قِسْمي نجد» وهو موجود كذا عند المترجم الأول في (ص ١٩٢). لكنِ الموجود في أحسن التقاسيم هو (النجدين). كما يرد عند المترجم الثاني (ص ٢٠٥) «. . . إن الحديقة تسمى بالأندلس: منية» وكذلك وردت عند المترجم الأول (ص ١٩٨ س ٤). أما في أحسن التقاسيم فنجد لفظ «البستان» لا الحديقة. وفي (ص ٢٠٩ س: ٥ ـ ٦) يرد عند المترجم الثاني «ففي الرى يقولون بدلاً من: علي، حسن، أحمد: علكا، مسكا، حمكا، للتمليح». ويرد هذا بنصه عند المترجم الأول (ص ٢٠١ س ١٧ ـ ١٨). أما في أحسن التقاسيم فهي «علكا، حسكا، حمكا. . .» ويرد عندالمترجم الثاني (ص ٢٠٩ س ١٠) «وفي كرمان أحب الكنى: أبو جعفر. . .» وترد هذه العبارة بنصها عند المترجم الأول (ص ٢٠١ ـ ٢٠٢، س ٢٠ ـ ١)، لكنها في أحسن التقاسيم «أهل قم». وفي (ص ٢٠٤ س ١) يشير إلى (ص ٩٩ س ٩) في أحسن التقاسيم، وهو عين ما ورد عند المترجم الأول، لكن الموضع في أحسن التقاسيم (ص ٩٩ س ٦). وكذلك نجد في (ص ٢١٢ س ١٤ ـ ١٥) عند المترجم الثاني «. . . على حين تقدم كلتا النسختين (ص ٤٨١ س ١٠) الصيغة الملحونة: يهوعلون»، وكذلك

نص المترجم الأول (ص ٢٠٥ س ٣). أما في أحسن التقاسيم فهي في (ص ٤٨١ س ٩).

أما الكتاب الثالث فهو **تاريخ الطبري**، حيث ينقل المترجم الثاني الإحالات إلى هذا الكتاب كما هي موجودة عند المترجم الأول مع أن تلك الإحالات غير دقيقة. فيشير المترجم الأول، مثلاً، في (ص ١٤٩ هامش ٣) إلى (ص ٢١٨٥) من القسم الثالث في تاريخ الطبري (الطبعة الأوروبية) فيأتي المترجم الثاني ويصوغ هذه الاشارة كما يلي: (٣/ ٢١٨٥) في (ص ١٥٦ هامش ٣) ـ لكننا عندما نرجع إلى الطبري لا نجد هذه الصفحة في القسم الثالث بل هي في القسم الرابع. فقد كان يجب أن تكون الاشارة (٤/ ٢١٨٥). ومادمنا عند الطبري فيحسن أن نذكر أن المترجم الأول في (ص ١٣٨) ينقل عن الطبري من القسم الثالث (ص ١٠٦٣) الكلمة التي قالها طاهر بن الحسين عند وفاته وهي بالفارسية «دَرْ مَرْج ينز مَروى فَايَذْ» والشاهد هنا هو الكلمة الأخيرة في تلك الجملة، فقد وردت عند المترجم الأول (فايذ) وكذلك يوردها المترجم الثاني (ص ١٤٦) أما في الطبري فإننا نجد (وايذ).

كما يورد المترجم الأول في الصفحة نفسها ترجمة هذه الجملة على الوجه التالي: «حتى في الموت. . يجب أن يكون الإنسان رجلاً» ويتابعه المترجم الثاني في ذلك تماماً. ومع أن الترجمة صحيحة، فإن الطبري يترجم الجملة ترجمة خاطئة في الصفحة المشار إليها من كتابه، فهو يقول: «وتفسيره (أي تلك الجملة) أنه يحتاج في الموت أيضاً إلى الرِّجْلة». فلو رجع المترجم الثاني إلى هذا المصدر للاحظ الخطأ ولعلق عليه.

وقد يقع الدكتور النجار في خطأ في الترجمة فيتابعه الدكتور رمضان عبدالتواب في ذلك الخطأ. ومثاله ترجمة النجار في الصفحة المشار إليها من كتابه للجملة الفارسية «يامَرْدْ مَيْ خَرْ» فهي عنده «يارجل اشرب خمرا» وكذلك يوردها عبدالتواب في الموضوع المشار إليه أعلاه. أما ترجمتها الصحيحة فهي «إما أن تشرب الخمر...».

كما يورد المترجم الأول في الصفحة نفسها أن طاهر بن الحسين كتب كتاباً مطولاً لابنه عبدالله عندما ولاه ديار بكر، وذلك نقلاً عن الطبري القسم الثالث (ص ١٠٤٦). والشاهد هنا هو عبارة (ديار بكر) فقد أوردها المترجم الثاني في (ص ١٤٦) كذلك. أما ما نجده عند الطبري في الموضع نفسه فهو (ديار ربيعة). (كذلك يحيل إلى القسم ٢ / ١٦١٩ من الطبري مع أن الموضع المقصود في ٢ / ١٦٢١). ويبدو أن عدم الرجوع إلى المصادر الأصلية كان دأبه حتى في ترجمته لتعليقات شبيتالر؛ فقد أحال شبيتالر في (هامش ٣ ص ٨) إلى (ص ٣١) من الجزء الأول لكتاب إعجاز القرآن المنشور على هامش الاتقان إلا أننا نجد المترجم الثاني يضع علامة استفهام بعد ذلك الهامش. فهل نفهم منه أنه لم يجده في الطبعة المشار إليها في المراجع وهي (نشر سديد الدين خان ـ كلكتا ١٨٥٦م)؟ لكننا إذا بحثنا في الطبعة الرابعة للكتاب (١٣٩٨هـ) فإننا نجد موضع تلك الإشارة في (ص ٤٠).

إن الذي نستخلصه من هذه الحالات الأربع أن المترجم الثاني لم يرجع إلى كل مصادر الكتاب أو هو لم يرجع إلى هذه الكتب الثلاثة في الأقل.

إن كل ما فعله الدكتور رمضان عبدالتواب لا يزيد على نقل ما يجده في الترجمة الأولى بغض النظر عن صحة المعلومات المذكورة أو

دقتها. إذن هو لا يستطيع أن يجحد أنه ناقل نقلاً حرفياً من الترجمة الأولى. كما أن عليه جريرة نقل المعلومات الخاطئة التي كان المفروض أن يشير إليها لو أنه رجع حقاً إلى المصادر الأصلية.

قائمة المراجـــع:

يذكر الدكتور رمضان عبدالتواب أنه «جرى» وراء طبعات الكتب التي اعتمد عليها المؤلف ووضع قائمة هجائية بتلك المصادر في نهاية الكتاب (الرياض ١/٢/١٤٠٥هـ). لقد سبق أن قلت إني لم أر الكتاب في لغته الألمانية حتى أجزم في هذا الأمر، لكن أستاذه شبيتالر يقول (ص ٥ هامش ٢) إن قائمة مصادر الكتاب تحتوي أكثر من ٢٥٠ كتاباً معظمها بالعربية. فهل يفهم من هذا أن المؤلف وضع قائمة بمصادر الكتاب؟ فكيف نوفق إذن بين ما يقوله الدكتور رمضان عبدالتواب وما يقوله أستاذه؟ فإما أن يكون كلام الأستاذ صحيحاً فيكون عمل التلميذ غير جديد، أو أن يكون كلامه غير صحيح فيكون لزاماً على التلميذ أن يشير إلى ذلك. ومن الجدير بالذكر أن ترجمة الدكتور النجار تتضمن قائمة طويلة من المراجع؛ فالقول بأنه هو الذي بدأ وضع المراجع في آخر الكتاب ليس صحيحاً إذن.

أما إذا تجاوزنا هذه النقطة لندرس قائمة المراجع التي جاء بها فإننا نجد أن مجموعها ٢٢٢ كتاباً معظمها بالعربية بالاضافة إلى ذكره لاسم دائرة المعارف الإسلامية واثنتى عشرة دورية. كما تضم هذه القائمة خمسة من كتبه هو. فإذا لم نحسب هذه الكتب الخمسة فإن عدد المصادر يبقى ٢١٧ كتاباً. فإذا أضفنا دائرة المعارف الإسلامية والدوريات وجدنا أن عدد المصادر لا يتجاوز المائتين والثلاثين، فأين

ذهبت بقية المصادر ياترى؟ إن الفاحص للكتاب يجد ما يزيد عن ثلاثين كتاباً لم يضمنها المترجم قائمة المصادر، يضاف إلى ذلك أنه يجب عدم الاكتفاء بذكر أسماء الدوريات. كما أننا إذا تفحصنا الكتاب وجدنا حوالي ٤٧ مقالة بعضها من دائرة المعارف الإسلامية، وبعضها الآخر نشر في دوريات مختلفة. فإذا صحّ له ألا يفصّل المعلومات عن المقالات في دائرة المعارف الإسلامية فإنه لا يصح له أبداً أن يترك المقالات المنشورة في الدوريات دون توثيق.

أما ترتيب المصادر الأجنبية فسيّء للغاية ذلك أنه يرتب المؤلفين بحسب الحرف الذي يبتدىء به اسم عائلة المؤلف، لكنه يأتي أولاً بالاسم الأول للمؤلف. فيورد اسم نولدكه مثلاً، هكذا Th. Noldeke. فإذا أردت أن تبحث عن مؤلف معين فلا بد لك من قراءة الاسم الأول الذي ليس له دور في الترتيب.

كما أنه كان من الأحسن لو أن المترجم الثاني، حتى وإن رجع إلى الطبعات القديمة، أن يرجع إلى الطبعات الحديثة للكتب، ويشير إلى مواضع الاستشهاد فيها، لأنها أقرب إلى تناول القارىء، بعد أن أصبحت تلك الطبعات القديمة محصورة في بعض المكتبات العامة أو الخاصة.

إن هذا العمل مهم لأن بعض الطبعات التي اعتمد عليها المؤلف غير محققة أو أنها طبعات أوروبية قديمة. هذا بالاضافة إلى أننا نجد اختلافاً بين ما هو موجود في الطبعات القديمة والطبعات المحققة للكتب. فنجد مثلاً أنه يذكر في (ص ٢٢) أن سيبويه «أطلق الرفع والجر والنصب على النهايات الاعرابية التي تتعاور الكلمات المعربة، ويستخدم الضم والكسر والفتح للحركات، وأواخر الكلمات المبنية»

فـإذا رجعنـا إلى الكتـاب لسيبـويـه (بتحقيق هـارون ج ١ ص: ١٣) وجدنا «فالرفع والجر والنصب والجـزم لحروف الاعـراب». وفي (ج ١ ص: ١٥) «وأما الفتح والكسر والضم والـوقف فللأسماء المتمكنـة». ففي عبارة سيبويه هنا زيادة.

بقي أن نشير إلى أن قائمة المصادر غير دقيقة، فهو يذكر في قائمـة المراجع طبعات تختلف عن الطبعات المذكورة في صلب الكتاب. ومن أمثلة ذلك أننا نجده يذكر في قائمـة المراجـع **الكتاب** لسيبـويه (طبعـة بـولاق) ثم يشـير إلى أن الإحـالات في الكتـاب تـرجـع إلى الـطبعـة الأوروبية. فلماذا لم يرجع إلى طبعة بولاق نفسها، ويـذكر لنـا موضـع الاستشهاد فيها؟ كما أنه يشير إلى رقم الطبعة في الكتاب لكنه في قائمـة المصـادر لا يذكـر رقم الطبعـة (انظر مثـلاً ص: ٤٠ هامش ٣) حيث يشير إلى الطبعة الثانية لأ مالي القالي، لكنه لا يـذكر أي رقم في قـائمة المصـادر). كـما أن هنـاك تضـاربـاً في سنـوات الـطبـع، ففي (ص ٩ هامش ١) يشير إلى طبعة القاهرة لكتاب **المزهر** (١٢٨٢هـ) بينما يذكـر تاريخ الطبع في قائمة المصادر (١٣٥٢هـ)، وكذلك تاريـخ طبع **أمـالي الـزجـاجي** فهي في صلب الكتـاب (١٣٤٢هـ) أمـا في القـائمـة فهي (١٣٢٤هـ)، وفي (ص ١٢ هـامش١) يشير إلى تـاريخ طبعـة القاهـرة **للمثل السائر** وهي (١٣١٢هـ) أما في المراجع فهي (١٢٨٢هـ).

الهوامش التي جاء بها الدكتور عبدالتواب:

أما الهوامش التي جاء بها رمضان عبدالتواب فلا تـزيد عن ثـمانية وعشرين هامشاً، يتكون معظمها من إضافة بعض المراجع أو الإحالـة إلى كتبه هو، أو الاعتراض بصورة مقتضبة على مـا ورد في الكتاب، أو تصحيح بعض الأخطاء أو الاشارة إلى فصول من الكتـاب ستأتي. . .

إلخ. لكن الجدير بالإشارة أن أطول تعليقاته لا يزيد عن خمسة أسطر. كما كانت معاملته لهوامش شبيتالر أكثر إنصافاً من معاملته لهوامش النجار. ففي (ص ١٩ هامش ٢) يورد تعليق شبيتالر ثم يختمه بكلمة (شبيتالر) ثم يعلق على القضية نفسها ويذكر كلمة (المترجم)؛ لكنه لا يفعل ذلك مع هوامش النجار (انظر ص: ١٦ ـ ١٧ هامش ١). كما أننا نجده ينتقد النجار في مقدمته (ص ٣ ـ ٤) لأنه ترك «شيئاً غير قليل» من الهوامش دون ترجمة، ولأنه كان يلخص بعضها تلخيصاً شديداً. لكننا نجده، هو نفسه، يقرّ بأنه لم يترجم الهوامش كلها. فهو يقول (ص ٤) «ولكنني آثرت ترجمة هذه الهوامش المتروكة إلا ما ندر. . .» فلماذا يترك بعض الهوامش دون ترجمة؟ ألأنها غير مهمة؟ ربما. ثم ما المانع أن نجد العذر نفسه للدكتور النجار على عدم ترجمة بعض الهوامش التي لم يكن يراها مهمة؟ وعلى الرغم من لومه للنجار بسبب إسقاط بعض الهوامش فهو يسقط واحداً من أهم الهوامش التي كتبها النجار (ص ٥ هامش ١) وفيه يتعرض لفوللرز وكاله حيث يريان أن القرآن الكريم نزل بلغة غير معربة، لكنه عُدِّل فيها بعد ليوافق لغة الشعر الجاهلي المعربة.

مقدمة شبيتالر وتعليقاته:

أما تعليق شبيتالر الذي جاء في أول الكتاب فهو وإن كان يعطينا وجهة نظر مخالفة للنظرية التي يقوم عليها كتاب (فك)، فهو تعليق مقتضب باعتراف شبيتالر نفسه (ص ٧ هامش ١) فهو يقول «ما يلي لا يعرض من تصوري إلا إطاره العام، ولا يمكن في هذا الحيز الضيق أن يشرح التفاصيل. وإني لأرجو أن أتناول المشكلة كلها بالتفصيل في مكان آخر».

أمـا تعليقاتـه في صلب الكتـاب فـلا تـزيـد عن ٢٧ ، وهي عـلى العمـوم، مختصرة: فلا يـزيد أطـول تعليق منها عن عشرة أسـطر. أما الغالب منها فتتراوح بين أقـل من سطر إلى أربعـة أسطر، حيث تقتصر تلك الهوامش على إعطاء مراجـع عن القضية المـطروحة، أو تصحيـح كلمة، أو مناقشة مختصرة تزيد الأمر غموضاً أكثر من زيادته إيضاحـاً.

وفي بعض الأحيـان لا يـزيـد التعليق عن جملة واحـدة. انـظر مثـلاً (هـامش ٢ ص: ١٩) حيث يعلق على مـا ورد في نص الكتاب حـول تعـريف العنعنـة. تقـول جملة الكتـاب «ومن تلك الفـروق ـ مثـلاً ـ العنعنة، أي إبدال النطق المفخم للهمزة»، فيقـول تعليقه «ليس هـذا التعبير مصيبا، لأن العين ليست صوتاً مفخما». أمـا استدراك الـدكتور رمضان عبدالتواب على تعليق أستـاذه فهو: «والصـواب أن يقال: أي إبدال الهمزة عينـا». .وفي أحيان أخـرى يأتي شبيتـالر بتعليق يـدل على عدم فهمه للقضية المطروحة. فيعلق شيخ المستشرقين على قـول (فك) ص ١٤٧ «وأسوأ من هذا أن أخاه سليمان بن عبدالله صاحب الشرطـة ببغداد ٢٥٥ ـ ٢٦٥ هـ صاغ مثنى لاسم العدد عشرون في شعر له:

وقد مضت لي عشرونان اثنان

قائلا (هامش ٣) «... وذكر الرقم اثنين أو اثنتين بعد المثنى ليس أمـراً نادراً في العربية، ففي القرآن الكـريم: «زوجين اثـنين» سورة ١٣/٣ «إلهين اثنين» (كذا) (سورة ١٦/ ١٥). لكن اللحن الـذي يعاب عـلى شـطر البيت هـذا، كـما هـو.واضـح من كـلام (فـك)، هـو في تثنيـة (عشرون) وليس في ذكر (اثنان) بعد هذا المثنى. والطريف أن الدكتور رمضـان عبدالتـواب لم يتوقف عنـد هذا الفهـم الخـاطىء، فلقد كـان الأجدر به أن يصححه.

التغيير والاضافات التي أدخلها الدكتور رمضان عبدالتواب:

لا شك أن تغيير بعض الكلمات، وصياغة بعض الجمل، وترجمة ما سقط من الكتاب في الترجمة الأولى، سواء أكان ذلك هوامش أم جملاً، والرجوع إلى المصادر العربية للتحقق من قول ما، عمل جيد لا ينكره أحد. لكننا حتى لو سلمنا بما قاله أحمد سمير بيبرس (الرياض ١٦/١/١٤٠٥هـ) من أن الأخطاء قد بلغت أكثر من خمسمائة، فإن هذا لا يكفي أن يكون عذرا للاعتداء على جهد إنسان آخر وادعائه بكامله. ثم ما هو مفهوم الخطأ؟ صحيح أن بعض ما أشار إليه الدكتور رمضان عبدالتواب (الرياض ١/٢/١٤٠٥هـ) أخطاء وقعت في الترجمة الأولى، لكن هل من الممكن أن نسمي استعمال كلمة معينة خطأ لأنها لا تعجبنا؟ فمن أطرف أنواع التغيير في الكلمات أن الدكتور رمضان عبد التواب يغير كلمات في ترجمة النجار يستعملها هو نفسه في ترجمته لكتاب فقه اللغات السامية لبروكلمان (طبعة جامعة الرياض ١٣٩٧هـ). فهو يغير عبارة «ما بين النهرين» (النجار ص: ١٩٠ س ٢) إلى «بلاد الرافدين» (ص ١٩٧ س ١١)، وكذلك في (ص ٢٤ س ٢١). غير أنه يستعمل هو نفسه لفظ «ما بين النهرين» في فقه اللغات السامية (ص ١٢ س ٢٧). أما القول بأن ترجمة النجار «تفيض بالأخطاء الفادحة والأغلاط الشنيعة» أو أن فيها «أخطاء قاتلة» فأحسبه لا يخلو من المبالغة، كما لا يخلو من المبالغة أيضاً الادعاء برجوع المترجم الثاني إلى المصادر العربية للتأكد من النصوص التي يوردها المؤلف وذلك لما قد مناه عند حديثنا عن المراجع أعلاه.

ومن أشد الأمور غرابة في الموضوع كله، ما يتعلق بالعنوان الفرعي للكتاب، ففي كلتا الترجمتين نجد العنوان الفرعي للكتاب

كالتالي: «دراسات في اللغة واللهجات والأساليب» لكن شبيتالر يذكر (ص ٥ س ٤ ـ ٥) أن العنوان الفرعي هو «دراسات في اللغة والأساليب العربية». فإذا كان قول شبيتالر صحيحاً، أليس من الضروري أن يضع الدكتور رمضان عبدالتواب العنوان الفرعي للكتاب بصورته الصحيحة؟ أما إذا افترضنا أن شبيتالر كان واهماً فإن تلميذه أولى الناس بتنبيهه إلى هذا الوهم.

قضية الفهارس:

يذكر الدكتور رمضان عبدالتواب أنه وضع فهارس للترجمة الجديدة. وربما يوحي هذا أن الكتاب في طبعته الألمانية لم يفهرسه مؤلفه. لكن شبيتالر يذكر (ص ٦) أن للكتاب فهارس متنوعة للأشخاص والموضوعات والكلمات والآيات القرآنية.

أما في ترجمة الدكتور رمضان عبدالتواب فإننا لا نجد إلا فهرسين اثنين أحدهما للموضوعات والآخر للأشخاص. لكن هذين الفهرسين هما الوحيدان الموجودان في ترجمة الدكتور النجار أيضاً. فكيف يكون عمله جديداً وهو لم يكتف بعمل ما قد عمله النجار تماماً، بل تابعه أيضاً في عدم وضع فهرس للآيات القرآنية والكلمات؟ أما إذا وازنا بين فهرسي الأشخاص في الترجمتين فإننا نجد أن عدد صفحات فهرس الأشخاص في ترجمة الدكتور رمضان عبدالتواب لا يزيد إلا بصفحة واحدة، عن عدد الصفحات عند الدكتور النجار (أي ٤٣ صفحة عند عبد التواب و٤٢ صفحة عند النجار). وزيادة على ذلك، نجد أن بعض الأشخاص لم يذكرهم صاحب الترجمة الثانية في فهرسه، في حين أنهم ذكروا في صلب الكتاب، بل وذكرهم النجار في فهرسه أيضاً. وواحد من الأشخاص الذين سقطت أسماؤهم من الفهرس هو

آكل المرار، وقد ذكر في ترجمة الدكتور عبدالتواب (ص ١٧٢ هامش ٣). وهذا لا يعني أن النجار لم يسقط بعض الأشخاص فقد أسقط بعضهم.

أحسبني قد أقمت الدليل على نقل الدكتور رمضان عبد التواب من الدكتور عبد الحليم النجار نقلاً حرفياً عند استعراضي للكتب التي لم يرجع إليها. ولكي يزداد الأمر وضوحاً، فإنني سأورد بعض الأدلة التي تؤكد لنا أن الدكتور رمضان عبدالتواب كان أقرب إلى النقل الحرفي من الدكتور عبدالحليم النجار منه إلى الترجمة الأصلية. فبالاضافة إلى ما قدمناه، من عدم رجوعه إلى بعض مصادر الكتاب، وعدم إكماله لأشطار الأبيات التي تركها المترجم الأول، وتركه بعض الهوامش دون ترجمة، نذكر ما يلي:

١ - إنه يتابع المترجم الأول حتى في الأشياء التي لا تستدعي تفكيرا. ومن هذه الأشياء ذكر عبارة «صلى الله عليه وسلم» بعد ورود محمد أو الرسول. وصحيح أن المترجم الثاني ذكر هذه العبارة في مواضع قليلة في حين أن المترجم الأول تركها في مثل (ص ٦٣ س ٩) حين وضع «عليه السلام»، بينما لم يذكرها النجار في الموضع نفسه (ص ٥٤ س ١١). أو «عليه الصلاة والسلام» (ص١٧ س ١٠) بينما يتركها النجار في نفس الموضع (ص ٦ س ٤). لكننا نجده في أكثر من ٩٠٪ من الحالات، يوردها إذا أوردها النجار، ويتركها إذا تركها. وحتى في الصياغة فإنه يورد الصياغة التي يوردها النجار. فإذا أورد النجار «صلى الله عليه وسلم» أوردها عبد التواب كذلك، وإذا أورد «عليه السلام» فعل عبد التواب كفعله، وكذلك إذا وضع النجار تلك العبارات داخل أقواس وضعها عبدالتواب كذلك. أما إذا لم يضعها النجار

فإن عبدالتواب لا يضعها. ويبلغ التشابه حده حين يتابع المترجم الثاني المترجم الأول في شكل الأقواس التي يضع العبارات السابقة داخلها. ومن الأمثلة على ذلك ما يلي: ففي (ص ٨١ س ٩) لا يضع عبد التواب عبارة «صلى الله عليه وسلم» بين أقواس، وهذا ما فعله النجار في صفحة (٧٣ س٩)، ويضعها عبد التواب بين قوسين معكوفتين في (ص ٨٠ س١٧)، وذلك ما فعله النجار (ص ٧٣ س ١). وفي (ص ٣٣ س ١٩) يضع المترجم الثاني العبارة بين قوسين هلاليين (   )، وهذا ما فعله النجار (ص ٢٣ س ١٠). وفي (ص ٢٤٤ س ١٦ ـ ١٧) وهذا ما فعله النجار (ص ٢٢٦ س ١٤) أيضاً. وفي (ص ٢٥٠) يستعمل عبد التواب عبارة «صلى الله عليه وسلم» ويضعها بين قوسين معكوفتين أربع مرات (س ١٢ وس ١٤ ـ ١٥ وس ١٧ مرتين) وهذا ما فعله النجار (ص ٢٤٢ س ٥ ـ ٦ وس ٩ وس ١٠). إلا أن النجار يستعمل في (س ١٤ من الصفحة نفسها) عبارة «عليه السلام»، ويضعها بين قوسين معكوفتين، وهذا ما فعله رمضان عبد التواب (ص ٢٥١ س ٥)، ثم يرجع في الصفحة نفسها إلى استعمال «صلى الله عليه وسلم» ثم وضعها بين قوسين معكوفتين (س ١٢) وهذا ما فعله النجار (ص ٢٤٣ س ٣). وهو لا يذكر هذه العبارة في المواضع التالية (ص ٨٤ س ١٤ وس ١٩) متابعاً ما فعله النجار (ص ٧٦ س ١٥ وص: ٧٧ س ٥)، وغير ذلك كثير.

وعلى الرغم من ذكر بعض أسماء الصحابة مثل عمر بن الخطاب ومعاوية وعبدالله بن مسعود وعلى بن أبي طالب وعثمان بن عفان وصهيب وبلال رضي الله عنهم أجمعين فإنه لم

يـذكر مـرة واحـدة عبـارة الـترضي عنهم، ومـا ذلـك إلا متـابعـة للنجار.

٢ - (أ) إنـه تابـع النجار في استعـمال بعض المصطلحـات النحويـة الخـاطئة. فيستعمـل الدكتـور النجار مثـلاً لفظ (التوقيف) (ص ١١ س ١١) فيتابعه الدكتور رمضـان عبدالتـواب في ذلك الاستعمال الخاطىء (ص ٢٢ س ١١) والصحيح هـو «الوقف».

(ب) إنه يحاكيه في علامات الترقيم، مثل النقطتين (:) بدلاً عن (أي) وهذا مبثوث في الكتاب.

(ج) إنه يتابع النجار في عـدم ذكر واو العـطف، بل يستغنى عن ذلك بالفاصلة - أنظر مثلاً (ص ٢٩ س ١٥).

(د) التقيد باستعمال بعض الألفاظ التي يستعملها النجار بكثيرة مثـل (إذ ذاك)، فقـد استعملهـا النجـار كثـراً وتـابعـه عبـدالتواب في المـواضع نفسهـا: وقد يـذكـر ذلـك اللفظ ثلاث مرات في صفحة واحدة.

(هـ) استعماله تعبير «الحوار الخـلافي» (ص ٦١)، وكان الأجـدر أن يـترجمه بكلمـة «المنـاظـرة»، خـاصـة أن ذلـك التعبـير استعمل في قصة مناظرة سيبويه والكسائي، لكنه استعمله لأن النجاز استعمله (ص ٥٢ س ١٧).

(و) استعماله لتعابير مثل الدوائر الإسلامية، والدوائـر الأدبية. وهي التعابير التي استعملها النجار في المواضع نفسها.

(ز) يستعمل بعض التعابير التي يستعملها النجـار على الرغم من أن هناك اصطلاحـات محددة لمـا تعنيه تلك التعـابير. فهـو

يستعمل لفظ «الشعر» أي القصيدة أوالقطعة الشعرية.
فعندما يتكلم المؤلف عن قصيدة أبي المنهال عتبان بن
وصيلة (ص ٣٧) والتي منها:

ومنا أمير المؤمنين شبيب

يقول في (هامش ١) من الصفحة نفسها «وكثيراً ما تساق أبيات هذا الشعر دون تسمية قائليه...». وهذا الهامش بنصه موجود عند النجار (ص ٣٧ - ٣). وفي (ص ٧٢ س ١٥) «والأيطاء (وهو تكرار لفظ القافية في الشعر الواحد):...». وهذا ما نجده عند النجار (ص ٦٤ س ١٤). وفي (ص ١٤٣ س ٨) «... وأنه أنشد شعراً واحداً...» وذلك مذكور بنصه عند النجار (ص ١٣٥ س ١٢ - ١٣) وغير ذلك.

(ح) استعماله مصطلح (شعر الفرص) أي شعر المناسبات في (ص ١٣٣ س ٨). وهو عند النجار (ص ١٢٥ س ٧) وغيرها. والأعجب من ذلك كله أن المترجم الثاني يتابع المترجم الأول حتى في الأخطاء. فقد قدمنا أنه أورد «مسكا» بدل «حسكا» وهو الخطأ الاملائي الذي نجده عند النجار.

وفي ص: ٦٨ ترد عند المترجم الأول كلمة «دأبية» عند الحديث عن بيت أعشى همدان:

من دعا لي غزيلي
أربح الله تجارته

كما ترد هذه الكلمة على صورة «دأبية» عند المترجم الثاني (ص ٧٦). فلا ندري ما تعنيه هذه الكلمة، فهي لم تشرح في كلتا الترجمتين.

والإحالة الوحيدة فيهما إلى أن هناك دأبية مثل هـذه في أشعار الهـذليين رقم ١٧١ . وليست الإحالة إلى أشعـار الهذليـين مباشرة، بـل الاشارة إلى كتاب لفلهوزن. فإذا أردت أن تعرف ما تعنيه فـلا بد من الـرجوع إلى ذلك الكتاب ومن ثم الرجوع إلى أشعار الهذليين. وهذه من جنس الأمثلة التي قدمتها لعدم رجوعه إلى المصادر.

فعلى ماذا يدل هذا التوافق العجيب؟ أهو أمـر لا مفر منـه؟ أليس في مقدرة المترجم الثاني أن يتفادى هذه المتابعة الحرفية؟

الأسلـــوب:

أما الأسلوب فإننا نجد أن المترجم الثاني جـاء بأكـثر من ٩٥٪ من جمل الترجمة الأولى كما هي. أما ما بقي منها فقد صاغه صيـاغة مختلفـة في بعض المواضع إلا أنه يكتفي في حالات كثيرة بتغيير كلمة هنا وكلمة هناك.

والأسلوب بعامة، يقترب من الترجمـةالحرفيـة، وهو في حـاجة إلى غير قليل من إعـادة الصياغـة حتى يقترب من الأسلوب العـربي. ومن الأمثلة على ذلك «ولا يـوجد أفصـح ولا أبلغ، ولا أنصع ولا أبـين في إصابة المحـز من ذلك التعبـير: لحن القول، في وصف طـريقة التعبـير المعسولة التي لا يبدو في ظاهر جرسها سوء التي يـرمز بهـا أعداء محمـد [صلى الله عليه وسلم] إلى معان يفهمها إخـوانهم في الريـاء والنفاق»، (ص ٢٥١). «وليكن من الفـرص قبـل الإسـلام أيضـاً مـا يسمـح بـاختلاط العـرب بغيرهم من الأعـاجم في المناسبـات المختلفـة، فـإن الهجـرة العربيـة الكبرى التي تمت في القـرن الأول للإسـلام، وهيـأت الفرصة العظمى لاحتكاك العرب بالأعاجم واصطدام لغتهم باللغات

الأخرى، هي التي يعول عليها بالنسبة لما ترتب عليها من آثار جماعية غير فردية»، (ص ٢٥٤) «هذا ولا يزال ينقصنا كل دليل يبين متى تم نقل اللحن إلى معنى الخطأ في الكلام»، (ص ٢٥٤). «نعم هو لا يحدد في ذلك مناطق استعمال كل تعبير، بيد أن مواضع أخرى من كتابه، وورود الكلمات في مظان أخرى، واشتقاقها اللغوي، وبعض التقييدات التي توجد عند كتاب آخرين، كل ذلك يساعد أحياناً على ذلك التحديد»، (ص ٢٠١). ومن ذلك أيضاً أنه عند بدء مناقشة فكرة معينة يضع الجملة الأولى على صورة سؤال، وهو أسلوب غير عربي، يعرفه كل من يقرأ الانجليزية أو غيرها من اللغات الأخرى. ومن أمثلة ذلك في ترجمة النجار «وفي أي صورة كانت تصدر هذه اللغة الجديدة؟» (ص ٢٠)، «وفي أي صورة من البطء أخذت العلاقات تتغير؟» (ص ٢٤) «وإلى أي حد كانت الأحوال متشابكة معقدة؟» (ص ١٦١)، «وهل وقع.. لحن شنيع مثله؟» (ص ٧٤ - ٧٥) «وإلى أي حد كانت صعوبات التصريف الإعرابي هي الموجهة لقواعد النحو الناشئة؟» (٢١ - ٢٢).

وهناك ملاحظة أخيرة حول الأخطاء المطبعية في ترجمة رمضان عبدالتواب؛ فعلى أنني لم أتعمد تتبعها، لكن الذي وقع عليه بصري يتجاوز الخمسين خطأ. ومن المؤكد أن هناك أكثر من هذا العدد. أما في ترجمة النجار فتقل عن ذلك بكثير.

استعماله كلمة المتزمتين:

تكررت كلمة (المتزمتين) مرات عديدة في ترجمة عبدالحليم النجار ورمضان عبدالتواب لتعني اللغويين الذين كانوا يحرصون على نفي الكلمات والاستعمالات الدخيلة من اللغة العربية. وأظن أن هذا

اللفظ ترجمة لكلمة مشابهة لكلمة انجليزية هي (Purist) . غير أن لهذه الكلمـة في الانجليزيـة وأحسبها كـذلـك في الألمـانيـة، معنى سلبيـا، وخـاصـة في دراسـات الاجتـماع اللغـوي . أفلم يكن من الأحسن أن تـترجـم هذه الكلمـة بكلمة ألـطف منها مثـل (الغيورين عـلى سـلامـة اللغة)؟ أو ألم يكن من الأوفق لو أبقى على كلمة (المتزمتين) حتى تكون الترجمة أمينة بقدر الامكان، ثم يعلق عليها بما يفيد عدم رضاه عنها؟ . أفيحب أن يـوصف هو نفسـه بهـذا الـوصف لأنـه، وبشهـادة محكمي جائزة آل بصير، قد دافع دفاعاً مجيدا عن اللغة العربية؟

خاتمـــة :

إن مـا قدمتـه في هذه المـوازنـة ليس من قبيـل التحـامـل وتسقط المآخذ، بل حاولت قدر الامكان أن اكون موضـوعياً وأمينـاً في موازنتي بـين الترجمتـين. ولقد وجـدت أن ما يـزعمه رمضـان عبد التـواب من الرجوع إلى المصادر الأصلية للكتاب ليس صحيحاً على إطلاقـه. فقد أوضحت أنه في كثير من الأحيان ينقل عن الـترجمة الأولى بغض النـظر عما إذا كان المنقول مطابقا لما في المراجع المشار إليها أم لا، وبعـد ذلك وجـدنا أن المـترجم الثاني قـد تابـع المـترجم الأول متـابعـة تبعث عـلى الدهشة. فليس من قبيل توارد الخواطر أو الابقاء على ما هو صـالح في الترجمة الأولى أن يستعمل المترجم الثـاني نوع الأقـواس التي يستعملها المترجم الأول، أو أن يوافقه في ذكر الصلاة على الرسول صلى الله عليه وسلم في بعض المواضع أو في تركها في مواضع أخرى.

أما ما زاده المترجم الثاني وما غيرَّه، فلقد وجدنـا أنه لا يجعـل من الترجمة الثانية ترجمة جديدة، وإن أفاد بعض الإفادة. هذا بالإضافة إلى أن بعض تلك الاضـافات خـاطئة أحيـانا. فـالصحيح إذن أن ينسب الكتاب إلى مترجمـه الأول مع احتفـاظ المترجم الثـاني بنسبة الـزيادات والتعديلات إليه.

والله من وراء القصد.

المراجـــع

١ ـ بـروكلمان، كارل. فقـه اللغات السـامية. تـرجمة رمضـان عبدالتـواب، الرياض: جامعة الرياض، ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م.

٢ ـ البصري، أبـو عبيدة معمـر بن المثنى التيمي. كتاب النقـائض: نقـائض جـرير والفـرزدق (تحقيق المستشرق الانجليزي أنتـوني أشـلي بيفـان) (في مجلدين)، ليدن: بريل، ١٩٠٥ ـ ١٩١٢م.

٣ ـ سيبويه، أبـو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر. الكتـاب. القاهـرة: بولاق، ١٣١٦هـ.

٤ ـ سيبـويـه، أبـو بشر عمـرو بن عثـمان بن قنـبر. الكتـــاب. تحقيق وشرح عبـدالسلام محمـد هارون. القـاهرة: الهيئةالمصريـة العـامـة للكتـاب، ١٩٧٧م.

٥ ـ السيـوطي، عبدالـرحمن جلال الـدين. المزهـر في علوم اللغة وأنـواعها. تحقيق محمد أحمد جاد المولى وعـلي محمد البجـاوي وأبو الفضـل إبراهيم. القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، د.ت.

٦ ـ السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن. الإتقان في علوم القـرآن. وبهامشـه إعجـاز القرآن للقـاضي أبي بكر البـاقـلاني. القـاهـرة: مكتبـة ومـطبعـة مصـــطفى البـابي الحلبي وأولاده بمصر (الـــطبعـة الـــرابعـة) ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م.

٧ ـ الـطبري، أبو جعفـر محمد بن جـريـر. تـاريـخ الـرسـل والملوك. تحقيق المستشرق الألماني بارث وآخرين، (في ١٥ مجلداً) وصوّرته مكتبة خياط في بيروت في سلسلة روائع التراث العربي، ١٩٦٥م.

٨ ـ فك، يوهان. العربيـة: دراسات في اللغـة واللهجات والأساليب. ترجمـة عبدالحليم النجار، القاهرة: الخانجي، ١٩٥١م.

٩ ـ فك، يوهان. العربية: دراسات في اللغة واللهجات والأساليب «ترجمة» رمضان عبدالتواب، القاهرة: مكتبة الخانجي بمصر، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.

١٠ ـ المقدسي، شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد بن أبي بكر. أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم. تحقيق المستشرق دي غويه، ليدن: بريل، ١٩٠٦م صوّرته مكتبة خياط في بيروت في سلسلة روائع التراث العربي. د.ت:

٢ ـ الخلل المنهجي في
كتابات الدكتور رمضان عبدالتواب اللسانية *

تختلف الكتابة العلمية عن غيرها من أنواع الكتابة بخضوعها لمقاييس محكمة تمنع من الزلل وتؤدي إلى قول ما يراد قوله بأوضح السبل وأقربها. وتسمى هذه المقاييس عموماً، بالمنهج العلمي، ومن أهم عناصره شيئان:

فالأول منها يتعلق بجوهر الموضوع المراد بحثه؛ فيجب أن يكتب الباحث عندما يجد مجالاً للقول، لا عندما تدركه نزعة الكتابة. ومجال القول في العلوم كلها ما يزال وسيظل رحباً، فالكلمة الأخيرة لم يقلها أحد بعد. فلذلك لابد أن يكون الموضوع المبحوث جديداً؛ أما ترديد ما قاله السابقون فلا يدخل في الكتابة العلمية، حتى لو التزم الباحث بسائر شروط المنهج العلمي، حيث يبني الباحث اللاحق على ما قاله الباحث السابق، إما بتخطئته في النتائج التي توصل إليها أو بالانطلاق مما توصل إليه إلى آفاق جديدة من البحث، وهكذا.

أما العنصر المهم الثاني من عناصر المنهج العلمي فهو الأمانة. ومن أهم أوجه الأمانة أن ينسب الباحث آراء الناس إليهم ولا يضيفها إلى نفسه، فلا يضيره أبداً أن يكون للآخرين آراء جيدة في الموضوع الذي يبحثه.

ولا تقتصر عناصر المنهج العلمي على هذين العنصرين، غير أنهما، وحدهما، كفيلان بهداية الباحث إلى الطريق السوي إذا أخذ

* نشرت في جريدة الرياض (العدد ٦٠٤١، الأحد ١٤٠٥/٤/١٥هـ، ملحق ثقافة اليوم).

النفس بهما وسيكون من السهل عليه الالتزام بما عداهما من العناصر.

ومما تفخر به اللسانيات في النصف الأخير من القرن العشرين أنها أصبحت أقرب العلوم الإنسانية إلى العلوم الطبيعية، وذلك لتمسكها الصارم بعناصر المنهج العلمي كلها، روحاً ونصاً. لكن المؤسف أن هذا العلم مازال يدور حول نفسه في عالمنا العربي، برغم التقدم الباهر الذي وصل إليه في العالم المتقدم وخاصة في أمريكا في خلال العشرين سنة الماضية.

أما سبب هذا التلكؤ واجترار ما قيل، فليس إلا التفلت مما يفرضه المنهج العلمي من قيود صارمة سواء أكانت أساسية، أم شكلية. فأكثر الذين يكتبون في هذا الموضوع الآن، في المشرق العربي خاصة، لا هم لهم إلا أن يتسابقوا إلى قذف القارىء بكتب لا تختلف، في أكثر الأحيان، عما سبقها إلا بالعنوان ولون الغلاف. ففيها إلى جانب الجهل بالموضوع، وإذا أحسن الظن، القدم في الأفكار، إدعاء آراء الآخرين، وإذا لم تكف آراء فرد فلا بأس من ادعاء آراء غيره والربط بين الاثنين بطريقة لا تبدو ذكية إلا لصاحبها.

إن على المتخصص، في هذه الفترة خاصة، مسؤولية كبرى عليه أن يقوم بها، وهذه المسؤولية تقويمية أكثر منها هجومية أو تجريحية، فلا بد من وقف هذا الاتجاه، ومطالبة من يكتبون إما بالالتزام بالمنهج العلمي كاملاً، أو بعدم الكتابة.

أما ذكر الدكتور رمضان عبدالتواب في عنوان هذه الدراسة فلا يعني أنه الوحيد الذي تحيد أعماله عن المنهج العلمي أو أنه أسوأ من غيره. أما سبب اختياره فلأنه من ابرز المشتغلين في هذا الحقل في العالم العربي، فلذلك تبقى مسؤوليته أكبر من غيره، ولأن بعض

تلاميذه أخذوا يسيرون على طريقته.

ولقد سبق لكاتب هذه الدراسة أن شارك في النقاش الذي دار حول ترجمة الدكتور رمضان عبدالتواب «الجديدة» لكتاب العربية للمستشرق الألماني يوهان فك (جريدة الرياض، ثقافة اليوم، ١٧/٢/١٤٠٥هـ) حيث خلص إلى أن الترجمة «الجديدة» تكاد تكون هي الترجمة القديمة. غير أن هناك من أخذ يلتمس الأعذار لرمضان عبدالتواب ويجعل ما أقدم عليه من «هفوات العلماء»، ومن ثم أخذ يبرر ذلك بأنه إنما أقدم على ذلك كي «يعيد لذلك الكتاب الحياة بعد أن افتقر الدارسون إليه وشحت به كثير من المكتبات الكبرى» أو أنه «ربما تم ذلك منه مندفعاً في فترة حماسيةغامرة أنسته أنه إنما ينسخ عمل غيره. . . » أو لما «رأى فيه من آراء تناصر القول باستخدام اللغة العربية الفصحى مقابل استخدام اللهجات بعد ذلك» (الدكتور فضل عمار العماري، جريدة الرياض، ثقافة اليوم ٦/٣/١٤٠٥هـ).

أما من يتفحص كتب الدكتور رمضان عبدالتواب التي تعالج اللسانيات، فسينتهي إلى أن ما قام به ليس إلا نتيجة حتمية للمنهج الذي سار عليه في التأليف، وهو منهج لا يتفق في كثير من الجوانب مع ما يعرف بالمنهج العلمي.

ولقد كان بإمكان الدكتور رمضان عبدالتواب أن يكون باحثاً جيداً لو لم يلازمه هاجس النشر. وقد يرجع ذلك إلى نظرة الناس في عالمنا العربي إلى هذه القضية حيث يقاس علم الفرد بعدد الكتب التي نشرها، كما قد يرجع إلى المغريات المادية، خاصة إذا كان المؤلف أستاذاً في جامعة كبيرة يمكن له أن يبيع من كتبه فيها ما يشاء. وهناك سبب آخر لا أظنه يقل عن تلك الأسباب، وهو غياب النقد العلمي الدقيق مما نشأ عنه رواج كتب كان الأولى بها ألا تروج.

إن تاريخ العلم حافل بالأمثلة التي تشهد بعدم التلازم بين كثرة الكتب والتمكن العلمي. وتكفي أربعة أمثلة، ثلاثة منها في حقل اللسانيات نفسها وواحد من خارجها للدلالة على ذلك.

والمثال الأول هو العالم اللساني السويسري فرديناند دي سوسير، وهو المؤسس الحقيقي لعلم اللسانيات الحديث، بلا منازع، والذي ما زال أثره باقياً على رغم اختلاف المدارس والنظريات، بل إنه امتد إلى كافة العلوم الإنسانية (انظر الكتاب الذي ألفه عنه جوناثان كلر، ١٩٧٦).

لكن هذا العالم لم يكتب في حياته التي استمرت ٥٦ سنة إلا مقالة واحدة وهو في الواحدة والعشرين من عمره. ولم تكن تلك المقالة مصدر شهرته، وإنما أتت شهرته من تدريسه ومشاركاته في المؤتمرات اللسانية. أما الكتاب الوحيد الذي نسب إليه وهو A Course in General Linguistics «دروس في اللسانيات العامة» فليس من تأليفه، بل هو من عمل تلاميذه الذين جمعوا ما كان في أيديهم من ملاحظات دونوها أثناء دراستهم عليه وعملوا منها ذلك الكتاب.

أما المثال الثاني فهو عالم اللسانيات الأمريكي المعاصر، تشومسكي فقد استطاع بنشر كتابه syntactic structures «التراكيب النحوية» (١٩٥٧م) أن يقلب المفاهيم رأساً على عقب، وأن يؤسس نظريته التي مازالت مسيطرة على البحث اللساني كله، وفي أنحاء العالم كلها (انظر كتاب **النظرية اللسانية الأمريكية**، نيوماير، ١٩٨٠م).

فقد استطاع هذا الكتاب ذو الحجم اللطيف أن يفعل ما لم يفعله كثير مما كتب في نقد النظرية اللسانية المسيطرة آنذاك.

والمثال الثالث هو ديفد ستامب، فقد نشر مقالة في سنة ١٩٦٩م

لفت النظر فيها إلى أن النظرية الفونولوجية التجريدية التي يمثلها كتاب تشومسكي وهاله The Sound Pattern of English المنشور سنة ١٩٦٨م «النمط الصوتي للغة الإنجليزية» لا يمكن الدفاع عنها إذا استخدمنا أدلة مأخوذة من اكتساب الأطفال للغة. فكان لهذه المقالة تأثير كبير في انشقاق المدرسة الفونولوجية، بعد ذلك، إلى عدة مدارس. كما أنه لم يعقب هذه المقالة إلا برسالته للدكتوراه وهي لا تزيد عن سبعين صفحة، لكنها أدت إلى تعميق ذلك الانشقاق على الرغم من أنه لم يجد لها عنواناً مناسباً فاكتفى بعنوان مؤقت طريف لها هو How I Spent my last summer Vacation «كيف قضيت عطلتي الصيفية الماضية» (عدّل ذلك العنوان أخيراً إلى Introduction to Natural Phonology «مقدمة للصواتة الطبيعية»).

أما المثال الرابع فهو من خارج اللسانيات، ويتمثل في كتاب توماس كان The Structure of Scientific Revolutions «بنية الثورات العلمية» فقد أحدث هذا الكتاب الذي صدر في سنة ١٩٦٢م أثراً عميقاً في نظرة العلماء إلى الكيفية التي يتطور بها العلم. ولم يكتب المؤلف شيئاً بعده يوازيه في الأهمية (انظر مقابلة معه في جريدة الواشنطن بوست، ٣١ يوليو ١٩٨٢م).

فهذه الأمثلة الأربعة تدل على أن كتاباً واحداً أو مقالة واحدة لكاتب معين، يكفي لأن يضع بصماته عل تاريخ العلم الذي يكتب فيه، بل إن ذلك ليس شرطاً على الإطلاق، كما هو الحال فيما يخص دي سوسير.

صحيح أن هذه الأمثلة وما يشبهها من الصعب القياس عليها، لكنها تقود إلى نتيجة واحدة وهي أن علم الفرد يجب ألا يقاس بكثرة الكتب.

ومن أبرز أوجه الخلل المنهجي عند الدكتور رمضان عبدالتواب ما يلي:

الاعتداد بالنفس، والإسراف في النقل، والأخذ عن الآخرين دون الإشارة إليهم، وإدخال ما قاله في كتبه السابقة في كتبه الجديدة. وسوف تناقش هذه المظاهر بالتفصيل فيما يلي، متبوعة بوقفات مختصرة عند بعض كتبه. وسوف يقتصر العرض على الجانب الشكلي للموضوع. أما جوهر ما كتبه فإنه لن يناقش إلا بشكل مختصر وعابر، وذلك لأن رمضان عبدالتواب، في اعتقاد كاتب هذه الدراسة لم يقدم شيئاً جديداً في كتبه كلها، بل إنه لم يحسن تمثيل آراء الذين سبقوه.

الاعتداد بالنفس:

تؤكد مناهج البحث على إخفاء شخصية الباحث عندما يكتب. ومعنى ذلك أن يركز الباحث على الموضوع الذي يناقشه حتى لا يصرف القارىء عما يناقش، بل إن هناك من يحبذ استعمال المبني للمجهول بدلاً من المبني للمعلوم الذي لابد فيه من ظهور ضمير المتكلم. لكن الدكتور رمضان عبدالتواب يتجاوز إسناد الأفعال إلى ضمير المتكلم الدال على الجمع إلى الإشارة في مقدمات بعض كتبه إلى أهمية ما يكتبه وإلى توسل الناس إليه أن ينشر تلك الكتب.

فيقول في مقدمة كتابه **التطور اللغوي: مظاهره وعلله وقوانينه**، (د. ت، سنة الايداع ١٩٨١م، ص ٣ - ٤): «وأصل هذا البحث، مقالة نشرتها في العدد الخامس من مجلة كلية اللغة العربية بالرياض، في عام ١٩٧٥م، وقد رأيت كيف اشتد إقبال الدارسين على تصويرها والافادة منها، ورجاني كثير من الزملاء والأبناء، أن أضمنها بعض كتبي التي نشرتها في الفترة السابقة. غير أنني وقد رأيت في حواشي

نسختي الخاصة، كثيراً من التعليقات والاضافات، وجملة صالحة من الزيادات والتنقيحات آثرت أن أجعل من هذه المقالة كتاباً مستقلاً».

أما في مقدمته لكتاب **التطور النحوي للغةالعربية** للمستشرق الألماني برجشتراسر (١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م) فيقول (ص٤) بعد أن ذكر أنه استنسخ لنفسه نسخة من الكتاب: «. . . وقد شرقت نسختي هذه وغربت، وصورها كثير من أصدقائي وتلاميذي، بعد أن عرف الناس تصوير الكتب النادرة. . .

«وكثيراً ما كان يلح هؤلاء الأصدقاء والتلاميذ، راجين أن أخرج هذا الكتاب للناس، بعد النظر في إصلاح ما اعوج منه، والتعليق على ما وهم فيه صاحبه وإكمال ما فاته في موضوعه. .».

ومثل ذلك في مقدمة كتابه **بحوث ومقالات في اللغة** (١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م، ص ٥ ـ ٦): «ولم يدفعني إلى ذلك العمل (أي نشره للمقالات التي كتبها في كتاب واحد) إلا حرص الزملاء والأصدقاء من الباحثين والطلاب، على أن أجمع هذه البحوث في كتاب وبعضها مما تهافت الباحثون على تصوير نسختي الخاصة منه. . .». وكذلك في مقدمة الطبعة الثانية لكتابه **فصول في فقه اللغة العربية** (د. ت، سنة الايداع ١٩٨٠م)، ولو أن النغمة هنا أخف: «صدر هذا الكتاب في طبعته الأولى سنة ١٩٧٣م فتلقفه القراء والمتخصصون في شتى أنحاء الوطن العربي بيد الرضا والقبول، ونفذت تلك الطبعة في أقل مما قدر لها من الوقت، وحالت ظروف انشغالي ببعض الأعمال العلمية الأخرى دون التفكير في إعادة طبعه من جديد.

. غير أن اشتداد الطلب على الكتاب جعلني أسمح للناشرين بتيسير الانتفاع به عن طريق التصوير (بالأوفست)، فصورته مكتبة

التراث مرة في عام ١٩٧٧م كما صورته مكتبة الخانجي مرة أخرى في عام ١٩٧٩م.

ونفذت مصوراته هذه وتلك بسرعة، وطلب مني المرحوم الحاج نجيب الخانجي قبل أن يتوفاه الله إلى رحمته بشهور، أن أعد له طبعة جديدة من الكتاب ليتولى هو إخراجه ونشره على نفقته. . .

«وإنه لما يثلج الصدر حقاً، أن هذا الكتاب، بما تضمن من آراء ونظريات في اللغة، كان ذا صدى كبير في المؤلفات اللغوية، والرسائل العلمية في الوطن العربي، في السنوات الماضية».

إن الاعلان عن النفس شيء غير محبب عموماً، فما بالك إذا جاء في البحوث العلمية. غير أنه قد يكون للاعلان عن النفس بهذه الصيغة في مقدمات الكتب إثبات للمقدرة العلمية وإيحاء للقارىء أن ما سيقرأه في هذه الكتب هو العلم الحقيقي، أما ما في غيرها فليس بذلك.

ومن مظاهر الاعتداد بالنفس إضفاء الأهمية على عمله، فيقول في كتابه **فصول في فقه اللغة العربية** (ص ٨٠): «. . . فقد عثرت على نص خطير في كتاب: «نثر الدرر» للوزير أبي أسعد الآبي، يقول: . . .»

وفي (ص ١٣٨): «وقد قرر مجمع اللغةالعربية بالقاهرة في دورته الخامسة والأربعين (١٩٧٩م) بناء على اقتراح مني في «لجنة اللهجات» به حذف هذا اللقب. . .» وفي (ص ٤٣) «وقد عثرت على نص خطير في كتاب (العين) للخليل بن أحمد الفراهيدي. . .» ويدخل في هذا الباب النيل من الآخرين عند اختلافه معهم في الرأي. ففي مقالته «أسطورة الأبيات الخمسين في كتاب سيبويه» والمنشورة في كتابه **بحوث**

ومقالات في اللغة (ص ٩١) يقول، عندما تحدث عن عبدالسلام هارون وعمله في نسبة الأبيات المجهولة في كتاب سيبويه إلى قائليها « . . . بل لقد قال مرة (أي عبد السلام هارون) (١٥١/١) في زهو، بعد أن عرف نسبة بيت لأبي وجرة: فيضاف هذا إلى ما عرفت نسبته من الخمسين» ولم يوضح كيف عرف، أن هارون قال ذلك في زهو.

يضاف إلى هذا أنه في كثير من المواضع يستعمل علامات التعجب بعد إيراد رأي يختلف معه.

الإسراف في النقل:

من المتعارف عليه في أصول البحث أن الاستشهاد بأقوال الباحثين الآخرين يجب ألا يتجاوز الأسطر القليلة، ولا يمكن أن يتجاوز نصف الصفحة إلا في حالات نادرة، وعندئذ يجب أن توضع في ملاحق مستقلة في نهاية المقالة أو الكتاب. أما في كتب رمضان عبدالتواب، فهناك العديد من النصوص المستشهد بها، حيث يزيد بعضها على نصف الصفحة، انظر كتاب **التطور اللغوي مظاهر وعلله وقوانينه** (ص ١٢، ١٤ ـ ١٥، ٦٢ ـ ٦٣، ٧٩ ـ ٨٠، ١١٣ ـ ١١٤ . . . إلخ)، وفي **فصول في فقه اللغة العربية** (ص ص ٧٦ ـ ٧٧، ٨٤ ـ ٨٥، ٩٥ ـ ٩٦ . . . إلخ) وفي **المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي** (ص ٦٥) . . . وغير ذلك.

ومن هذا النوع كثرة النصوص المستشهد بها؛ فبدلاً من إيراد النصوص نفسها، يستطيع الباحث أن يلخصها ويذكر النقاط ذات العلاقة بالبحث. لكن الدكتور رمضان عبدالتواب يستشهد بنصوص كثيرة يتلو بعضها بعضاً، وتقتصر مهمته في كثير من الأحيان على الربط بينها بجملة أو جملتين وأحياناً بكلمة. أما في حالات أخرى فلا يفعل

حتى هذه، انظر مثلاً **التطور اللغـوي: مظاهـره وعلله وقوانينـه** (ص ص ٦٧ ـ ٦٨، ٨٧ ـ ٨٨، ١١١ ـ ١١٢ . . . إلـخ)، وفي **فصـول في فقـه اللغــة الـعــربيــة** (ص ص ٧١ ـ ٧٣، ١٩٠ ـ ١٩٣، ٣٣٤ ـ ٣٣٥ . . . إلخ)، وفي **المدخل إلى علم اللغة ومنـاهج البحث اللغـوي** (ص ٣٥، ٥٩ ـ ٦٠، ٦٤، ٦٧، ١٠٣ ـ ١٠٤، ١٩٧ ـ ١٩٩ . . .) وغير ذلك.

ولا يقتصر الاكثار من الاستشهادات الـطويلة والمتتابعـة على آراء المحدثين بل إن الظاهرة تتكرر فيـما يخص المادة اللغـوية نفسهـا أو فيما يخص آراء القدماء مما جعل كتبه تمتليء بنصـوص كثيرة تـرهق القارىء وتجعله يخرج منها دون حصيلة.

وكمثال على هذه الظاهرة انظر معالجته لصـوت الهمزة في **المـدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي** (ص ص ٥٦ ـ ٥٨): فقـد بدأ بوصف الهمزة صوتياً في الفقرة الأولى، وهذا الوصف مأخوذ من كتاب **مناهج البحث في اللغة** للدكتور تمـام حسان (١٩٧٩م ص ١٢٥) مـع تغيـير في بعض العبارات، ثم ينتقـل في الفقرة الثـانية، وهي مـأخوذة أيضاً من كتاب الدكتور تمام حسان، الصفحة نفسها، إلى تبرير وصف الهمزة بأنها صـوت مهموس، وفي الفقـرة الثالثـة يورد نصـا من كتاب الدكتور تمام حسان حول هذه المسألة، يصدره بقوله: «ومع ذلك نجد سيبويه وغيره من القدماء، يعدون هذا الصوت مجهـوراً، وهو «. . .» أمـا الفقرة الخـامسة فيقـول فيها «والهمـزة عند الـدكتور أنيس صـوت لا هو بالمجهور ولا بالمهموس، وهذا الرأي عند الدكتور كـمال بشر هو الرأي الراجـح، إذ يقول: «. . .» وبعـد الانتهاء من إيـراد نص كمال بشر، يعقب بقـولـه: «وهـذا الـرأي غـريب، لم يـرض عنـه جمهــرة الدارسين للأصوات، يقول الدكتور أيوب: «. . .».

وعند هذا تنتهي مناقشة صوت الهمزة دون أن يتدخل أو يوازن بين هذه الآراء، وبدلا من ذلك يدخل في التوزيع اللهجي لظاهرة الهمز في عصور الاستشهاد موردا خمسة نصوص لبعض اللغويين القدماء متوالية لم يفصل بينها إلا مرة واحدة وذلك بين النص الأول والثاني بحوالي نصف سطر، ثم ينهي الموضوع بفقرة يناقش فيها ظاهرة تحقيق الهمزة أو تسهيلها في بعض اللهجات القديمة.

فلم يقتصر الأمر على الاكتفاء بحشد هذه الآراء حول هذا الموضوع، وإنما خرج من الموضوع كلية عندما أخذ يورد النصوص القديمة عمن يحقق الهمزة ومن لا يحققها، ومثل هذا في «مناقشته» لصوت الضاد في الكتاب نفسه (ص ٦٢ - ٧٤).

النقل عن الآخرين دون إشارة:

كثيراً ما ينقل الدكتور رمضان عبدالتواب عن باحثين آخرين مع إغفال الإشارة إليهم ومن أمثلة ذلك ما يلي:

١ - ففي القسم الثاني من **المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي** ينقل نقلاً حرفياً عن كتاب **فقه اللغات السامية** الذي ترجمه هو ونشرته جامعة الرياض ١٣٩٧هـ، في أكثر من خمسين موضعاً دون ذكر لذلك الكتاب، إلا في حالات نادرة.

٢ - أخذ في كتابه **بحوث ومقالات في اللغة** (ص ٧٤) أحد تعليقات أستاذه شبيتالر وهو موجود في (ص ١٠٠ هامش ٤) في كتاب **العربية** ليوهان فك الذي ادعى هو أنه ترجمه، مع تقديم وتأخير وبعض التغيير الذي لا يخفي الحقيقة.

٣ - أما في كتابه **فصول في فقه اللغة العربية** فينقل عن **فقه اللغات**

السامية في اثني عشر موضعاً (ص ص ٢٥ ـ ٣٤) دون الإشارة إلى ذلك الكتاب.

٤ ـ **وفي المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي يأخذ وصف الأصوات كلها من كتاب الدكتور تمام حسان مناهج البحث في اللغة،** (١٩٧٩م) مع تغيير ضئيل.

إدخال شيء من بعض كتبه في بعض كتبه الأخرى:

وبالإضافة إلى مناقشة بعض المواضيع في أكثر من كتاب وإيراد النصوص نفسها ينقل الدكتور رمضان عبدالتواب ما يقوله في أحد كتبه إلى كتاب آخر دون تغيير والشواهد هي ما يلي:

١ ـ نقل في **المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي** في أكثر من تسعة مواضع بعضاً مما قاله في مقدمته لكتاب **فقه اللغات السامية** دون أن يشير إلى ذلك.

٢ ـ وقد نقل ما ورد في كتابه **بحوث ومقالات في اللغة** (ص ص ١٦٦ ـ ١٧٠) من كتابه الآخر **فصول في فقه اللغة العربية** (ص ص ٤١٥ ـ ٤٢١)، كما أن أكثر ما في الفصل الثاني من الباب الرابع في كتابه **بحوث ومقالات في اللغة** منقول أيضاً من كتابه **فصول في فقه اللغة العربية**. فما في (ص ص ١٧٩ ـ ١٨٠) مأخوذ من (ص ص ٤١٤ ـ ٤١٥)، وما ورد في (ص ص ١٨٣ ـ ١٨٧) مأخوذ من (ص ٣٦١، ٣٦٣، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٩). وأخذ كذلك في **بحوث ومقالات في اللغة** في (ص ص ١٤٦ ـ ١٥٠) كثيراً من الفقرات فيما بين (ص ص ٢٨٦ ـ ٢٨٨) من **فصول في فقه اللغة العربية**.

كما أنه ينسى أن يستعمل علامتي الاقتباس في بعض هذه الحالات، فقد نقل في (ص ١٨١) من كتاب **بحوث ومقالات في اللغة** فقرة مطولة من (ص ٢٩٢) في **فصول في فقه اللغة العربية**، وعلى الزغم من أنه وضع هذه الفقرة بين علامتي اقتباس في **فصول في فقه اللغة العربية** حيث أشار إلى أنه أخذها من كتاب **من أسرار اللغة** للدكتور إبراهيم أنيس (ص ٤٨)، فقد أهمل علامتي الاقتباس هنا. وكذلك الحال في الفقرة التالية لهذه الفقرة في الصفحة نفسها، وفي (ص ١٨٢) و (ص ١٨٥) في نص مأخوذ عن كتاب عبدالواحد وافي **علم اللغة** (ص ٢٣١).

ولا يقف الأمر عند إدخال بعض ما قاله في كتاب معين من كتبه في كتاب آخر، بل لقد أدخل كتاباً بكامله في كتاب آخر دون إيراد أية إشارة إلى ذلك الصنيع. ففي قائمة كتب المؤلف في نهاية كتابه **التطور اللغوي: مظاهره وعلله وقوانينه** يرد من ضمن كتب المؤلف كتاب بعنوان **المدخل إلى علم اللغة** وقد نشرته مكتبة الخانجي بالقاهرة سنة ١٩٨٠م، غير أن له كتاباً آخر هو **المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث فيه** الذي سلفت الإشارة إليه، وقد نشرته دار الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض ١٩٨٢م وهو يحتوي الكتاب الذي نشر سنة ١٩٨٠م بكامله مع تغيير واحد وهو أنه في الكتاب الذي نشر سنة ١٩٨٠م يورد وصف القدماء لبعض الأصوات مثل الهمزة والضاد والطاء والعين والجيم بعد وصف الصوت كما ينطق الآن. أما في الكتاب الذي نشر سنة ١٩٨٢م فيجعل وصف القدماء لتلك الأصوات تحت عنوان «بيننا وبين القدماء في وصف بعض الأصوات» (ص ص ٦٢ ـ ٨٢). أما ما عدا ذلك فهو الكتاب نفسه، بل إنه لم يغير فيه بعض الأشياء الطفيفة التي لا تأخذ منه جهداً مثل الإشارة إلى

نشرته هو لكتاب **التطور النحوي** للمستشرق الألماني برجشترا سر ١٩٨٢م. فالإشارات لذلك الكتاب في الكتاب الذي نشر سنة ١٩٨٠م هي لكتاب برجشترا سر المطبوع سنة ١٩٢٩م وهي كذلك في القسم الأول من **المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي**، ١٩٨٢م، (انظر ص ٦٥، ٧٣، ٧٢، ٧٥، ١٠٤، ١٤٥) بينما يشير في القسم الثاني من ذلك الكتاب (وهو ما أضافه في طبعة ١٩٨٢م) إلى نشرته هو لكتاب برجشتراسر.

وقفات قصيرة مع بعض كتبه:

يحسن بنا وقد رأينا ما تتميز به طريقة الدكتور رمضان عبدالتواب من خروج على مفاهيم المنهج العلمي في البحث، أن نقف عند بعض كتبه، لنرى تلك المآخذ ممثلة في كل واحد منها. وسيكون الكلام مكرراً لو شمل هذا الاستعراض كل كتبه، لكنه يمكن الاستغناء عن ذلك بالوقوف عند كتابين منهاوهما **فصول في فقه اللغة العربية** و **المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي**.

فصول في فقه اللغة العربية:

يقول في مقدمة الطبعة الثانية لهذا الكتاب: «وتمتاز هذه الطبعة بزيادات مهمة في كل فصل من فصول الكتاب، وإفادة جمة من المصادر الجديدة التي ظهرت بعد صدور الطبعة الأولى وإعادة النظر في كثير من قضاياه في ضوء تلك المصادر» (ص ٣). غير أن موازنة هذه الطبعة بالطبعة الأولى للكتاب تثبت أن هذه الدعاوى الثلاث ليست صحيحة، كما أن ما فيها من اختلاف عن الطبعة الأولى لا يتناسب أبداً مع زيادة مراجع الكتاب في الطبعة الثانية سبعين مرجعاً عن

الطبعة الأولى. فليس صحيحاً مثلاً أنه زاد في كل فصل من فصول الكتاب، فهو لم يزد حرفاً واحداً في الفصل الثالث من الباب الأول (ص ص ٦٤ ـ ٦٨) ولا في الفصل الثاني من الباب الخامس (ص ص ٣٩٦ ـ ٤١٢). أما في الفصل الأول من الباب الخامس (ص ص ٣٧١ ـ ٣٩٥)، فقد اقتصرت الزيادة على هامش واحد في (ص ٣٧٤) من أربعة أسطر، وزيادة ما يقارب السطر في (ص ٣٨٥) وهو عبارة عن جملة من اللغة الحبشية وترجمتها، ولم يزد في الفصل الثاني من الباب الأول (ص ص ٥٠ ـ ٦٣) إلا ثلاثة أسطر وهي اقتباس من المستشرق نولدكه (ص ٥٣). أما في الفصل الرابع من الباب الرابع (ص ص ٣٥٨ ـ ٣٦٨) فهناك زيادتان الأولى (ص ٣٦٤) وهي نص مقتبس من **أسس علم اللغة** لماريو باي، عبارة عن ثمانية أسطر، والثاني (ص ٣٦٨) أيضاً نص مأخوذ من كتاب **التهذيب في أصول التعريب** لأحمد عيسى، مكون من ستة أسطر. أما الفصل الذي ظفر بأكبر قدر من الزيادات فهو الفصل الأول من الباب الأول؛ لكن الزيادة إما مأخوذة نصاً من كتاب **فقه اللغات السامية** (انظر ص ص ٢٨ ـ ٣٠) دون ذكر المصدر الذي أخذ عنه، أو أنها عبارة عن نصوص مأخوذة من مصادر يذكرها لكن عمله هنا يقتصر على التنسيق بين هذه النصوص (انظر ص ص ٣٨ ـ ٤٢).

وفي الفصل الأول من الباب الثاني (ص ص ٧٦ ـ ١٠٧) عشر زيادات لكنها لا تقدم ولا تؤخر ومعظمها نصوص، وأشهر ما في هذه الزيادات يوجد في (ص ص ٧٦ ـ ٧٧) وهو نص طويل مترجم عن رابين في كتابه Ancient West-Arabian 1951 «اللهجات القديمة في غرب شبه الجزيرة العربية».

وليس في الاستطراد فائدة، إذن، فالزيادات التي يذكرها كلها من

هـذا النوع، إمـا أن تكون نصـوصاً أو إضـافات بسيـطة تحتـوي عـلى معلومات عن طبع كتاب أو ما شابه ذلك.

والخلاصة أن الزيادات التي جاء بها في هذه الطبعة ليست مهمة، ولم يفد فيها من المصادر الجديدة كما أنه لم يعد النـظر في أية واحـدة من قضايا الكتاب.

أمـا الفصل الـذي زاده في هذه الـطبعة وهـو الفصل الثـالث من الباب الخامس تحت عنـوان «مشكلة تعليم العربيـة» (ص ص ٤١٣ - ٤٢٥) فليس إلا خطبة حماسية تحمـد له في الـدفاع عن اللغـة العربيـة الفصحى وبعض الاقتراحات لتعليمهـا تعليماً صحيحـاً في نظره. لكن هذا الفصل أبعد ما يكون عن المناقشة العلمية لنبرته الخطابية العالية.

أمـا إذا قوّم الكتـاب ككل، فـإن هناك مـآخذ كثـيرة عليه، يمكن إجمالها فيما يلي:

١ - إن فهمه لمصطلح «فقه اللغة» ليس من المجمـع عليه. فقـد فرق بعض العلماء العرب المحدثين بين هـذا المصطلح ومصـطلح آخر هـو «علم اللغـة» بقصر المصـطلح الأول عـلى «... تحـقيـق المخطوطات وإعدادها للنشر العلمي وفك رموز الكتابات القديمة وكل ما يتعلق بتقديم النصوص والنقوش القديمـة على نحـو يمكن من القيـام بـأبحـاث متخصصـة فيهـا» (الـدكتـور محمـود فهمي حجازي، أسس علم اللغة العربية، (١٩٧٨م، ص ٣١). أمـا عند الدكتور رمضان عبد التواب فالمصطلح يضم كل الدراسـات اللغـوية (ص ٩)، كـما أنه يفـرق بينه وبـين «علم اللغة» تفـريقاً لا معنى لـه، وذلك لأن مفهـوم علم اللغة يـدخل في مفهـوم فقه اللغة عنده.

لكن الدارس للكتاب يجد أن هذا الخلط بين المصطلحين قد يكون مقصوداً وذلك لأن ما في الكتاب يفتقر إلى الوحدة الموضوعية: ففيه دراسة تاريخية للغة العربية وفيه مناقشة للعلاقة بين الفصحى واللهجات، كما يشتمل على باب طويل عن المعاجم.

فالمقارنة بين اللغة العربية واللغات السامية الأخرى تدخل تحت علم اللغة المقارن وهو فرع من فروع علم اللغة (وإن كان يختص بالمصطلح Philology في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين). أما دراسة العلاقة بين الفصحى واللهجات فهي من صميم علم اللغة الاجتماعي، بينما يمكن أن تكون دراسة المعاجم فرعاً يمكن أن يسمى المعجمية، ويدخل في ذلك دراسة الترادف والمشترك اللفظي والتضاد... إلخ.

غير أن هذا الخلط لا يستحق الوقوف عنده طويلاً وذلك لعدم تحديد المصطلحات التي يستعملها الدارسون العرب في هذا المجال.

أما الكتاب نفسه فهو يكاد أن يكون كتاب إبراهيم أنيس في **اللهجات العربية** حيث يجد الموازن بين الكتابين أن كتاب فصول في فقه اللغة العربية لا يزيد عن كتاب في **اللهجات العربية** إلا بالباب الثالث «بين الشعر والنثر» (ص ص ١٥٧ ـ ٢٢٦)، والفصل الأول والثاني من الباب الرابع (ص ص ٢٢٩ ـ ٣٠٧). وكذلك الفصل الرابع من الباب الرابع (ص ص ٣٥٨ ـ ٣٦٨)، وبالباب الخامس (ص ص ٣٧١ ـ ٤٢٥). أما الباب الثاني والباب الثالث (ص ص ٢٥ ـ ١٥٤) والفصل الثالث من الباب الرابع (ص ص ٢٠٨ ـ ٢٥٧)، فهي لا تزيد عن أخذ كلام إبراهيم أنيس بنصه في بعض الأحيان ودسه بين ثنايا الزيادات المتمثلة في الاستشهادات الكثيرة بمؤلفين محدثين أو نصوص مأخوذة من كتب القدماء وإن كان لا يخفي

ادعاءه بأنه لم يسبق إلى مناقشة بعض القضايا المطروحة (انظر مثلاً، قوله، عند مناقشة ألقاب اللهجات القديمة. «وقد جمعنا ما عثرنا عليه في بطون الكتب اللغوية والأدبية، ونسقناه وعرضناه على ما توصل إليه علم اللغة الحديث من نتائج . .» (ص ١١٩)، وذلك على الرغم من أن إبراهيم أنيس قد ناقشها قبله وكذلك رابين وانستاس الكرملي وأحمد تيمور باشا).

أما ما زاد عن كتاب في **اللهجات العربية** في هذا الكتاب وأكثره يختص بالمعاجم والخط، فلأهل الاختصاص الحكم فيه.

والخلاصة أن هذا الكتاب من الناحية اللسانية لا جديد فيه، بل يقصر درجات عن كتاب في **اللهجات العربية**، وذلك لضياع الحبكة التأليفية والأصالة والجدة في الآراء والموضوعات.

المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث فيه:

يشير في مقدمة هذا الكتاب إلى عدد من الأمور التي يهتم بها علم اللغة، ويعقب على ذلك بأن هدف كتابه أن يكون مدخلاً إلى كل تلك القضايا اللغوية (ص ٤). ويحتوي الكتاب على قسمين: القسم الأول: المدخل إلى علم اللغة (ص ص ٧ ـ ١٧٧) والقسم الثاني مناهج البحث اللغوي وتطبيقات المنهج المقارن (ص ص ١٨١ ـ ٣٠٧).

وأول ملاحظة على هذا الكتاب عدم التناسب بين عدد صفحات الفصول فيه؛ فبينما يتكون الفصل الأول في القسم الأول من حوالي ٩٤ صفحة يقتصر الفصل السادس من ذلك القسم على خمس صفحات، كما تتراوح باقي الفصول بين ٢١و٧ صفحات، وهذا عيب من عيوب التأليف دون شك.

والملاحظة الثانية أنه يورد عنواناً في (ص ٤٢) ولفظه «الأصوات الصامتة والمتحركة». وفي (ص ٨٢) ينهي الكلام الذي ذكره تحت هذا العنوان دون أن يأتي على ذكر الأصوات المتحركة. وبدلاً من ذلك يأتي كلام آخر تحت عنوان «نظرية الفونيم والكتابة» يمتد من (ص ص ٨٣ ـ ٨٩) وهو كلام لا صلة له بأي من الأصوات الصامتة والمتحركة على مستوى الوصف.

وبعد أن ينتهي الكلام تحت هذا العنوان يأتي عنوان آخر بلفظ «أصوات العلة (الحركات) (ص ٩١). ولم يبين السبب الذي دعاه إلى هذا الفعل.

الملاحظة الثالثة: الخروج عن الموضوع لأقرب مناسبة ويتمثل ذلك عند كلامه عن أصوات العلة. فقد تعرض للتفريق بين أصوات العلة القصيرة والطويلة ثم انطلق إلى معالجة الأصوات الساكنة الطويلة (ص ص ٩٧ ـ ١٠٠) بل تجاوز ذلك إلى الاقتراح، تبعاً لابراهيم أنيس، على المغنيين ومؤلفي الأغاني أن يتحاشوا بعض الأصوات في أغانيهم، وهو موضوع قابل للنقاش. وخروجه هذا لا مبرر له من الناحية المنهجية، وهو يستطيع أن يعالج مثل هذه المواضيع إما منفردة أو تحت عناوين يمكن أن تضمها مع المواضيع سالفة الذكر.

الملاحظة الرابعة كثرة النصوص المستشهد بها والاكتفاء بها عن المناقشة في بعض الأحيان، وقد تقدم الكلام على ذلك.

الملاحظة الخامسة: يبدو أنه يعتقد أن للعربية الفصحى نطقاً نموذجياً واحداً لا يختلف، فهو يقول بعد أن ذكر مخارج الأصوات فيها: «هذا هو رأي المحدثين من علماء الأصوات، في مخارج أصوات

العربية الفصحى مؤسساً على نتائج التجارب الصوتية، في المعامل وغيرها» (ص ٣١). وكذلك عند كلامه عن النبر (ص ١٠٥) حيث يقتبس من إبراهيم أنيس المواضع التي يقع عليها النبر في الكلمة العربية. لكن اللغة العربية الفصحى ليس لها نطق موحد فنطقها يختلف باختلاف لهجة المتكلم: فينطقها العراقي نطقاً يختلف عن المصري كما ينطقها المصري نطقاً يختلف عن المغربي، وهكذا مع بقية المتكلمين. وهذا ما يقع في كل لغة (قارن نطق الانجليزية النموذجية في بريطانيا بنطقها في أمريكا أو أستراليا، بل قارن النطق الأمريكي في الشمال بنطق الولايات الجنوبية). أما قواعد النبر التي ذكرها عن إبراهيم أنيس فهي خاصة بلهجة القاهرة. وهناك اختلاف بين هذه القواعد وبين ما يستعمل في لهجات أخرى، سواء في داخل مصر أو غيرها.

ومن هذا القبيل حكمه على صفات بعض الأصوات من حيث الجهر أو الهمس وأن الغين والخاء صوتان طبقيان وهو وصف خاطىء، وغير ذلك.

الملاحظة السادسة: وقوعه في التناقض في بعض الأحيان، فيذكر في (ص ٦٨) أن الضاد العربية تقابل صادا في العبرية. أما في (ص ٢٢٠) فيذكر عن بروكلمان أن الظاء هي التي تحولت في العبرية إلى صاد.

وهناك مواضع كثيرة يمكن أن يناقش فيها من الناحية العلمية، لكن المجال لا يسمح بتناولها هنا.

ولقد تقدم أن الفصل الأول من القسم الأول في هذا الكتاب معظمه مأخوذ من كتاب تمام حسان والبقية لا تزيد عن أخذ من هذا

أو من ذاك بالاضافة إلى الاستشهادات الكثيرة والطويلة. أما معظم فصول القسم الثاني فهي مأخوذة من بروكلمان أو غيره. ومعظم ما بين هذين الموضعين لا جديد فيه ولا قيمة له.

وسنكتفي بما ورد هنا من وجوه الخلل في كتابات رمضان عبدالتواب وسنستعرض هذه السمات فيما يكتبه بعض تلاميذه مستقبلاً.

خاتمة

سبق الحديث عن ضرورة الالتزام بالمنهج العلمي، وأن ذلك الالتزام هو الطريق الأمثل إذا أردنا أن نخرج من الدائرةالمفرغة التي يدور فيها البحث العلمي الآن. وليس الالتزام نافلة، بل شرط يجب ألا يتسامح في تجاوزه، وأن تقوّم الأعمال بمدى قربها أو بعدها عنه. أما التسيب الذي نراه اليوم، فلا بد من إيقافه، ولا بد أن تسمى الأشياء بأسمائها. فالحق أحق أن يتبع.

المراجع العربية

١ - آل ياسين، محمد حسين. الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث. بيروت: مكتبة الحياة، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٢ - أنيس، إبراهيم. من أسرار اللغة. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، (الطبعة الثالثة) ١٩٦٦م.

٣ - أنيس، إبراهيم. في اللهجات العربية. القاهرة. مكتبة الأنجلو المصرية (الطبعة الرابعة) ١٩٧٣م.

٤ - باي، ماريو. أسس علم اللغة. ترجمة أحمد مختار عمر، طرابلس ١٩٧٣م.

٥ - برجشتراسر، ج. التطور النحوي للغة العربية. القاهرة، طبع بعناية محمد حمدي البكري، ١٩٢٩م. وصوره المركز العربي للبحث والنشر، القاهرة، ١٩٨١م.

٦ - برجشتراسر، ج. التطور النحوي للغة العربية. أخرجه وصححه وعلق عليه رمضان عبدالتواب، القاهرة والرياض: مكتبة الخانجي ودار الرفاعي، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٧ - تيمور، أحمد (باشا). لهجات العرب. القاهرة: المكتبة الثقافية، عدد ٢٩٠، ١٩٧٣م.

٨ - حجازي، محمود فهمي. أسس علم اللغة العربية. القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٧٨م.

٩ - حسان، تمام. مناهج البحث في اللغة. الدار البيضاء: دار الثقافة، ١٤٠٠هـ.

١٠ ـ عبدالتواب، رمضان. فصول في فقه اللغة العربية. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٧٣م.

١١ ـ عبدالتواب رمضان. المدخل إلى علم اللغة، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٨٠م.

١٢ ـ عبدالتواب، رمضان. فصول في فقه اللغة العربية. القاهرة: مكتبة الخانجي (الطبعة الثانية)، سنة الإيداع، ١٩٨٠م.

١٣ ـ عبدالتواب، رمضان. التطور اللغوي: مظاهره وعلله وقوانينه. القاهرة والرياض: مكتبة الخانجي ودار الرفاعي، سنة الإيداع ١٩٨١م.

١٤ ـ عبدالتواب، رمضان. المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي. القاهرة والرياض: مكتبة الخانجي ودار الرفاعي، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٢م.

١٥ ـ عبدالتواب، رمضان. بحوث ومقالات في اللغة. القاهرة والرياض: مكتبة الخانجي ودار الرفاعي، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

١٦ ـ عيسى، أحمد. التهذيب في أصول التعريب (الطبعة الأولى) القاهرة، ١٩٢٣م.

١٧ ـ الكرملي، أنستاس «اللغات واللثغات» **مجلة المشرق**، العدد ٦، ص ص ٥٢٩ ـ ٥٣٦، ٥٨٩ ـ ٥٩٣.

١٨ ـ وافي، علي عبدالواحد. علم اللغة. القاهرة: مكتبة نهضة مصر، ١٩٥٧م.

المراجع الأجنبية

1 . Chomsky Noam (1957) Syntactic Structures. The Hague: Mouton and co.

2 . Chomsky, N. and Morris Halle (1968). The Sound Pattern of English. New York : Harper and Row.

3 . Culler, Jonathan (1976) Ferdenand De Saussure. Middlesex, England: Penguir. (Penguin Modern Masters).

4 . De Saussure, Ferdenand (1974) A course in General Linguistics. Translated into English by Wade Baskin, Glasgo: William Collins Sons and Co.

5 . Kuhn, Thomas (1972). The structure of scientitic Revolutions (2nd. ed.) Chicago: The university of Chicago Press.

6 . Lardner, James (1982). "T. Kuhn and the Nature of Scientific Inquiry", **The Washington Post,** Saturday, July 31, 1982, C. pp. 1-2.

7 . Newmyer, F.J. (1980) Linguistic theory in America, Academic Press, Inco.

8 . Rabin, Chaim (1951) Ancient West-Arabian, London: Taylor's Foreign Press.

9 . Stampe, David (1969) "The Acquisition of Phonetic Representation", in Robert 1. Binnick, et. al.: **Papers from the 5th Regional Meeting of the Chicago Linguistic Society**, pp. 443-454.

10 . Stampe, David (1972) «How I spent my last summer vacation» Unpublished Ph.D. Dissertation, University of Chicago.

11 . Stamps, David (1978) A Dissertation on Natural Phonology. New York: Garland publishing Co.

الخلل المنهجي في الكتابات اللسانية لتلامذة الدكتور رمضان عبدالتواب*

تعد مرحلة الدراسة العليا من أخصب الفترات في حياة الدارس، ففي خلالها يتعلم أن يحمل نفسه على اتباع خطة منضبطة في البحث والدرس؛ وتلك الخطة المنضبطة هي ما يسمى بالمنهج العلمي الذي تتعدد طرق اكتسابه في هذه المرحلة. وأول هذه الطرق، قراءة الكتب النظرية المتخصصة في هذا الشأن؛ بيد أن تلك الكتب في ذاتها لا تؤدي الغرض المطلوب إذا كانت مقطوعة عن التنفيذ العملي لما تحويه من قواعد وأصول وإرشادات. ولا يمكن أن يتأتي التنفيذ العملي إلا بالممارسة الفعلية التي يوجهها الأستاذ المشرف. ويتبين من هذا أن مسؤولية المشرف لا تقل بحال عن مسؤولية الطالب؛ فهو شريك له في اللوم إن حاد عن الصواب أو أخل بأحد عناصر المنهج العلمي. ويضاف إلى هذين الطريقين أن الطالب يكتسب، في غالب الأحيان، ما عند أستاذه من عادات وذلك لأن الأستاذ يظل مثالاً ينظر إليه ويقتدى به. فإذا كان الأستاذ نفسه ملتزماً بعناصر المنهج العلمي كلها، وغير متسامح في تجاوز أي منها في أبحاثه هو فسوف يلتزم الطالب بما التزم به أستاذه. أما إذا كان الأستاذ لا يأبه بتلك الأصول ولا يقيم لها وزناً، ويتجاوزها كلما كتب، فإن الطالب سيكون لها أضيع وسيكون التزامه بها أقل.

وعندما يخرج الطالب إلى حياة التأليف فإنه في الغالب الأعم

---

* نشرت في جريدة الرياض (العدد ٦٠٥٤، السبت ٢٨/٤/١٤٠٥ هـ، ملحق ثقافة اليوم).

سيسير على الطريقة التي كان عليها، فإذا تعود في فترة دراسته العليا على الالتزام بالمنهج العلمي فهو لن يحيد عنه في أبحاثه، أما إذا استمرأ الخروج على تلك المقاييس وهو في مرحلة يفترض فيها أنه أقل حرية، فهو لن يتورع عن تجاوزها.وهو بكامل حريته دون رقيب أو مؤاخذ، إلا القارىء الذي قد يغفل أو لا يحفل.

والصلة بين هذه المقدمة وبين ما سيقال هنا وثيقة جداً، فلقد حاول كاتب هذه الدراسة في مناسبة سابقة أن يبين أن ما كتبه الدكتور رمضان عبدالتواب في اللسانيات لا يتفق في أكثر مظاهره مع ما تعارف عليه الباحثون من أصول منهجية.

فالسؤال الملح، إذن، هو: ما مدى تأثير طريقة الدكتور رمضان عبدالتواب في الكتابة على طلابه. وللاجابة على هذا السؤال لابد من استعراض بعض ما كتبه طلابه حتى تكون الأحكام أقرب إلى الصدق وأبعد عن التجني.

ويريد كاتب هذه الدراسة، بدءاً، أن يصحح انطباعاً قد يقوم في أذهان بعض القراء، وذلك الانطباع هو أن ما سيقال هنا ينطبق على تلاميذ رمضان عبدالتواب جميعهم. لكن هذا ليس وارداً أبداً، بل إن هذا التعميم يناقض مناقضة جذرية الدعوة إلى المنهجية العلمية التي دعت إلى كتابة هذه الدراسة وما سبقها. فيجب أن يفهم، إذن، أن ما سيقال هنا لن ينطبق تلقائياً على غير من سيرد ذكرهم، وأن لابد من فحص كل كتاب بمفرده فحصاً جيداً قبل أن يوصف بالخروج على المنهج العلمي أو بخضوعه لمقتضياته.

وسيقتصر البحث هنا على كتابين لاثنين صرحا بأنهما من تلاميذ الدكتور رمضان عبدالتواب. والكتابان هما: **دراسات في علم اللغة**

الوصفي والتاريخي والمقارن تأليف صلاح الدين صالح حسنين، الرياض، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م، **وملامح من تاريخ اللغة العربية**، تأليف أحمد نصيف الجنابي، ١٩٨١ م.

دراسات في علم اللغة الوصفي والتاريخي المقارن:

يخرج هذا الكتاب خروجاً بينا على أبسط قواعد المنهج العلمي وأعرافه. ولولا أن القارىء لا يرضى بالأحكام المختصرة، ويتطلب بدلاً من ذلك إقامة الدليل صراحة، لما احتاج الأمر لأكثر من ثلاث جمل أو أربع تؤكد أن هذا الكتاب لا قيمة له ولا جديد فيه ولا غناء به.

فطريقة المؤلف في التأليف من أول صفحة في الكتاب إلى آخر صفحة فيه ينطبق عليها ما يسمى بطريقة «القص واللصق» تلك التي تقوم على أخذ المؤلف كلام الآخرين وآرائهم بنصها ووضعها كما هي. فكيف يستطيع الفاحص لهذا الكتاب أن يؤاخذ المؤلف على رأى ما وهو ليس له؟ فليس من سبيل إذن إلى مناقشة ما في الكتاب من آراء وبدلاً من ذلك سيكون موضوع البحث هنا شكلياً صرفاً.

وتجدر الاشارة إلى أن رمضان عبدالتواب، أستاذ المؤلف، قد قدم لهذا الكتاب بمقدمة كانت الفقرتان الأولى والثانية فيها (ص ٣)، مأخوذتين نصا من كتابه **المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي**، ١٤٠٣ هـ (ص ١٨١). ويؤكد المقدم أن هذا الكتاب «... يجمع بين دفتيه خلاصة التجارب الطويلة للمؤلف في الدراسات اللغوية، وحصيلة القراءات الطيبة في هذا الميدان» (ص ٤). ولو أن صاحب المقدمة كلف نفسه بمراجعة الكتاب بدقة للفت نظره ما يلفت نظر أي قارىء عادي.

أما المؤلف في مقدمته فهو أكثر تواضعاً ومعرفة بقيمة عمله ؛ فهو يقول : « ولا أزعم أنني أتيت في هذا الكتاب بما لم يأت به الباحثون الآخرون في العالم العربي، ولكنني لخصت كافة الاتجاهات اللغوية في هذا الكتاب، بعد أن كانت موزعة هنا وهناك . . » (ص ٦). لكنه غاب عن ذهنه أن عهد الملخصات قد انتهى، فقد كان التلخيص مزدهراً عندما توقف الانتاج العلمي أو كاد، وعندما كان العلم يقوم على الحفظ. أما في هذا العصر فالقارىء لا يرضى بهذا، بل هو أحوج إلى التفصيل والتعمق. ولا يرى بأساً أن يراجع أكثر من كتاب حول نقطة معينة.

وللتدليل على طريقة «القص واللصق» التي أتبعها «المؤلف» في هذا الكتاب يكفي إيراد بعض الشواهد، وبإمكان القارىء أن يثق أن ما في الكتاب كله لا يخرج عن مثل ذلك.

وتجب الاشارة، في البداية، إلى أن المؤلف لا يغفل ذكر المراجع التي أخذ عنها، غالباً (ولو أنه حدث أن أخذ مرة من مقال داوود عبده، دون أن يشير إليها، (انظر ص ١٢٧ ، ١٣٠ - ١٣٧) حيث أخذ من (ص ١١٣ ، ١١٦ ، ١١٩ ، ١٢٢) في ذلك المقال .

غير أن طريقته في الاستشهاد بالآخرين لا تخضع لقوانين الاستشهاد أبداً، فهو، أولاً، يأخذ النصوص بنصها مع الحذف هنا وهناك، كما تطول النصوص المستشهد بها في غالب الأحيان، وتتابع، ويضاف إلى هذا أنه لم يستعمل علامتي التنصيص إلا مرة أو مرتين في الكتاب كله.

وتتلخص طريقته في النقل بالمجيء بالنص المستشهد به دون أن يقدم لذلك وإذا انتهى منه أشار في الهامش إلى أنه أخذه من مرجع

كذا. صفحة كذا، وكثيراً ما يأخذ من مرجعين في فقرة واحدة ثم يخطىء في نسبة ما أخذه إلى موضعه الصحيح. وأبرز مكان لوجود مثال هذا في الباب الخامس الذي يناقش علم اللغة المقارن (ص ص ٢١٥ - ٢٤٣).

أما بعض الأمثلة التي تبين طريقته في النقل فهي ما يلي :

- فقد نقل نقلاً حرفياً ما يوجد في ص ٣٣ - ٣٤ ، من كتاب R.H. Robins, General Linguistics: An Introductory Survey, روبنز «اللسانيات العامة: مقدمة».

وكذلك ما في (ص ١١٤، ١١٥، ١١٩، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩) مأخوذ بنصه من روبنز.

- كما أخذ من كتاب **البنيوية في اللسانيات** للدكتور محمد الحناش في مواضع كثيرة جداً. ومن أمثلة ذلك أخذه في (ص ص ٥٦ - ٥٨) من كتاب الحناش (ص ص ٦٢ - ٦٩). انظر كذلك (ص ص ٦٢ - ٦٨، ٧٥، ٧٧، ٧٨ . . . إلخ).

وكذلك أخذه من مقال جون سيرل «تشومسكي والثورة اللغوية» وهو مترجم ومنشور في العددين ٨ - ٩ المنشورين في مجلد واحد من مجلة الفكر العربي ١٩٧٩ م. فهو ينقل عن ذلك المقال في (ص ص ٨٠ - ٨٢، ٨٢ - ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧).

ولزيادة التوضيح انظر نقله عن كتاب **أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة** للدكتور نايف خرما، ١٩٧٩ م، فهو ينقل عنه في (ص ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٧٣ - ٨٤)، ونقله عن **دراسة الصوت اللغوي** للدكتور أحمد مختار عمر، ١٣٩٦ هـ ١٩٧٦ م، في (ص ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١٢، ١١٣ . . . إلخ).

وكـذلـك نقله عن مقـال للدكتـور داوود عبـده «تـرتيب تـطبيق القـواعد الصـوتية في اللغـة العربيـة» ١٩٨٢ م، (ص ١٢٧ ، ١٣٠ ـ ١٣٧)، ومن مقاله الآخر «التقدير وظاهر اللفظ» مجلة الفكر العـربي، العددين ٨ ـ ٩ ١٩٧٩ م وذلك في (ص ص ٨٢ ـ ٨٥) إلى غير ذلك.

المراجـــع :

يتبع الباحثون طرائق عديدة في كتابة المـراجع في آخـر الكتاب أو المقالة، لكن تلك الطرق تتساوى في الصحة والدقة والوفاء بالغرض. أما قائمة المراجع في هذا الكتاب فهي مثال للخروج على هذه الشروط الثلاثة. فهناك إلى جانب النقص في المعلومات عن المراجع، أخطاء في تسعة وعشرين مدخـلاً من بين اثنـين وخمسين هي كـل ما في القـائمة. وتتنوع هذه الأخطاء: فبعضها خطأ في سنة الطباعة، وبعضها في اسم المدخل، والبعض الآخر في اسم المؤلف، أو مكان الطباعة.

ويعد الخطأ في سنة الطباعة أكثر الأخطاء شيوعاً، فهنـاك عشرون مدخلاً أخطأ في سنة طباعتها؛ فهـو يذكـر، مثلا أن **منـاهج البحث في اللغـة** لتمام حسـان، مطبـوع ١٩٨٠م، بينما المبـين على غـلاف ذلـك الكتاب هو ١٩٧٩ م.

وكذلك مقال جون سيرل «تشومسكي والثورة اللغوية» ومقال داوود عبده «التقدير وظاهر اللفظ» ١٩٧٩ م. لكن المؤلف يضع تاريخ الطبع ١٩٨٠ م، وكتاب بروكلمان الذي ترجمه رمضان عبدالتواب ونشرته جامعة الرياض، ١٩٧٧ م يجعل سنة طبعه ١٩٧٥ م، وكتاب **الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث الهجري** لمؤلفه محمد حسين آل ياسين والمنشور في بيروت، ١٩٨٠ م تاريخ طبعه هنا ١٩٧٨ م وغير ذلك.

كما أنه قد يقع خلاف في تاريخ الطبع بين ما في قائمة المراجع وبين ما يذكر في حواشي الكتاب: فسنة طبع كتاب روبنز General Linguistics: An Lntroductory Survey في قائمة المراجع ١٩٦٥ م بينما يورد في (ص ٣٤)، هامش (١) أنها ١٩٧٦ م، وكذلك كتاب **الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث الهجري** فسنة طباعته في قائمة المراجع هي ١٩٧٨ م بينما هي في (ص ٥٠، هامش ٢) ١٩٨٠ م، كما يذكر في المراجع أن سنة طباعة كتاب **النحو العربي والدرس الحديث** لعبده الراجحي هي ١٩٧٨، بينما يورد في (ص ٦٣) أنها ١٩٧٩ م . . . وهكذا.

أما الأخطاء في أسماء المداخل في قائمة المراجع فهي ثمانية: فبعضها نتيجة خطأ مطبعي مثل «الصدق اللغوي» لأحمد مختار عمر بينما المقصود «الصوت اللغوي» وليس هذا باسم الكتاب، فالاسم الصحيح له هو **دراسة الصوت اللغوي**. والكتاب الثاني: **العربية معناها ومبناها**، بينما اسم الكتاب **اللغة العربية معناها ومبناها**. وكتاب رمضان عبدالتواب، **التطور اللغوي: مظاهره وعلله وقوانينه** هو هنا: **التطور اللغوي وقوانينه**.

وكذلك كتاب Palmer بالمر فهو هنا Descriptive and historical Linguistics «اللسانيات الوصفية والتاريخية» بينما اسم الكتاب «اللسانيات الوصفية والتاريخية: مراجعة نقدية» Descriptive and Comparative Linguistics: A critical review وهناك خمسة أخطاء في أسماء المؤلفين أو المحققين، فاسم محقق كتاب **طبقات فحول الشعراء** في هذه القائمة هو محمد محمود شاكر بينما الصحيح، هو محمود محمد شاكر، و O'conner أوكونر يورده Oconer، و Palmer، بالمر يرد Palmar ومحققو كتاب **المزهر في علوم العربية** عنده هم السقا

وآخرون. أما الصحيح فهو محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرون.

كما أنه قد يذكر أن مؤلف كتاب معين هو فلان في قائمة المراجع في حين أنه يذكر في صلب الكتاب اسماً آخر لمؤلف ذلك الكتاب، ومثل هذه الحالة مؤلف كتاب Comparative Linguistics «اللسانيات المقارنة» فهو في قائمة المراجع Robert Lado روبرت لادو أما في (ص ٢١٨) فهو Robert Lard روبرت لارد.

ولم ينج اسمه هو واسم كتاب له وسنة طبع ذلك الكتاب من هذه الأخطاء. فيذكر أن مؤلفاً اسمه صلاح صالح له كتاب عنوانه «المدخل إلى علم الأصوات» مطبوع في القاهرة سنة ١٩٨٠ م. أما اسم المؤلف الذي يوجد على غلاف ذلك الكتاب فهو صلاح الدين صالح حسنين، وكتابه **المدخل إلى علم الأصوات: دراسة مقارنة**، وسنة طبعه ١٩٨١ م.

ومما يتعلق بالمراجع أنه يذكر بعض الكتب في صلب الكتاب، لكنه لا يوردها في قائمة المراجع. وتلك الكتب هي: **مدخل إلى علم اللغة العام** لكمال بدري (ص ٢٣) ويذكره أيضاً في (ص ٣٧)، ويوحي بأنه مطبوع في الرياض سنة ١٩٨٢ م؛ لكن الكتاب لم يطبع بعد. وكذلك كتاب شوقي ضيف **المدارس النحوية** حيث جاء ذكره في (ص ٤٩)، **وعلم اللغة المبرمج** لكمال بدري في (ص ١٠٢)، ويشير إلى أنه مطبوع سنة ١٤٠١ هـ بينما هو مطبوع سنة ١٤٠٢ هـ، **ومغني اللبيب** لابن هشام، (ص ١٧٤)، **وفي اللهجات العربية**، (ص ٢٠٤)، ومذكرة غير مطبوعة لمحمود حجازي (ص ٢٢١)، **وأثر الثقافة الإسلامية في الفكر اللغوي عند اليهود** لصلاح صالح (ص ٢٣٢).

كـما أنـه لا يفـرق بـين الـطرق التي تكتب بهـا الكتب والمقـالات والمخطوطات في قائمة المراجع؛ فهناك ثلاثة مقالات كتبت بـطريقة لا تختلف عن الطريقة التي تكتب بهـا الكتب، وتلك المقالات هي مقـال جون سيرل «تشـومسكي والثورة اللغـوية» ومقـالان لداوود عبـده هما «التقدير وظـاهر اللفظ» و «تـرتيب تطبيق القـواعد الصـوتية في اللغـة العربية». أما المخطوط فهو «في العربية ولهجاتهـا» لسعد مصلوح وقـد ذكر في (ص ٢٠٤) أنها مذكرة لطلاب كلية دار العلوم.

ولقـد ضمن المؤلف قائمـة المراجـع أربعة عشر مـدخـلاً بـاللغـة الانجليزية ونصيبها من الأخطاء كبير جداً فهناك أخطاء متنوعة في اثني عشر مدخلاً منها. ولعدم تتبع كاتب هذه الدراسـة لمواضـع الاحالات فيها كلها فلا يستطيـع الجزم بـرجوع المؤلف إليهـا من عدمـه. إلا أن الاحـالات إلى واحـد من تلك الكتب صحيحـة وهي الاحـالات إلى كتاب روبنز غـير ان النصوص المستشهـد بها مـوجودة في كتب أخـرى بـاللغة العـربية. (انـظر محمد أحمـد أبو الفـرج، مقدمـة لدراسـة فقه الفقه. بيروت: دار النهضة العربية ١٩٦٦). لكن هناك كتابين اثنـين من المؤكـد أن المؤلف لم يرجـع إليهما، وهمـا ,Linguistics «اللسانيـات» لمؤلفـه David Crystal ديفد كـريستال. والكتـاب الآخر هـو «مقـدمـة للسـانيات الـوصفية» ,An Introduction to Descriptive Linguistics من تأليف Gleason جليسون.

أما الكتاب الأول فقد أحال إليه المؤلف تسع مرات في (ص ٢٥، ٣٢، ٤٥، ٦٣، ٦٤، ٧٩، ٨٠، ١١٨، ١٤٩). وعنـدمـا يـرجـع القارىء إلى الصفحات المحال إليها في ذلك الكتاب لا يجد شيئاً يتعلق بمـوضوع الإحـالة، فـيرجع إلى تـاريخ الـطبعة التي اعتمـدهـا المؤلف فيجدها ١٩٧٠ م، لكن الواقع أن الـطبعة الأولى لهـذا الكتاب كـانت

سنة ١٩٧١ م، كما أن الكتاب ليس له طبعة ثانية إلا أنه أعيد نشره كما هو عدة مرات، فمن غير المحتمل، إذن، أن تختلف أرقام الصفحات عنها في الطبعة الأولى.

وكما حدث في كتاب Crystal حدث في كتاب Gleason؛ فقد أحال إليه أربع مرات في (ص ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢)، مع أن الصفحات المحال إليها في ذلك الكتاب خالية تماماً من مواضع الإحالة، بل إنه أحال في (ص ١٠٩) إلى (ص ص ٢٥٠ - ٢٦٠) من ذلك الكتاب على الرغم من أن ما بين هاتين الصفحتين يعود إلى فصلين مختلفين، فمن (ص ص ٢٥٠ - ٢٥٦) يتحدث فيه عن الأصوات ومن (ص ص ٢٥٧ - ٢٦٠) يتحدث فيه عن الفونيم. فلا صلة إذن بين الموضوعين. ولقد ذكر المؤلف في قائمة المراجع أن الطبعة التي اعتمد عليها هي طبعة ١٩٦٦ م، ومكان الطباعة الهند. أما المعروف فهو أن للكتاب طبعتين أمريكيتين ١٩٥٥ م، و ١٩٦١ م، وطبعة بريطانية ١٩٦٩ م، كما أنه أعيد نشره كما هو في بريطانيا ١٩٧٠ م، و١٩٧٣ م.

ملاحظات أخرى:

يحيل المؤلف في بعض الأحيان إلى مواضع معينة من بعض الكتب، لكن المتتبع لتلك الاحالات يجدها غير دقيقة. ويكفي مثالان لبيان ذلك:

(أ) يحيل في (ص ٦٧) إلى (ص ٩٦) من كتاب **البنيوية في اللسانيات** لمحمد الحناش، ١٤٠١ هـ - ١٩٨٠ م، غير أن الصفحة هذه لا تتضمن أي شيء عن الموضوع الذي يتحدث عنه. وكذلك في (ص ٦٨) حيث يحيل إلى (ص ٧٥) من

البنيوية في اللسانيات، وفي (ص ٧٠) حيث يحيل إلى (ص ٨٠) من الكتاب سالف الذكر، وفي الصفحة نفسها يحيل إلى موضعين في هذا الكتاب، لكنه لا يعطي رقم الصفحة. وفي (ص ٧١) حيث يحيل إلى (ص ٨٦) من ذلك الكتاب إلى غير ذلك. يضاف إلى ذلك عدم الدقة في أرقام الصفحات المحال إليها؛ ففي (ص ٥٧) يحيل إلى (ص ص ٦٤ ـ ٦٥) بينما يجب أن تكون الاحالة إلى (ص ص ٦٤ ـ ٦٦)، وفي (ص ١١٢) حيث يحيل إلى (ص ص ٩٩ ـ ١٠٢) في دراسة الصوت اللغوي، بينما يجب أن تكون الاحالة إلى (ص ص ١٠٠ ـ ١٠٢).

(ب) وكذلك في بعض الاحالات إلى كتاب **مناهج البحث في اللغة** لتمام حسان. ففي (ص ١٢٦) يحيل إلى ذلك الكتاب دون ذكر رقم الصفحة، وموضع الإحالة في (ص ١٨١) فيه، وكذلك إحالته إلى ذلك الكتاب في (ص ١٢٨، ١٢٩) فهو يحيل إلى (ص ٢٩٨) غير أن الباحث لا يجد شيئاً عن ذلك في تلك الصفحة، وكذلك في (ص ١٤٣) حيث يحيل إلى (ص ص ٣٠٤ ـ ٣٠٨)، وليس هناك أي شيء له علاقة بالموضوع المناقش، وكذلك في (ص ١٥٧) عند الإحالة إلى (ص ص ٩٠ ـ ٩١)، وكذلك عندما يحيل في (ص ١٥٨) إلى (ص ص ٩٩ ـ ١٠١).

الأخطاء المطبعية:

يكاد يستحيل أن تجد صفحة في هذا الكتاب دون وجود الكثير من الأخطاء المطبعية، فالذي يبدو أن المؤلف لم ينظر في الكتاب بعد أن دفعه إلى المطبعة أو أنه أوكل مراجعته إلى أحد طلابه.

وبعض تلك الأخطاء في أسماء سور القرآن الكريم؛ فسورة الشعراء يقلبها الخطأ المطبعي إلى «سورة السفراء» (ص ١٧)، وسورة العلق إلى «سورة الفلق»، وكتاب علم اللغة إلى علم الله (ص ٦٠)، والصوت اللغوي إلى الصدق اللغوي . . .

ومن المستحيل وضع قائمة بتلك الأخطاء لأنها ستبلغ صفحات عدة.

ملامح من تاريخ اللغة العربية :

يختلف هذا الكتاب عن الكتاب السابق في استخدام طريقة «القص واللصق»؛ فالكتاب السابق ينتزع فقرات وأحياناً صفحات ثم يصفُّها بعضها بجانب بعض ويكوّن منها أبواباً وفصولاً، ولا يغفل ذكر من أخذ منهم في أغلب الأحوال؛ ففيه جهد، على الأقل. أما الكتاب موضع المناقشة هنا، فصاحبه أقل شطارة وأكثر صراحة، فمادام أن العملية التأليفية عندهما تقوم على الأخذ الحرفي من الآخرين، فلماذا التمويه؟ ولماذا التلفيق؟ وذلك ما جعل من كتاب **دراسات في علم اللغة الوصفي والتاريخي والمقارن** مسخا لا طعم له ولا نكهة.

أما **ملامح من تاريخ اللغة العربية**، فيقوم على نزع فصول كاملة من بعض المؤلفات، وبذلك تتميز الفصول بالوحدة الموضوعية على الأقل.

فالفصل الثاني من الباب الأول (ص ص ٢٣ ـ ٤٩) مأخوذ برمته من **فصول في فقه اللغة العربية** لرمضان عبدالتواب (ص ص ٩٨ ـ ٩٩، ١٠٢ ـ ١٣٤)، والفصل الثالث من الباب الأول (ص ص ٥١ ـ ٦٢) مأخوذ من الفصل الأول من الباب الثاني في **فصول في فقه اللغة**

العربية لرمضان عبدالتواب (ص ص ٦٢ ـ ٧٥) مع حذف بعض الكلمات والجمل.

أما الباب الثالث (ص ص ١٣٥ ـ ٢١١) فهو مأخوذ رأساً من ترجمة عبدالحليم النجار لكتاب يوهان فك **العربية**. فالفصل الأول من هذا الباب (ص ص ١٣٥ ـ ١٥٧) مأخوذ من ترجمة النجار (ص ص ٧ ـ ٤٧) مع زيادة جملة هنا وجملة هناك، وما في الفصل الثاني (ص ص ١٥٩ ـ ١٨٢) مأخوذ من ترجمة النجار (ص ص ٨٥ ـ ٩٩) والفصل الثالث (ص ص ١٨٣ ـ ١٩١) مأخوذ من ترجمة النجار (ص ص ١٤٣ ـ ١٥٢)، والفصل الرابع (ص ص ١٩٣ ـ ٢١١) مأخوذ من ترجمة النجار (ص ص ٢٠٨ ـ ٢٢٩) مع بعض الحذف.

ولقد كان يوهان فك يورد بعض أشطار الأبيات ثم يأتي عبدالحليم النجار فيكملها ويضع ذلك بين قوسين. أما الجنابي فهو يعمد إلى نقل البيت كما وجده في ترجمة النجار (أي ينقله بأقواسه، انظر (ص ١٦٢) وقارنه بالنجار ص ٨٨).

والخلاصة أن هذا الكتاب لا يستحق الوقوف عنده أطول من هذا، فأكثر من نصفه مأخوذ حرفياً من الكتابين المذكورين (أي ١٣٦ صفحة من أصل ٢٦٩ إذا استثنيت اثنتا عشرة صفحة من أول الكتاب وثلاث عشرة صفحة من آخره لاحتواء تلك الصفحات على المقدمة والمراجع وغير ذلك مما هو ليس من صميم الكتاب).

إن النتيجة التي يخرج بها الباحث هي أن هذين المؤلفين لم يعمدا إلى ما عملاه إلا بسبب أخذهما عن أستاذهما الاستخفاف بالمنهج العلمي روحاً ونصاً، فلو حملهما أستاذهما أثناء إشرافه عليهما على التمسك بالمنهجية لما وقعا هذا الموقع ولو أنهما رأيا فيه مثالاً جيداً لتابعاه واقتديا به.

خاتمة

إن عملية الكشف عن مثل هذه النماذج المؤسفة من الكتاب لا تنتهي؛ وذلك لأن الأمر لا يقتصر على قلة قليلة يستطيع المرء بكشفها وضع حد لما تعمل. فلقد أضحت مثل هذه الأعمال ظاهرة منتشرة وبلاء مستشرياً يتحدث الناس عنها فيما بينهم. لكن المجاملة أو عدم المبالاة كثيراً ما قامتا في سبيل إظهار مثل هذه الأعمال على الملأ وإن كان بعضها قد وصل إلى العلن عن طريق الصحف في بعض الأحيان. فهذه مجلة كل العرب عدد ١٢٠، وتاريخ ١٩/٣/١٤٠٥ هـ تذكر أن فلانا من الناس قد «سرق» كتاب **الإسلام والشعر** وادعاه لنفسه، وهذا سيد حامد النساج في مجلة الهلال، عدد يناير ١٩٨٥ م، يكتب عن سرقة كتاب معين ويذكر عدة حوادث من هذا النوع فيقول: «فهذا عميد لإحدى الكليات يتهم بنقل كتاب أمريكي وذاك عميد يشاع أنه نقل مرجعاً أجنبياً كاملاً دون أي تعديل فيه. وهذا أستاذ مساعد ينقل عن زميل له وأستاذ شهير من داخل قسمه، وكليته وجامعته وأمام طلابها، وذلك مدرس يطبع فصولاً من كتاب أستاذه في شكل مذكرة وينسبها إلى نفسه. .» (ص ١٦٦)، كما يكتب حسين مؤنس في مجلة أكتوبر العدد ٤١٧، ٢١ أكتوبر ١٩٨٤ م أنه يعرف « . . . ثلاثة أساتذة على الأقل سرقوا كتباً لمؤلفين آخرين ونشروها بأسماء أنفسهم وباعوها للطلبة. . .» (ص ٢٥).

إن خطر هذه الظاهرة يتضاعف بسبب أن من يجترئون عليها هم الذين يدرِّسون في الجامعات ويقومون على الإشراف على طلاب

الدراسات العليا فيها. فكيف نريد القضاء عليها وهي تنتشر في أقل الأماكن احتمالاً لوجودها؟

إن الأمل في القضاء على هذه الظاهرة ضئيل إلا إذا حدثت معجزة وهو ما أشك فيه.

المراجع العربية

١ ـ آل ياسين، محمد حسين، الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث الهجري. بيروت: مكتبة الحياة، ١٤٠٠ هـ ١٩٨٠م.

٢ ـ أنيس، إبراهيم. في اللهجات العربية. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية (الطبعة الرابعة) ١٩٧٣ م.

٣ ـ بدري، كمال. علم اللغة المبرمج. الرياض: جامعة الملك سعود، ١٤٠٢ هـ.

٤ ـ الجنابي، أحمد نصيف. ملامح من تاريخ العربية. بغداد: دار الرشيد، سلسلة دراسات (٢٥٦) ١٩٨١ م.

٥ ـ حسان، تمام. اللغة العربية معناها ومبناها. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٦٣.

٦ ـ حسان، تمام. مناهج البحث في اللغة. الدار البيضاء. دار الثقافة، ١٩٧٩م.

٧ ـ الحناش، محمد. البنيوية في اللسانيات. الدار البيضاء: دار الرشاد الحديثة ١٤٠١ هـ ـ ١٩٨٠م.

٨ ـ حسنين، صلاح الدين صالح. دراسات في علم اللغة الوصفي والتاريخي والمقارن. الرياض، دار العلوم للطباعة والنشر، ١٤٠٥ هـ.

٩ ـ حسنين، صلاح الدين صالح. المدخل إلى علم الأصوات: دراسة مقارنة. القاهرة: دار الاتحاد العربي للطباعة، ١٩٨١ م.

١٠ ـ خرما، نايف. أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة. الكويت: عالم المعرفة، ١٩٧٩ م.

١١ ـ الراجحي. عبده. النحو العربي والدرس الحديث: بحث في المنهج. بيروت: دار النهضة العربية ١٩٧٩ م.

١٢ ـ سيرل، جون. «تشومسكي والثورة اللغوية» مجلة الفكر العربي: مجلة

الإنماء العربي للعلوم الإنسانية، السنة الأولى، العدد ٨/٩، يناير ـ مارس ١٩٧٩ م، ص ص ١٢٣ ـ ١٤٣.
١٣ ـ السيوطي، عبدالرحمن جلال الدين. المزهر في علوم العربية وأنواعها. تحقيق محمد جاد المولي وعلي محمد البجاوي وأبو الفضل إبراهيم. القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، د. ت.
١٤ ـ عبدالتواب، رمضان. المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي. القاهرة والرياض: مكتبة الخانجي ودار الرفاعي، ١٤٠٣هـ.
١٥ ـ عبدالتواب، رمضان. التطور اللغوي: مظاهره وعلله وقوانينه. القاهرة والرياض: مكتبة الخانجي ودار الرفاعي، د. ت سنة الإيداع ١٩٨١ م.
١٦ ـ عبدالتواب، رمضان. فصول في فقه اللغة العربية. القاهرة: مكتبة الخانجي (الطبعة الثانية)، سنة الإيداع ١٩٨٠ م.
١٧ ـ عبده، داوود «التقدير وظاهر اللفظ» الفكر العربي: مجلة الإنماء العربي للعلوم الإنسانية، السنة الأولى العدد ٨/٩، يناير ـ مارس ١٩٧٩ م ص ص ٦ ـ ١٦.
١٨ ـ عبده، داوود «ترتيب تطبيق القواعد الصوتية في اللغة العربية» المجلة العربية للدراسات اللغوية، الخرطوم: معهد الخرطوم الدولي لتعليم اللغة العربية (العدد الأول)، ١٩٨٢ م، ص ص ١٠٩ ـ ١٣٦.
١٩ ـ عمر، أحمد مختار. دراسة الصوت اللغوي. القاهرة: عالم الكتب (الطبعة الأولى) ١٣٩٦ هـ ـ ١٩٧٦ م.
٢٠ ـ فك، يوهان. العربية: دراسات في اللغة واللهجات والأساليب. ترجمة عبدالحليم النجار، القاهرة: الخانجي، ١٩٥١ م.

المراجع الأجنبية

1 . Crystal, David (1971). Linguistics. Harmonds worth: Penguin.
2 . Gleason, H.A. (1961). An Introduction to Descriptive Linguistics. London...: Holt, Rinhart and Winston.
3 . O'Connor, J.D. (1973). Phonetics. Harmondsworth: Penguin.
4 . Palmer, Leonard (1972). Descriptive and Historical Linguistics: A critical Review. London: Faber and Faber.
5 . Robins, R.H. (1971) General Linguistics: An Introductory Survey. London: Longman Group LTD.

ثلاث ترجمات
لمحاضرات دي سوسير *

- فصول في علم اللغة العام، ف. دي سوسير، نقله من الانجليزية إلى العربية الدكتور أحمد نعيم الكراعين، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٥م، ٤١٦ص.
- محاضرات في الألسنية العامة، لفردنان ده سوسّر، ترجمة يوسف غازي ومجيد النصر، جونية، لبنان: دار نعمان للثقافة، ١٩٨٤م، ٢٩٠ص.
- دروس في الألسنية العامة، فردينان دي سوسير، تعريب صالح القرمادي ومحمد الشاوش ومحمد عجينة، تونس وطرابلس ـ ليبيا: الدار العربية للكتاب ١٩٨٥، ٤٠٦ص.

يعاني البحث العلمي في العالم العربي من عدم التنسيق، مما يؤدي إلى بعثرة الجهود وتكرار الأبحاث. وزيادة على ذلك فإن عدم التنسيق هذا وراء عدم تراكم المعرفة التي لا غنى عنها لإرساء قواعد البحث العلمي الصحيح والانطلاق مما تم عمله إلى أعمال أخرى جديدة.

ويتجلي هذا أكثر في مجال تحقيق المخطوطات، فكثيراً ما ترى كتاباً تراثياً حققه أكثر من واحد. والمطلع على النشرات التي تصدر حاملة أخبار تحقيق المخطوطات لن يعدم الدليل على صحة هذا القول.

على أن هذا المجال لا يستأثر وحده بهذه الظاهرة؛ وشاهدنا على ذلك الترجمات الثلاث التي بين أيدينا لمحاضرات دي سوسير التي

* نشرت في مجلة عالم الكتب (المجلد الثامن، العدد الرابع، ربيع الآخرة ١٤٠٨هـ) ص ص ٤٧٧ ـ ٤٨٦.

جمعها اثنان من تلاميذه بعد وفاته ونشرت سنة ١٩١٦م باللغة الفرنسية وترجمت إلى لغات عديدة.

وسوف أستعرض هنا هذه الترجمات الثلاث مبيناً مدى دقة كل منها.

أما الترجمة الأولى فهي ترجمة للنص الانجليزي فمن السهل أن نرى مباشرة الوجه الذي جاءت عليه.

وأما الترجمتان الأخريان فسوف أقارن بينهما في الأسلوب، ومن ثم سأتبين مدى قرب كل واحدة منهما من النص الانجليزي. وسبب ذلك أن النص الفرنسي ليس بين يدي الآن ـ وأعترف أن هذا عذر واه.

ترجمة الكراعين:

احتوت هذه الترجمة على مقدمة قصيرة للمترجم (ص ص ٣ ـ ٦) وترجمة لمقدمة الترجمة الانجليزية (ص ص ٧ ـ ٩) ومقدمة الناشرين للنص الفرنسي (ص ص ١١ ـ ١٦). وتأتي بعد ذلك ترجمة النص (ص ص ١١ ـ ٤٠٦) وختم الكتاب بقائمة تحوي المواضيع التي وردت فيه (ص ص ٤٠٧ ـ ٤١٦).

وهناك ملاحظات مبدئية لابد من ذكرها أولاً، وهي أن المترجم الكريم لم يورد المعلومات التوثيقية للكتاب المرتجم وهي مهمة جداً، ولم يترجم تعليقات الناشرَيْن ولا تعليقات المترجم إلى الانجليزية اللهم إلا في موضع أو موضعين (ص ١٢٨). كما أنه لم يلتزم في أحيان كثيرة بتقسيم النص الأصلي إلى فقرات، فهو كثيراً ما يدمج فقرتين متتابعتين مع بعضهما البعض، ومن شأن هذا أن يثير اللبس. يضاف إلى ذلك أنه لم يتلزم بالكتابة الصوتية التي جاءت في الكتاب وهي مهمة جداً، ولا يصح الاعتذار بعدم الإمكانات المطبعية الذي احتج به (ص ٥).

ويقول المترجم الكريم في مقدمته لهذه الترجمة إنه اطلع على آراء سوسير في قراءاته أثناء كتابة رسالته للدكتوراة فاكتشف أهمية هذا العالِم وكتابه، فكان يتساءل عن عدم إقدام المجيدين من العرب للغة الكتاب الأصلية، وهي الفرنسية، على ترجمته إلى العربية وذلك برغم ترجمته إلى لغات عدة. فلذلك رغب في تقديم هذا الكتاب «لدارسي العربية ـ بقدر الإمكان ـ حتى يعرفوا أصول الدراسات اللغوية التي قامت عليها الدراسات اللغوية في العالم الغربي حتى ولو لم تكن كاملة، فشيء أحسن من لا شيء. ومن كان يملك الأداة فليرجع إلى الأصل، فإني أقدم هذا الجهد المتواضع لمن لا يملكون الأداة ويرضون بما هو في الإمكان». (ص ٤).

ولا مشاحة إذن في حسن نيته وطيب سريرته ونبل دوافعه، لكنني أزعم أن هذه الصفات الحميدة لا تكفي ـ لوحدها ـ للإقدام على عمل مهم مثل ترجمة هذا الكتاب. ويبدو أنه توقع ما ستثيره هذه الترجمة من عدم الرضا عنها لدى المشتغلين باللسانيات العرب، فبادأهم بالهجوم قبل أن يتقدموا لنقد عمله فهو يقول في مقدمة الترجمة: «. . . ناهيك عن الخوف من أولئك الذين يجلسون لا همّ لهم إلا تصيّد الأخطاء وإبراز المعايب والنقص مع قصور هممهم بالرغم من امتلاكهم الأداة». (ص ٤)، ويقول أيضاً: «. . . وأنا أتقبل بكل ارتياح أي نقد هدفه تصويب الأفكار الواردة نتيجة خطأ في الفهم أو في الترجمة ولكني لا أتقبل نقد الهدّامين ولو كانوا علماء، لأنهم قصروا، ولو تقدموا وعملوا لأعفوني من نقدهم ولحققوا أكثر مما طمعت فيه بالنسبة لأبناء لغتي. . . » (ص ٤).

وهذا الهجوم غريب في الواقع، فكلنا معرضون للخطأ، ومستوجبون للنقد فيما نقوم به من أعمال، ويكاد يُسَرُّ الإنسان إذا وجد

من يقوّمه. أما الحَجْر على الآخرين ومصادرة حقهم في نقد ما يشاؤون فخروج ظاهر على الروح العلمية التي يجب أن يتحلى بها طلاب العلم. ولو أن المترجم الكريم تأسى بما قاله ناشرا كتاب دي سوسير في مقدمتهما التي أوردها هو (ص ١٥) حين صرحا بأنهما سعيدان بتحمل مسؤولية عملهما لكان أحسن.

ولابد من التأكيد هنا أن هذا الاتهام المسبق لمن ينتقدون هذه الترجمة لم يكن له تأثير على أحكامي التي سأوردها، فالحق وحده قصدي.

ويبين المترجم الكريم خطته في الترجمة بما يلي: «أما عملي في الترجمة فقد حاولت أن أكون دقيقاً أو بمعنى أدق «حرفياً» لأني كنت دائماً أضع أمامي فكرة الترجمة، وتصرفي في النص سيبعده عن الأصل ثلاث خطوات، الخطوة الأولى: المبادرة الشجاعة التي قام بها شارلز بلي وزميله في تجميع أفكار دي سوسير، وإعادة صياغتها، ثم ما قام به المترجم الانجليزي، ثم محاولتي هذه» (ص ٤ ـ ٥). ومع تقديري لهذا الحذر فإني لا أجد مبرراً له. فالمقصود من الترجمة أن ننقل ما في اللغة الأصل إلى اللغة الهدف مراعين شيئين مهمين: أولهما، وضوح معنى ما ننقله، وثانيهما: سلامة الأسلوب في اللغة المنقول إليها. ومن الواضح أن الترجمة الحرفية لا يمكن أن تحقق هذين الهدفين أو أحدهما أبداً. وهو نفسه يشهد أن المترجم الانجليزي للكتاب «أطال في جملته الانجليزية بشكل كبير، حتى يستطيع الوصول إلى المعنى الذي عبرت عنه الفرنسية، وقد أجاد وتصرف حتى يكون واضحاً» (ص ٥). أما عمله هو فيقول عنه: «. . . لكني لم أحاول التصرف، وحاولت المحافظة على الحرفية، ومع ما يسببه من ارتباك في صورة النص من الناحية التركيبية للغة العربية، ولكنه مع هذا العيب الواضح أقرب إلى

الأصل من وجهة نظري مما لو حاولت التصرف فيه فسيكون الكتاب فهمي لترجمة فصول دي سوسير وليس كتاب دي سوسير» (ص ٥).

وهذا الكلام غريب حقاً، فالقاريء لا يطمع أن يرى الجمل مقسمة تقسيماً يشبه التقسيم الذي في النص الانجليزى، فهذا من خواص اللغة الانجليزية؛ أما ما يطمح إليه فهو أن يجد المعنى الذي قصده دي سوسير مصوغاً في جمل عربية سليمة تترابط وتتركب على النسق العربي، وهذه الصياغة لا تخرج الكلام عن أن يكون كلام دي سوسير أبداً. ويجد قاريء هذه الترجمة أن المترجم الكريم قد وفى بالتزامه الحرفية وفاء حرفياً. فهو يبدأ في ترجمة الجملة الانجليزية من أولها كلمة بكلمة حتى تنتهي مع ما يتبع ذلك من خروج عن الأسلوب العربي.

وزيادة على هذه الحرفية في ترجمة الجملة كلمة كلمة نجد أن الترجمة نفسها كانت قاموسية؛ بمعنى أن المترجم إذا صادف كلمة معينة لجأ إلى القاموس ووضع واحدة من الكلمات التي تقابلها في العربية بغض النظر عما إذا كانت هي المقصودة في السياق أم لا. ومن الأمثلة على ذلك ما جاء في الجملة الثانية من المقدمة التي كتبها المترجم الانجليزي (ص ٧). والجملة الانجليزية هي (الترجمة الانجليزية ص xxvii):

Leonard Bloomfield justly credited the eminant Swiss Professor with providing "a theoretic foundation to the newer trend in Linguistics study".

فنجد المترجم قد ترجم credited بـ «استعار» و eminant بـ «تفوق» و providing بـ «إضافة» في ترجمته لهذه الجملة وهي ص ٧:

«ولقد استعار ليونارد بلومفيلد L. Bloomfield تفوق الأستاذ

السويسري بإضافة الأساس النظري للاتجاه الجديد في الدراسة اللغوية، . . .» وهي جملة لا معنى لها. أما الترجمة التي أراها فهي:
«ولم يكن ليونارد بلومفيلد بعيداً عن الحق حين أرجع إلى هذا الأستاذ السويسري البارز الفضل في إقامة «أساس نظري للتوجه الجديد في الدراسة اللغوية».

ولا أستطيع طبعاً أن أورد المواضع التي أرى أن المترجم الكريم لم يوفق في ترجمتها إلا إذا أعدت ترجمة الكتاب كله هنا. وبدلاً من ذلك سأكتفي بإيراد نماذج اخترتها عشوائياً من ترجمته لبعض الفقرات ثم أترجمها أنا لكي يرى القارىء بنفسه بعد الترجمة الأولى عن تأدية النص الانجليزي بالإضافة إلى خروجها عن الأسلوب العربي.

١ ـ الفقرة الثانية من مقدمة الناشرين للنص الفرنسي، ونصها بالانجليزية (ص xxix):

All those who had the privilege of participating in his richly rewarding instruction regretted that no book had resulted from it. After his death, we hoped to find in his manuscripts, obligingly made available to us by Mme. de Saussure, a faithful or at least an adequate outline of his inspiring lectures. At first we thought that we might simply collate F.de Saussure's personal notes and the notes of his students. We were grossly misled. We found nothing-or almost nothing-that resembled his students' notebooks. As soon as they had served their purpose, F. de Saussure destroyed the rough drafts of the outlines used for his tea - ching.In the drawers of his secretary we found only older outlines which, although certainly not worthless, could not be integrated into the material of the three courses.

وترجمتها عنده هي: (ص ١١) «كل الذين لهم شرف الاشتراك في معرفة موهبته الفذة أسفوا لأنه لم يترك مؤلفاً من إنتاجه. وبعد وفاته، نأمل أن نجد في مخطوطاته (مسوداته) ـ فقد تكرمت

بـإتاحتهـا لنا Mme de A Saussure ـ مـلاحظات صحيحـة أو على الأقل ملائمة من محاضراته الملهمة.

وكان علينا في البداية أن نقارن بين ملاحظات دي سوسير الخاصة ومدونات تلاميذه. لقد أخفقنا بشكل كبير. لم نجد شيئاً ـ أو دائماً لا شيء ـ يشـابه مـذكرات تـلاميذه. وعـلى كل حـال فقـد أدت غـرضهـا، فقـد أتلف دي سـوسـير مسـودات مـلاحـظاتـه التي استخدمها في محاضراته. وفي أدراج سكرتيرته وجدنـا ملاحـظات قـديمة لـه وهي بالتـأكيد ليست تـافهة أو عـديمـة القيمـة، ولكن لا يمكن دمجها مع مادة الفصول الأولى».

أما ترجمتي لهذه الفقرة فهي: «ولقـد أسف الذين كـان لهم شرف حضـور حلقات تـدريسه القيمـة، جميعهم، أن تلك الدروس لم ينتج عنها كتـاب. وقد كنـا نأمـل أن نجد بعـد وفاتـه ملخصات ممـاثلة لتلك المحاضرات الملهمـة أو قريبـة منهـا عـلى الأقـل، في المسودات التي تركهـا وتفضلت علينا زوجتـه السيدة دي سـوسير بإتاحة فرصة الاطلاع عليها. وكنا نظن في البداية، لو حـدث أن وجدنا شيئاً، أن عملنا سيكون ببساطة أن نجمع مـلاحظات دي سوسير الشخصيـة إلى الملاحـظات التي كتبها عنـه تلاميـذه، وأن نخرج منها بنص واحد؛ لكننا مع الأسف كنا مخطئين. وذلك أننا لم نجد شيئاً من بـين ملاحـظاته ممـا يماثـل ملاحـظات تلاميـذه. ويعـود ذلك إلى أن دي سـوسير كـان من عـادتـه أن يتلف نسـخ محـاضراته الأوليـة التي كان يستعملهـا في محاضراتـه بعد انقضـاء الغـرض منهـا مبـاشرة، وحتى في أدراج سكـرتـيرتـه لم نجـد إلا ملخصات قديمة لا يمكن أن تدخل في مادة الدروس الثلاثة، وإن كان هذا لا يعنى أنها عديمة القيمة».

٢ ـ ويترجم ما ورد في النص الانجليزي بداية من الفقرة الأولى (ص ٤) إلى السطر الرابع من (ص ٥) وهو:

The exclusively comparative method brought in a set of false notions. Having no basis in reality, these notions simply could not reflect the facts of speech. Language was considered a specific sphere, a fourth narural kingdom; this led to methods of reasoning which would have caused astonishment in other sciences. Today one cannot read a dozen lines written at that time without being struck by absurdities of reasoning and by the terminology used to justify these absurdities.

But from the viewpoint of methodology, the mistakes of the comparative philologists are not without value; the mistakes of an infant science give a magnified picture of those made by anyone in the first stages of scientific research, and I shall have occasion to point out several of them in the course of this exposition.

Not until around 1870 did scholars begin to seek out the principles that govern the life of languages. Then they began to see that similarities between languages are only one side of the linguistic phenomenon, that comparison is only a means or method of reconstructing the facts.

Linguistics proper, which puts comparative studies in their proper place, owes its origin to the study of the Romance and Germanic languages. Romance studies, begun by Diez-his Grammatik der romanischen Sprachen dates from 1836-38- were instrumental in bringing linguistics nearer to its true object.

وتأتي ترجمته (ص ٢٢) هكذا:

«ولقد قام المنهج المقارن ـ على وجه الخصوص ـ على مفاهيم زائفة

ولا يستند على أسس حقيقية، أن هذه المفاهيم لا تستطيع بكل بساطة أن تعكس حقائق الكلام. لقد اعتبرت اللغة عالماً مميزاً، المملكة الرابعة، ولقد قادهم هذا إلى مناهج من التعليل سببت استغراباً ودهشة لدى العلوم الأخرى. ولا يستطيع أحد اليوم أن يقرأ اثنى عشر سطراً مما كتب في ذلك الوقت بتلك التعليلات السخيفة وتلك المصطلحات المستعملة لتبرير تلك السخافات. ولكن من وجهة النظر المنهجية، فإن أخطاء فقهاء اللغة المقارن لم تكن بدون قيمة، فأخطاء العلم الناشىء تعطي صورة بارزة عن الجهود التي بذلت بواسطة أي منهم في المراحل الأولى للبحث العلمي، وسأنتهز الفرصة لأشير إلى عدد منهم في فصل أخصصه لهذا الغرض. وحتى حوالي سنة ١٨٧٠م بدأ الباحثون في البحث عن الأسس التي تحكم حياة اللغات، وبعد ذلك بدأوا يدركون أن التشابه بين اللغات يعد جانباً واحداً من الظاهرة اللغوية، لأن المقارنة ما هي إلا منهج لإعادة صياغة الحقائق. علم اللغة الصحيح، هو الذي يضع الدراسات المقارنة في مكانها الصحيح فأصلها يعود إلى دراسة اللغات الرومانية والجرمانية.

لقد بدأت الدراسات الرومانية على يد «ديز Diez» في كتابه: Grammatik der romanischen Sprachen ما بين سنتي ١٨٣٦ - ١٨٣٨م الذي يعدّ الأساس في تقريب علم اللغة من موضوعه الحقيقي».

أما ترجمتها التي أراها فهي: «ولقد جاء المنهج الذي قام على المقارنة وحدها بمنظومة من التصورات غير الصحيحة. وبما أن هذه التصورات لا سند لها من الحقيقة فهي، من ثمّ، لا تعبّر عن حقائق الكلام. ومن تلك التصورات الخاطئة أن اللغة كانت تعدّ

شيئاً مخصوصاً، أي مملكة طبيعية رابعة، وقد قاد هذا التصور إلى مناهج من التعليل من شأنها أن تثير الاستغراب في العلوم الأخرى. وكان من نتيجة ذلك أنك لا تستطيع اليوم أن تقرأ قدراً قليلاً مما كان يكتب في تلك الفترة دون أن يلفت نظرك سخف التعليل والمصطلحات التي كانت تستخدم لتبرير ذلك السخف.

لكنه من الجدير بالإشارة أن الأخطاء التي وقع فيها علماء فقه اللغة المقارن ليست عديمة القيمة إذا نظرنا إليها من زاوية منهجية، وذلك لأن الأخطاء التي يقع فيها أي علم ناشىء ليست إلا صورة مكبرة لتلك الأخطاء التي يقع فيها أي باحث في البدايات الأولى لأي بحث علمي يقوم به. وسوف أشير إلى بعض هذه الأخطاء في بعض المواضع خلال هذا البحث.

ولم يتجه العلماء إلى البحث عن المبادىء التي تحكم حياة اللغات إلا حوالي سنة ١٨٧٠م، حيث تبين لهم حينئذ أن التشابهات بين اللغات ليست إلا جانباً واحداً وحسب، للظاهرة اللسانية. ويتبع من ذلك أن المقارنة لا تزيد على أنها منهج واحد أو طريقة واحدة لإعادة بناء الحقائق اللسانية القديمة بناء نظرياً.

ولقد نشأ علم اللسانيات الحقيقي، وهو العلم الذي وضع الدراسات المقارنة في مكانها الصحيح، عن الدراسات التي قامت حول اللغات الرومانية والألمانية. ولقد كان للدراسات التي قامت حول اللغات الرومانية على الأخص وهي التي بدأها ديتز في كتابه Grammatik der romanischen Sprachen المنشور فيما بين ١٨٣٦ - ١٨٣٨م، دور كبير في تقريب اللسانيات من ميدانها الصحيح».

على أن الحرفية تبلغ عنده حداً بعيداً غير معقول أحياناً؛ ومثال ذلك أنه يترجم الإشارات إلى صفحات الأصل الانجليزي. فإذا كانت هناك إشارة في الأصل الانجليزي مثلاً إلى (ص ١٥) وهي إشارة يقصد بها تلك الصفحة في الأصل الانجليزي، يأتي هو ويترجمها كذلك، على الرغم من أن الموضوع المشار إليه لا بدّ أن يكون في صفحة أخرى من الترجمة العربية. وهذه الإشارات المترجمة لا حصر لها في الكتاب. ومن أمثلة ذلك ما ورد في (ص ٣٢ س ١٣ ـ ١٤) من الترجمة العربية حيث يشار إلى (ص ٧٣) وما بعدها و(ص ٧٥) وما بعدها. فإذا رجعنا إلى الترجمة العربية ذاتها لا نجد حديثاً عن الموضوع المذكور، بل إن (ص ٧٣) ليس فيها إلا عنوان الفصل اللاحق، فندهش أول الأمر، لكننا عندما نرجع إلى (ص ١٠) من النسخة الانجليزية نجد أن هناك إشارة إلى (ص ٧٣) وما بعدها و(ص ٧٥) وما بعدها. ولا يقتصر الأمر على هذا الموضوع فقط، بل نجد الشيء نفسه في الصفحات التالية من الترجمة العربية (ص ٣٦ س ٥؛ ص ٣٧، س ١٣؛ ص ٣٩، س ١٦؛ ص ٤١، س ١٢؛ ص ٤٣، س ١٧؛ ص ٤٥، س ١؛ ص ٤٧، س ١١). وهكذا في الكتاب كله.

وخلاصة الأمر أن المترجم الكريم قد بذل جهداً كبيراً وأتعب نفسه في سبيل ترجمة هذا الكتاب، ونحن لا نشك أبداً أنه كان مدفوعاً برغبة شريفة كي يخدم الدارسين العرب؛ لكن هذا العمل يتطلب شيئاً أكثر من النية الطيبة، فلا بد له من التمكن من اللغة الانجليزية وهي الشرط الأساسي الأول للقيام بمثل هذا العمل.

وأجدني مرغماً في النهاية على القول إن هذه الترجمة لا يصح الاعتماد عليها، وهي أبعد ما تكون عن النص الانجليزي الذي نقلت عنه.

الترجمة اللبنانية:

تحوي هذه الترجمة تمهيداً قصيراً وملاحظة (ص ص ٣ ـ ٩) ويأتي النص بعد ذلك (ص ص ١١ ـ ٢٨٠) ويختم الكتاب بقائمة محتويات الكتاب (ص ص ٢٨١ ـ ٢٨٧). وقد جاءت هذه الترجمة في ورق متوسط الحجم وطباعتها واضحة وبينت فيها الرموز الصوتية التي استخدمت في النص.

ومن الملاحظ أن المترجمين الكريمين لم يضعا ملحقاً للمصطلحات التي ترجماها، وبدلاً من ذلك اكتفيا بوضع نجمة عند كل مصطلح وأعطياه رقماً في الهامش. ويشير أحد المترجمين (ص ٨) أن ترجمة هذه المصطلحات مستقاة من معجم ألسني يقوم على إعداده. والملاحظ أن كثيراً من هذه المصطلحات المترجمة تختلف في هذه الترجمة عن ترجماتها الموجودة عند كثير من الباحثين المعاصرين. وهذا من نتائج عدم التنسيق في البحث الذي أشرت إليه آنفاً. وقد كنا نفضل أن يرجع المترجمان إلى المصطلحات المستعملة بين الباحثين اللسانيين العرب اليوم ويستخدماها.

وأول شيء تقع عليه العين في هذا الكتاب أن اسم دي سوسير كتب على غلاف الكتاب هكذا: فردينان ده سوسر؛ غير أن الاسم نفسه يكتب «سوسير» في الكتاب كله. وإذا نظرنا في المقدمة وجدنا كثيراً من الهنات الأسلوبية وهي هنات لها مماثلات كثيرة في صلب الترجمة. ونود أن نعرض من تلك الهنات ما يلي:

«شهدت الثلاثينات من عصرنا هذا نشأة ونمو الألسنية البنيوية في آفاق متعددة كالتصويتية والقواعد وعلم الدلالة. وإذا قدر لنا أن نتساءل عن الشخصية التي تلقّفت هذا التيار فإننا واجدون ولا شك اسم فرديناند سوسير». (ص ٣)؛ «أما كلمة تصويتية (فونولوجيا) تلك التي طالما خفق بها كتابه..» (ص ٣). «وإذ نقول إن سوسير هو مؤسس الألسنية الحديثة البكر فذلك لا يعني أن محاضراته تشكل **ظلالاً ضوئية في أفق طافح بالسواد**، إذ أن الجديد في فكر سوسير لا ينهض على بعض عناصر نظرية مثل التقابل بين اللغة والكلام أو مفهوم اعتباطية العلامة وهما مفهومان نجد أصداءهما عند أسلافه من أمثال بودان دوكور توناي بل الجديد في فكره إنما يكمن في عملية التركيب التي صنعها..» (ص ٣)؛ «وإذا ما أولينا سوسير اليوم هذا التميز في ريادته علم الألسنية الحديثة، فما ذلك إلا لأنه **أصاب في** "محاضرات في الألسنية العامة"..» (ص ٣)؛ «وقد عرف هذه الألسنية بأنها لا تقبل **أي توضُّع أياً كان** شكله..» (ص ٤)؛ «ومن ثم جاء ستيفن ألمان في الخمسينات ليطّور **علم دلالة الذي** ينهض بوضوح وجلاء على التقابلات الثنائية التي...» (ص ٦)؛ «فها هو جاكوبسون وهو هو الذي سعى جاهداً...» (ص ٦)؛ «إن مثل سوسير في تصوراته الألسنية **مثل صاحب نظرية** في العلوم الإنسانية، ولا بد أن **تمنى** في جزئياتها أو في شموليتها وكليتها **للأخذ** والرد...» (ص ٧)؛ «وقبل أن **نطوي الغارب** لابد من التنويه...» (ص ٧) «... إن هذه المصطلحات التي **عصف بها كتابه** ...» (ص ٨)؛ ... «كثرة ترجمات هذا الأثر اللغوي الرائع إلى أكثر من ثلاث عشرة دولة...» (ص ٩).

يضاف إلى هذه الهنات أن أسلوب هذه المقدمة بجملته يفتقد الحبكة والصياغة السليمة.

أما الترجمة عموماً فهي حرفية مثلها مثل ترجمة الكراعين؛ وتتمثل هذه الحرفية في المظاهر نفسها التي رأيناها في الترجمة المذكورة آنفاً. ونعني بذلك أن المترجمين هنا يترجمان في أغلب الأحيان كلمة بكلمة، وفي أحيان أخرى يأتيان بكلمات عربية ترجمة لكلمات فرنسية، لكن الواضح أن المعنى المقصود من بعض تلك الكلمات الفرنسية يختلف عن المعنى الذي أتيا بالكلمات العربية له.

وسوف أورد بعض النماذج من ترجمتهما لتتضح المآخذ عليها جلية.

١ - وأول نموذج هو ترجمة الفقرة الثانية في (ص ١) من النص الانجليزي:

Next appeared philology. A "philological" school had existed much earlier in Alexandria, but this name is more often applied to the scientific movement which was started by Friedrich August Wolf in 1777 and which continues to this day. Language is not its sole object. The early philologists sought especially to correct, interpret and comment upon written texts. Their studies also led to an interest in literary history, customs, institutions, etc. They applied the methods of criticism for their own purposes. When they dealt with linguistic questions, it was for the express purpose of comparing texts of different periods, determining the language peculiar to each author, or deciphering and explaining inscriptions made in an archaic or obscure language. Doubtless these investigations broke the ground for historical linguistics. Ritschl's studies of Plautus are actually linguistic. But philological criticism is still deficient on one point: it follows the written language too slavishly and neglects the living language. Moreover, it is concerned with little except Greek and Latin antiquity.

وترد عندهما في (ص ١١):

«ومن ثم ولـد فقه اللغـة، إذ كانت في الإسكنـدرية مـدرسة تهتم بهذه الدراسة. بيد أن هذا المصطلح يرتبط بشكل خاص بالحركة العلمية التي أسسها فـريدريـك ولف منذ ١٧٧٧م والتي مـازالت حية إلى يوم الناس هذا. وليست اللغة هي الموضوع الوحيد لفقه اللغـة الـذي يـرمي قبـل كـل شيء إلى تحـديـد وتفسـير وشرح النصـوص. هذا وقـد قادتـه هـذه الـدراسـة البكـر إلى الاهتـمام بالتاريخ الأدبي، بالعادات، وبالمؤسسات الخ ـ وعـبر كل مجـال ـ فإن هذا العلم يستخدم طريقته الخاصـة ألا وهي النقد، وهـو إذ يعالج القضايا اللغوية فإنما بهدف مقارنة نصوص ترجع إلى حقب زمانية متباينة، وتحديد اللغة الخاصة لكل مؤلف، كما ينبغي أيضاً فـك رموز وتفسـير كتابـات صيغت بلغـة مهجـورة أو غـامضـة. ولا شـك في أن هذه الأبحـاث قد عبّـدت الطريق أمـام الألسنية التاريخية، فأعمال ريتشل يمكن أن نسميها أعمالاً ألسنية وفي هـذا المجال، إن النقد الفقهي يقـع في عجز متمثـل في جانب واحـد، وذلك لكونه مرتبطاً باللغة المكتوبة بصورة حـرفية، متنـاسياً للغـة الحية، هذامن جهـة، ومن جهة أخـرى فإن العصـور الإغريقيـة واللاتينية القديمة قد اعتصرته بشكل شبه تام».

وترجمة هذا النص عندي هي:

«ومن بعد ذلك ظهرت مدرسة فقه اللغة. وعلى الرغم من إطلاق هذا المصطلح أحياناً على إحدى المـدارس اللغويـة التي نشأت في الإسكندرية قديماً فهـو لا ينصرف عند إطـلاقه غـالباً إلا إلى تلك الحـركة العلميـة التي بدأهـا فردريـك أوغسـطس وولف في سنـة ١٧٧٧م وهي التي مـازالت مستمـرة إلى الآن. ولم تكن اللغـة

الموضوع الوحيد الذي كانت تهتم به هذه المدرسة. فقد كان جل اهتمام علماء فقه اللغة الأوائل منصباً بصورة أساسية على تصحيح النصوص المكتوبة وتفسيرها والتعليق عليها. وكان من نتائج دراستهم تلك أن نشأ الاهتمام بدراسة التاريخ الأدبي والتقاليد والمؤسسات وغيرها. وقد سخّر هؤلاء العلماء مناهج النقد من أجل تلك الأغراض التي يهتمون بها. أما في معالجتهم للمسائل اللسانية فهم لا يخرجون عن الهدف الذي أعلنوه، وهو مقارنة النصوص التي تعود إلى فترات مختلفة لكي يتوصلوا إلى اللغة التي تميز كل مؤلف أو حلّ أسرار النقوش المكتوبة بلغة قديمة أو مجهولة وتفسيرها. ومما لا شك فيه أن الدراسات من هذا النوع قد مهّدت السبيل للسانيات التاريخية، فلذلك يمكن أن نعد الدراسات التي قام بها ريتشل عن بلوتوس لسانية. غير أن النقد القائم على فقه اللغة كان مقصراً في نقطة واحدة؛ فقد سُخّر إلى حدّ كبير لِلُغة المكتوبة وأهمل اللغة الحية.

وزيادة على ذلك فقد كان لا يهتم كثيراً بأية لغة أخرى غير الإغريقية واللاتينية القديمتين».

٢ ـ ما جاء في (ص ١١٥) الفقرة الثانية:

«إن القانون التزامني هو قانون عام، غير أنه ليس أمرياً ولا قسرياً، ولا شك أنه يفرض ذاته على الأفراد عبر قيد الاستعمال الجماعي (انظر ص ٩٥) غير أننا لن نتصور هنا التزام الأفراد به ونعني بذلك، لا تستطيع أية قوة أن تضمن صيانة الانتظام في «اللغة» وذلك إذا ما استبدت بنقطة ما. فالقانون التزامني يعاين حالة من الأشياء محددة، وهو بذلك التعبير البسيط عن نظام إنه من طبيعة القانون نفسها فالذي يشاهد أن أشجار

بستان ما، إنما هي مغروسة على شكـل مخمسات، والنـظام الذي يحدده هذاالقانون هو نظام عـابر، وتحـديداً ليس أمـرياً، وهكـذا فـلا شيء أكثر انتـظاماً من القـانون الـتزامني الـذي ينـظم النـبرة اللاتينية (كما يمكن مقارنته بالقانون الثاني). ومع ذلـك فلم يقاوم هذا النظام النبري عوامل التغير، فتراجع أمـام قانـون جديـد هو «قانون اللغة الفرنسية. . .».

ويوجد هذا الكلام في (ص ص ٩٢ - ٩٣) من النص الانجليزي وهو:

The synchronic law is general but not imperative. Doubtless it is imposed on individuals by the weight of collective usage (see P. 73). But here I do not have in mind an obligation on the part of speakers. I mean that in language no force guarantees the maintenance of a regularity when established on some point. Being a simple expression of an existing arrangement, the synchronic law reports a state of affairs; it is like a law that states that trees in a certain orchard are arranged in the shape of a quincunx. And the arrangement that the law defines is precarious precisely because it is not imperative. Nothing is more regular than the synchronic law that governs Latin accentuation (a law comparable in every way to Law 2 above); but the accentual rule did not resist the forces of alteration and gave way to a new law, the one of French (see above p. 86). In short, if one speaks of law in synchrony, it is in the sense of an arrangement, a principle of regularity.

وترجمته عندي هي:

«إن القانون التزامني قانون عام لكنه غير قسري. وعلى الرغم من أنه مفروض على الأفراد نتيجة للاستعـمال الجمعي، دون جدال، إلا أن هذا لا يعني الإلزام به. أما الذي أعنيه فهو أنه ليس هنـاك

قوة بمقدورها ضمان الانتظام في أي جانب من جوانب اللغة. فبما أن القانون التزامني ليس إلا تعبيراً بسيطاً عما هو موجود بالفعل، فإنه ليس إلا تحصيل حاصل، فهو يشبه في ذلك قانوناً يقول إن بستاناً معيناً فيه أشجار مغروسة على هيئة أشكال خماسية. فمن أجل أن القانون غير قسري هنا صار النظام قابلاً للتغير. ونستطيع أن نحتج على صحة هذه الدعوى بالقانون التزامني الذي يحكم نظام النبر في اللاتينية وهو قانون يمكن مقارنته بالقانون رقم ٢ أعلاه. فعلى الرغم من أن هذا القانون لا يفوقه قانون آخر في الاطراد والثبات إلا أنه لم يستطع مقاومة قوى التغير».

٣ - ويترجمان ما ورد في (ص ١٣٤ - ١٣٥) من النص الانجليزي وهو:

Static linguistics or the description of a language-state is grammar in the very precise, and moreover usual, sense that the word has in the expressions «grammar of the Stock Exchange,» etc, where it is a question of a complex and systematic object governing the interplay of coexisting values.

Grammar studies language as a system of means of expression. Grammatical means synchronic and significant, and since no system straddles several periods, there is no such thing as «historical grammar», the discipline so labeled is really only diachronic linguistics.

My definition disagrees with the narrower one usually given. Morphology and syntax together are what is generally called grammar while lexicology, or the science of words, is Excluded.

فيرد هذا النص عندهما على النحو التالي (١٦٣):
«يمكن أن نطلق على الألسنية، أو على وصف حالة لغة، اسم القواعد وذلك بالمعنى الشائع والدقيق جداً، ذاك الذي نجده في عبارات «قواعد لعبة الشطرنج»، و«قواعد البورصة» إلخ.. حيث يتعلق الأمر بفرض منهجي معقّد، تشارك فيه قيم متعاصرة. تدرس القواعد اللغة من حيث كونها منظومة وسائل تعبيرية، وإذا ما قلنا «قواعدي» فمعنى ذلك تزامني ودلالي، وما دامت المنظومة أيّا تكن ليست مخضرمة لعدة حقب في آن، فهذا يعني في نظرنا أن «لا قواعد تاريخية» هناك وما يسمى هكذا ليس في الواقع إلا الألسنية التزامنية.

إن تحديدنا هذا لا ينطبق والتعريف الأكثر حصراً الذي يطلق عليها عامة. وفي الواقع إن ما يتفق على تسميته بالقواعد إنما هو الصرف والنحو معاً، في حين أن اللفاظة أو علم الكلمات هما استثناء من ذلك».

أما ترجمتي للنص الإنجليزي أعلاه فهي:

«إن بالإمكان إطلاق كلمة «نحو» على اللسانيات السكونية أو على وصف لغة معينة إذا أخذت هذه الكلمة بمعناها الدقيق عندما تستعمل في عبارات مثل «نحو سوق العملات» وغيرها حيث يتعلق الأمر بشيء معقّد ذي نظام يحكم التفاعل بين قيم موجودة ومتزامنة. ويدرس النحو اللغة كنظام لطرق التعبير. وعندما نصف تعبيراً معيناً بأنه صحيح نحوياً فإنما نعني أن هذا التعبير آنيٌّ ذو دلالة. ولعدم وجود نظام نحْوي يمتد عبر حقب متعددة فإنه لا يوجد شيء يمكن تسميته «نحواً تاريخياً» أما ما يسمى عادة بهذا الاسم فهو في الحقيقة ليس إلا لسانيات تعاقبية.

إن التعريف الذي عرفتُ به النحو هنا لا يتفق مع التعريف المستعمل، وهو الأكثر حصراً. فالنحو في ضوء ذلك التعريف لا يشمل إلا الصرف وقواعد بناء الجملة، أما المعجمية، أي العلم الذي يدرس المفردات فكانت تعدّ خارجة عنه».

٤ ـ أما النموذج الرابع الأخير فهو النص الانجليزي الذي ورد في (ص١٦١) وهو:

That phonetic evolution is a disturbing force in now obvious. Wherever it does not create alternations, it helps to loosen the grammatical bonds between words; the total number of froms is uselessly increased; the linguistic mechanism is obscured and complicated to the extent that the irregularities born of phonetic changes win out over the forms grouped under general patterns; in other words, to the extent that absolute arbitrariness wins out over relative arbitrariness (see p. 144).

Fortunately, analogy counterbalances the effect of phonetic transformations. To analogy are due all normal, nonphonetic modifications of the external side of words.

وقد ترجماه هكذا (ص١٩٧):

«ينتج مما تقدم أن الظاهرة الصوتية هي عامل اضطراب، فهي تسهم في إرخاء الروابط النحوية التي توجد بين الكلمات، وذلك في كل مكان لا تخلف فيه هذه الظاهرة تناوبات. إن مجموع الأشكال ليزداد دون فائدة، كما أن الآلية اللغوية تغدو غامضة جداً، وتتعقد الاعتبارات التي يفوق فيها التفاوت الصادر عن التغير الصوتي الأشكال المتجمعة في نماذج عامة، وبعبارة أخرى في إطار تفوق الاعتباطي المطلق على الآخر النسبي. ولحسن الحظ، فإن القياس يوازي تأثير هذه التحولات ويظهر جميع

التغيرات الطبيعية كمظهر الكلمات الخارجي التي ليست من طبيعة صوتية».

وترجمتي لهذا النص هي:

«لقد اتضح جلياً مما سبق أن التطور الصوتي قوة تُدخل الخلل على النظام الصوتي للّغة. فإذا لم يكن من نتيجته إحداثُ أنواع جديدة من التعاقب بين الأصوات فهو يساعد على إضعاف العلاقات اللغوية بين الكلمات، وزيادة العدد الكلي للصيغ دون حاجة، كما أن الآلية اللغوية ستغدو غامضة ومعقدة مما يجعل الاستثناءات التي تنتج عن التغير الصوتي تتغلب على الصيغ المصنفة في أنماط مطردة، وبمعنى آخر فإنه سيؤدي إلى غلبة العشوائية المطلقة على العشوائية النسبية.

ولحسن الحظ فإن القياس analogy يقوم بموازنة أثر تلك التحولات الصوتية، وإليه تعود جميع التعديلات العاديةغير الصوتية التي من شأنها تغيير أشكال الكلمات من الظاهر».

وقد اخترت هذه النصوص التي استشهدت بها اختياراً عشوائياً، وهي تبين أن هذه الترجمة لا تستطيع الزعم بأنها ترجمة صحيحة لكتاب دي سوسير وذلك لقصورها المتمثل في: الترجمة الحرفية، والخطأ في الترجمة، والأسلوب الركيك. ولهذا فلا يصحّ الاعتماد عليها هي الأخرى مع تقديري لجهد المترجمين الكريمين.

الترجمة التونسية:

تتضمن هذه الترجمة توطئة قصيرة بينّ فيها أحد المترجمين الظروف التي أحاطت بترجمة الكتاب. ومن ذلك أن اثنين من المترجمين اقتسما الكتاب فيما بينهما حيث ترجم كل واحد منهما قسماً منه ثم عرضا

ما ترجماه في جلسات عمل بلغت نحو سبعين جلسة ضمتهما والأستاذ المرحوم صالح القرمادي، فلذلك عدّ مترجماً ثالثاً. وقد مكنهم ذلك كما يقول: «من مراجعة الترجمة سطراً سطراً بل كلمة كلمة» (ص ٧). ولا شك أن هذا هو المنهج الأصوب في القيام بأعمال مهمة مثل ترجمة هذا الكتاب، وعن طريقه يمكن تلافي كثير من احتمالات النقص والخلل. ويشهد على نجاح هذه الطريقة والجهد الذي بذله المترجمون ما في الكتاب من الدقة والعناية بجوانب كثيرة أدت إلى إظهاره بمظهر يقترب من الكمال.

وتعرضت التوطئة، أيضاً، إلى شيء عن أهمية هذا الكتاب وعرض لما يتميز به، كما تشمل بياناً لمنهج المترجمين في ترجمة المصطلحات والشواهد والأمثلة. وتجدر الإشارة إلى أن المترجمين كثيراً ما يأتون بأمثلة عربية بدلاً عن الأمثلة الأصلية في الكتاب. وهو صنيع حسن يمكن أن يوضح المسائل المدروسة، غير أنهم أبقوا أحياناً على بعض الأمثلة في لغاتها الأصلية وأحياناً يترجمونها.

وتتلو التوطئة قائمة بالرموز الصوتية التي استعملت (ص ١٣ ـ ١٥) وهو عمل مهم وضروري. ثم تأتي ترجمة النص (ص ص ١٧ ـ ٣٤٨) وقد أتبع المترجمون أقسام الكتاب ببعض التعليقات؛ وبعض تلك التعليقات من صنع دي سوسير نفسه وبعضها من عمل الناشرين للأصل الفرنسي والبقية من إضافات المترجمين. ويتلو الكتاب ترجمة لمقال كتبه بالفرنسية صالح القرمادي (ص ص ٣٤٩ ـ ٣٦٨) بعنوان «أمهات نظريات فاردينان دي سوسير» (لاحظ الاختلاف في رسم الاسم هنا عنه على غلاف الكتاب). ثم يأتي بعد ذلك ثبت بالمصطلحات المستخدمة في الكتاب (ص ص ٣٦٩ ـ ٣٨٧) ويتبع بمدخلين للمصطلحات «أحدهما فرنسي (ص ص ٣٨٨ ـ ٣٩٣)

والآخر انجليزي (ص ص ٣٩٥ ـ ٤٠٠) ويختم الكتاب بفهرس عام لمحتوياته (ص ص ٤٠١ ـ ٤٠٦).

أما الترجمة ذاتها، فهي كما قدمت، قريبة من الكمال؛ فقد التزم المترجمون بتقسيم النص الأصلي للفقرات إلا فيما ندر، وهو عمل ضروري. ذلك لأن كل فقرة تناقش فكرة معينة ومن شأن خلط الفقرات أن يضيع هذا التقسيم؛ وتبقى مهمة المترجم أن يربط بين هذه الفقرات. وإلى جانب ذلك فقد كانت الترجمة صحيحة الأسلوب بعامة. ولم يكتف المترجمون بترجمة كلمات الجملة الأصلية كما رأينا في الترجمتين الأخريين بل حاولوا صوغ الفكرة ذاتها في جمل عربية سليمة حتى لو دعا ذلك إلى التقديم والتأخير وإضافة كلمات ليست موجودة في النص الأصلي. ولهذا السبب يحق لهم أن يعدوا عملهم هذا تعريباً لا ترجمة، فقد كانت بمثابة صياغة عربية لأفكار النص الأصلي دون التقيد بكلماته أو تقسيم جمله وقد أوردوا صفحات النص الأصلي في الهوامش وهو عمل مفيد جداً في المقارنة.

واستجابة لدعوة المترجمين الأفاضل القارىء العربي لنقد هذه الترجمة قصد إمدادهم بالتنبيهات والمقترحات كي يستدركوا على ضوئها ما غاب عنهم (ص ١٢) فإنني سأحاول إبداء بعض الملاحظات في سبيل هذا الهدف. ويجب أن أبين هنا أن هذه الملاحظات لا تنال من قيمة هذا العمل بحال.

١ ـ لم يورد المترجمون مقدمة ناشري الكتاب الأصليين، وكان الأجدر إيرادها لأسباب عديدة منها: (١) أن هذه الترجمة تعطي صورة عن الظروف التي أحاطت بجمع مادة الكتاب أساساً، (٢) أنها تبين بوضوح أن الكتاب لم يؤلفه دي سوسير، وهي حقيقة لابد من إظهارها. (٣) أن هناك بعض التعليقات التي

ترجمت وذيلت بعبارة (الناشران)؛ فلا بد من التعريف بهما وذكر مقدمتهما ولا يغني عن ذلك الإشارة العجلى الواردة في (ص ٩).

٢ - لم يذكر المترجمون أية معلومات توثيقيةعن الكتاب، وهي كما قدمنا ضرورية. ويضاف إلى ذلك أنه لم يُستفد من بعض النشرات الأخرى للكتاب. فهناك نشرتان أخريان للكتاب غير هذه النشرة التي صدرت سنة ١٩١٦م وهما:

(Tullio de Mauro (ed) 1973) و (Rudolf Engler (ed.) 1967-74)

وقد ذكر جوناثان كولر (Culler 1976: 133) عن هاتين النشرتين أن «نشرة دي مورو تحوي معلومات توثيقية كاملة للمصادر التي اعتمدها دي سوسير ومعلومات خاصة به هو، كما تحوي شروحاً تفسيرية واستشهادات من مذكرات طلابه التي كتبوها عنه وهي تورد بعض النصوص بأشكال مختلفة عما في النشرة الأولى وهي مهمة أيضاً. أما نشرة انجلر النقدية فتحتوي على المذكرات التي استخدمها الناشران الأولان في صياغة نشرتهما».

٣ - لم يربط النص بعضه ببعض أحياناً ربطاً محكماً، وذلك ما يؤدي إلى اللبس أحياناً. ومن أبسط الأمثلة على ذلك ما ود في الفقرة الثالثة من الباب الأول، فيظهر النص (ص ١٧) على النحو التالي: «ثم ظهرت الفيلولوجيا أي فقه اللغة. فقد سبق أن وجدت بالإسكندرية مدرسة فيلولوجية، إلا أن هذه التسمية تقترن خاصة بتلك الحركة العلمية التي أنشأها فريدريك أغسطس وولف بداية من ١٧٧٧م والتي مازلنا نشهد اليوم تواصلها».

ففي هذا النص لا نرى بوضوح الرابط الذي يربط الجملة

الثانية بالجملة التي تليها. وتبين تلك الصلة في ترجمتي لهذه الأسطر التي أوردتها سابقاً وأعيدها هنا للتيسير: «ومن بعد ذلك ظهرت مدرسة فقه اللغة. وعلى الرغم من إطلاق هذا المصطلح أحياناً على إحدى المدارس اللغوية التي نشأت في الإسكندرية قديماً فهو لا ينصرف عند إطلاقه الآن إلا إلى تلك الحركة العلمية التي بدأها فريدريك أوغسطس وولف في سنة ١٧٧٧م وهي التي مازالت مستمرة إلى الآن». ومثال آخر (ص ٣٧)، الفقرة الأخيرة.

٤ ـ قد تؤدي الترجمة أحياناً إلى الغموض، ومن أمثلة ذلك ما ورد في (ص ٢٠) في وصف دي سوسير لماكس ملّر: «.. إلا أنه لا يمكن أن يعاب بالإفراط في النزاهة العلمية». فقد تفهم هذه الجملة على أنها من قبيل الذم بما يشبه المدح لكنها لا تؤدي هذا المعنى في العربية بوضوح. والجملة هذه في الترجمة الانجليزية هي (ص ٣):

but his failing was a certain lack of conscientiousness

ويمكن ترجمتها بما يلي: «لكن نقطة الضعف عنده تتمثل في عدم الحرص على الدقة العلمية». وهي جملة واضحةتؤدي المعنى.

٥ ـ تحتاج الترجمة في بعض المواضع إلى إعادة الصياغة طلباً للسهولة والوضوح.

٦ ـ حبذا لو ضبط النص بالشكل في بعض المواضع، وقد وجدتُ أن كثيراً مما يمكن أن يعدّ غموضاً في الترجمة لا سبب له إلا عدم الشكل في تلك المواضع.

٧ ـ عدم الالتزام أحياناً بوضع علامات الترقيم (أي الفاصلة

والفـاصلة المنقوطـة والنقطة في آخـر الجملة) أو وضع عـلامات ترقيم خاطئة. والالتزام بعلامات الترقيم كفيل بإيضاح كثير من اللبس. فلئن كـانت هـذه العـلامـات ضرورية في النصـوص جميعها فهي في النصوص العلمية الدقيقة مثل هذا أوجب.

٨ - حبذا لو أكثر المترجمون من التعليقات التي تفسر بعض النقـاط، وذلك ما يجعل فهم النص ميسراً.

٩ - (ص ١٠٥)، التعليق رقم (٤) «وردت عبارة «الأوتار الصوتية» في النص الفرنسي في «صيغة» المثنى (المترجمون)»، والواقع أنـه ليس هناك إلا وتران صـوتيان فيجب أن تـترجم Vocal cords أو ما يقابلها في الفرنسية ب : الوتران الصوتيان وذلك على الرغم من أن معظم الذين يكتبون في الصوتيات من العرب يستعملون عبارة الأوتار الصوتية.

١٠ - التعليق رقم ٦ في (ص ٣٦٦) يقـول: «تجـدر الإشـارة في هـذا الصدد إلى أن الكتاب [محاضرات دي سوسـير نفسها] لا يـزال ينتـظر من يترجمـه إلى العربيـة» وهـذه من الـطرائف! وكـذلـك التعليق الـذي يـظهـر في (ص ٣٤٩) أعيـد بنصـه في هـامش (ص ٣٦٨).

١١ - وردت بعض الاستعمالات اللغويـة التي يمكن أن تعدّ خـاطئة؛ وفيما يلي بعض منها:

- في (ص ٢١): «. . . إنمـا هي إشباع للفتحـة الخيشـوميـة ã التـابعة للغـة لنفس اللغة» وكـان يحسن أن تكون «. . . إنمـا هي إشبـاع للفتحة الخيشـومية ã في اللغـة نفسها». وقـد ورد هـــذا الاستعـمال في أمـاكن كثـيرة (انـظر ص ٣٨، ١٥٧ وغيرهما).

- في (ص ٢١) أيضاً ورد: «. . دون أن ينجرّ عن ذلك بالضرورة. .» وهي عبارة تكررت كثيراً في النص، وأعرف أنها مستعملة كثيراً في كتابات إخواننا في المغرب العربي. لكنني أفضل أن يكون بدلاً منها: «دون أن يتبع ذلك بالضرورة. .» وهو الاستعمال المشهور.

- في (ص ٢١) كذلك: «الحقيقة الخاصة بكل كلام بشري»وقد تكرر مثل هذا الاستعمال في الكتاب. وكنت أفضل «بأي كلام بشري».

- في (ص ٢٤): «وليس ذلك كل ما في الأمر. إذ أنه لما كان الكلام [المنطوق] يفلت في أغلب الأحيان عن الملاحظة، فإنه يتعين على الألسني أن يقرأ أيضاً حساباً للنصوص المكتوبة لأنها. .» وقد يكون الأوفق: «وليس ذلك كل ما في الأمر؛ فبما أن الألسني لا يستطيع في غالب الأحيان ملاحظة الكلام [المنطوق] مباشرة فإنه يتعين عليه أن يلجأ إلى النصوص المكتوبة لأنها الوسيلة الوحيدة التي تمكنه من ملاحظة لغات بعيدة عنه زماناً ومكاناً».

- في (ص ٢٥): «وأما الفيلولوجيا، فقد وصلنا بعد إلى موقف ثابت بشأنها. . .» وقد تكون صحتها: «. . . فقد بيّنا موقفنا منها فيما سبق. . .».

- في (ص ٢٥): «وما هي جدوى الألسنية؟» وصحتها: «ما جدوى الألسنية؟».

- استعمل اللفظ «متواجد» عدة مرات (انظر ص ٢١٢، س ٤ مثلاً) وصحته «موجودة».

- (ص ٧٣ ص ٩): «. . . تضم قـائـمات لتلك العنـاصر»، وصحتها: تضم قوائم. .

- وردت بعض الأخـطاء المطبعيـة القليلة، وعدم كـثرتها مـزية للكتاب قلما نجدها في الكتب العربيـة. ولم أسجل الأخـطاء المطبعية لقلتها، لكنه يجب تداركها. وفيما يلي نماذج منها:

- (ص ٣٧، س ٦) من أسفـل، أسـلفـه، وصحـتهـا: أسفله.
- (ص ١١٠، س ٩) من أسفـل، فبـاسـتـطاعتـه أي. . . وصحتها: فباستطاعته أن.
- (ص ١١١، س ١) من أعـلى، وهـذا العـنصران. . . وصحتها: وهذان العنصران.
- (ص ١٥٧، س ٨): تـابع إلى الآنيـة، وصحتهـا تـابـع للآنية. .
- (ص ١٦٣، س ١٧): . . . أنـنـا إذا رجعـنـا المـثـال السابق. . وصحته: أننا إذا رجعنا إلى . . .
- (ص ٣٧٠، رقم ٢٢) Speech Communauty (انجليزية) وصحتها: Community.
- (ص ٣٧٠، رقم ٦١) Transition soud وصحتها: Tran-sition Sound.
- ص ٣٧١، رقم ٦٧) Exposant (انجليزية). وصحتهـا: exponant.
- (ص ٣٧٢، رقـم ٨٢) Palatisation (انـجـليـزيـة). وصحتها: Palatalization.

- (ص ٣٧٦، رقم ١٧٦) signifiant (انجليزية).
وصحتها: signifier.
- (ص ٣٩٧، ٣٤٤) litterary language وصحتها: (٣٣٤) literary language.
- وردت كلمة phoneme (انجليزية) مكتوبة phonem مرتين؛ (ص ٣٧٨، رقم ٢٢٨)؛ و(ص ٣٩٨). وهو خطأ.

١٢ - حبذا لو التزم المترجمون بالمصطلحات الواردة في بعض القواميس المتخصصة مثل (المسدي، ١٩٨٤م). وهناك اختلاف كبير بين ترجمتهم للمصطلحات وترجمة المسدي وهم في بلد واحد؛ بل لم يوافقوه حتى في مسمى العلم نفسه فهو عنده اللسانيات وعندهم الألسنية (انظر المسدي ١٩٨٤م: ٥٥ - ٧٧).

١٣ - تجد أحياناً أن مصطلحاً معيناً ترجم في قائمة المصطلحات على شكل واستعمل أحياناً في النص بشكل آخر. ومثل ذلك retrospective فقد وردت في (ص ١٤٠) مترجمة بـ «استدبارية» بينما هي في قائمة المصطلحات (ص ٣٦٩، رقم ١٤، وص ٣٧٠، رقم ٤٦) ترجمت «باستردادي، واستردادية». ويجب أن أشير إلى أن هذه الحالة قليلة جداً، لكن الثبات على مصطلح واحد هو الأولى.

١٤ - يترجم مصطلح alveolar ridge في قائمة المصطلحات مرة بـ «لثة» (ص ٢٨٢ رقم ٣٢٨) ومرة بـ«مغارز الأسنان» (ص ٣٨٥، رقم ٤٠٠). فأيهما نأخذ؟.

- وبعد، فلا بد من التنسيق في عملية الترجمة حتى لا نكرر أنفسنا، وإذا ترجمنا أي عمل فلا بد أن نحاول قدر الإمكان أن نحسن فيما نقوم به.

ومن المسلم به أننا أمة مستهلكة للعلم وليست صانعة له، وأول خطوات تأصيل العلم أن نقوم بترجمته ترجمة صحيحة القصد منها العلم لا الأغراض الأخرى التي يسعى الناس من أجلها دائماً.

وعلى رغم تأخر ترجمة كتاب دي سوسير وسبق اللسانيات له سبقاً عظيماً الآن إلا أن ترجمته إلى اللغة العربية ضرورية لقيمته التاريخية، ويجب أن يقرأ هذا الكتاب الآن لهذا الغرض وحده.

وقد رأينا أن الترجمة التونسية هي الترجمة التي يجب اعتبارها وأن يتدارك ما فيها من نقص. أما الترجمتان الأخريان فلا قيمة لهما ألبتة.

المراجع العربية

المسدي، عبدالسلام، قاموس اللسانيات (عربي - فرنسي. فرنسي - عربي) مع مقدمة في علم المصطلح. تونس: الدار العربية للكتاب، ١٩٨٤م.

المراجع الأجنبية

1 . Culler, Jonathan. Ferdinand de Saussure. Harmondsworth, Middlesex, England: penguinbooks Ltd, 1976.

2 . De Saussure, Ferdinand. Cours de Linguistique g´en´erale. Critical Edition by Rudolf Engler, Wiesbaden: O. Harrassowitz, 1967-74.

3 . De Saussure, Ferdinand. Cours de linguistque g´en´erale. Edited by Tullio de Mauro. Paris: payot, 1973.

4 . De Saussure, Ferdinand. Course In General Linguistics. Translated into English by wade Baskin (in Jonathan Culler's Introduction) Glasgow, Great Britain: william collins and co. Ltd, 1974.

دراسة تحليلية لآراء الدكتور لويس عوض عن الصلة بين «مجمُوعَة اللغَاتِ الهِندية ـ الأوروبّية، وَمجموعَة اللغَاتِ الحَامِيَة ـ السَّامِيَة» *

ملخص البحث: يناقش هذا المقال الآراء التي أقام الدكتور لويس عوض كتابه (**مقدمة في فقه اللغة العربية**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٠م) عليها. فليس في هذا الكتاب من الجديد الهام إلّا القليل؛ فهو يعتمد اعتماداً كبيراً على مؤلفين كتبوا مؤلفاتهم في النصف الأول من القرن العشرين ولم يتطرق إلى الآراء التي جدت حول الصلة بين مجموعة اللغات الهندية الأوروبية ومجموعة اللغات السامية والحامية. أما الجديد في الكتاب فلا يزيد عن تخرصات يلعب الخيال فيها دوراً كبيراً.

يضاف إلى ذلك أن آراءه حول العلاقة بين اللغة والأجناس البشرية، وحول صفاء المصريين العرقي لا سند لها. بل قد يكون موقفه الثقافي المسبق من العرب وراء هذه الآراء.

بين يدي هذه الدراسة:

عرف الدكتور لويس عوض باهتماماته النقدية وإسهاماته الإبداعية، لكنه لم يعرف عنه الاهتمام بالدراسات اللسانية؛ وليس في ذلك ما يعاب عليه. غير أن الدكتور عوض خرج على الناس بكتاب

---

* نشرت في مجلة عصور (السنة الثانية، العدد الأول، ١٤٠٧هـ)، ص ص ١٥١ ـ ١٦٤.

ضخم يعالج فيه أحد المواضيع اللسانية المتخصصة. وعلى الرغم من أنه ليس من حق القارىء أن يصادر حق الدكتور عوض في الكتابة عما يشاء، فإن من حقه أن يناقش المؤلف فيما كتبه؛ إلا أنه لا يحق له أن يتخذ من عدم تخصص المؤلف حجة عليه؛ بل يجب أن ينصب نقاشه وينحصر في الكتاب موضوع النقاش، وهذا ما أنوي القيام به هنا. فلا يهمني أن يكون المؤلف غير متخصص، بل المهم هو أن نرى مدى تمكنه من أدوات بحثه في هذا الكتاب.

ويقوم كتاب الدكتور لويس عوض على نظرية تقول إن مجموعةاللغات الهندية الأوروبية ومجموعة اللغات السامية والحامية تشترك في أصل واحد. وليس الدكتور لويس عوض الوحيد الذي حاول أن يجد أدلة تسند هذه النظرية، فقد ذكر هو نفسه بعض المشتغلين بهذا الموضوع مثل ألبير كوني ومابيه وبدرسون ومولر وغيرهم.

والنظرية هذه، في حدّ ذاتها، مثلها مثل أية نظرية أخرى، قد تقوم أدلتها وتثبت مدة من الزمن حتى يوجد من الأدلة ما يبعث على الشك فيها، أو أن تكون أدلتها ضعيفة، بدءاً، فتبقى مجرد تكهنات وتخرصات. ومن الواجب أن يقال إن للدكتور لويس عوض الحق كله في مناقشة هذه النظرية أو غيرها، ولا يمكن أن يلام على الحديث عنها، وذلك للأسباب الآتية:

١ - يحدثنا تاريخ العلم أن التمييز بين المواضيع التي تُبحث بحيث يكون بعضها صالحاً للبحث وبعضها غير صالح، كان أحد العوامل التي أخرت كشف الكثير من حقائق العلم. فلا يمكن أن يقف الإنسان في سبيل أي بحث لأنه في نظره غير مجد أو غير صالح. بل إن توق الإنسان وتطلعه إلى اكتشاف الكون من حوله

دون تحيز لهذا الموضوع أو ذاك كان وراء كل تقدم علمي حصلت عليه البشرية. فلذلك يجب أن يعد موضوع احتمال الصلة بين مجموعة اللغات الهندية الأوروبية ومجموعة اللغات السامية والحامية واحداً من بين المواضيع التي تصلح للدراسة مثل غيره من المواضيع.

٢ ـ إن اللغة بطبيعتها واحدة من أهم ما لفت نظر الإنسان منذ الأزل، وعلى الرغم من المحاولات العديدة والجادة لاستكناهها فما يزال جهله بها أكثر من علمه.

ومن أهم النقاط اللافتة للنظر فيما يخص اللغة، أوجه التشابه والاختلاف القائمة بين آلاف اللغات الموجودة أو المندثرة في العالم. ولقد لجأ الإنسان في القديم إلى الأسطورة لتفسير تلك الأوجه من التشابه والاختلاف، وليست أسطورة برج بابل ببعيدة عن أذهاننا. فقد يكون هناك علاقة، إذن، بين مجموعة اللغات الهندية الأوروبية ومجموعة اللغات السامية والحامية. فلماذا لا يدرس هذا الموضوع؟

٣ ـ إن هذا الموضوع واحد من المواضيع التي تدرس في الغرب بحيث كتبت عنه مئات الكتب والمقالات وعقد حوله الكثير من المؤتمرات. فلماذا لا يقدم هذا النقاش إلى القارىء العربي؟ ولماذا لا يشارك فيه العلماء العرب؟.

لهذه الأسباب وغيرها يجب ألا يغض من جانب هذا البحث من الناحية المبدئية. بل يجب أن ينظر فيه وأن يؤخذ بجدية، ومن ثم يجب أن يناقش مؤلفه مناقشة علمية صريحة بعيداً عن التوجهات العاطفية التي تحرم القارىء من النظر إلى كافة أوجه النقاش. ويبقى بعد ذلك

أن نعـرف أنه لا يغض من مقـام اللغة العـربيـة أن تكـون انبعثت من أصل بعيد تشـترك فيه مـع اللغات الأخـرى فهي تشترك في الأصـل، مثلاً، مع العبرية في لغة أمّ واحدة وهي السامية، تشملهـما مع غـيرهما من اللغات الأخرى.

ولقد اقتصر النقد الذي وجه إلى هذا الكتاب، كما يبدو ذلـك من بعض المقـالات التي نشرت في بعض الصحف على جـانب واحـد من الكتاب وهو موقف مؤلفه من العرب. أما في هذه الدراسـة فلن أتناول هذا الموضوع إلا إذا كان له علاقة بالجوانب الأخرى التي سأناقشها.

النظرية التي يقوم عليها الكتاب:

يرى المؤلف أن التشابه الموجود بين اللغة العربية واللغات المنتسبة إلى مجموعة اللغات الهندية الأوروبية دليل واضح على أن اللغة العربية جاءت من أصل قديم يجمعها هي وتلك المجموعة.

وفي معـالجتـه لهـذا المـوضـوع، يبـدأ (ص ص ١٤٩ ـ ٢٩٤) في منـاقشة القـوانين الصـوتية التي كـانت وراء تفرع اللغـة العـربيـة عن الأصل القديم، وكذلك القوانين التي أدت إلى تميّز المجموعـة الهنديـة الأوروبيــة. أمــا في بقيــة الكتــاب (ص ص ٢٩٥ ـ ٦٠٩) فيــورد مـا يشبه القـامـوس التـاريخي حيث صنف الكلمات التي تشـترك فيهـا العربية مع المجموعة الهندية الأوروبية، في نظره، إلى أبواب متعـدّدة، فبعضهـا للأعـداد وبعضها لأسـماء القرابـة، أو الحيوانـات، أو أسـماء الطيور والأسماك والزواحف والحشرات... وغير ذلك.

أما عن تقديمه لنظريته تلك، فيقول في (ص ٢٦): «وقـد انتهيت من أبحاثي في فقه اللغة العربيـة إلى أن اللغة العـربية هي أحـد فروع الشجرة التي خرجت منها اللغات الهندية الأوروبية... وهذا ما يمكن

أن نقوله في مجموعة اللغات الحامية وفي مجموعة اللغات الطورانية».
وكذلك القول نفسه في (ص ٤٩). وفي (ص ١٤٦) يقول: «وهذا هو الافتراض الكبير الذي أسست عليه كتابي هذا، ألا وهو أن المجموعة السامية ونموذجها اللغة العربية، والمجموعة الحامية، ونموذجها اللغة المصرية القديمة، ليستا مجموعتين مستقلتين بذاتهما وإنّما هما فرعان أساسان في تلك الشجرة السامقة التي خرجت منها المجموعة الهندية الأوروبية. وقد وصلت إلى هذه النتيجة من طريق مواز للطريق الذي سار فيه هرمان مولر وبدرسون ومييه وكوني، ثمّ وجدت نفسي مع التوسع الشديد في الاستقراء قبل الاستنتاج، في النهاية أتّمم عمل هؤلاء العلماء الذين أرهصوا من قبل بهذا الاكتشاف الخطير ووجدتني أجمع أدلة التوثيق وقرائنه لإثبات ما كان من قبل مجرد احتمال، كما في العلّامة مييه، أو ترجيح، كما في العلّامة كوني. وأرجو أن أكون قد انتقلت بهذا الافتراض الخطير من مرحلة «الاحتمال» إلى مرحلة «النظرية» ذات القوانين»

فالأمر بالنسبة للمؤلف واضح هنا، وهو أن التشابه الذي يقول به بين هذه المجموعات دليل على الصلة في الأصول بينها. ومن الملاحظ أنه في هذه المواضع الثلاثة، لم يذكر احتمالات أخرى لتفسير التشابه إن وجد. وأحد تلك الاحتمالات أن تكون هذه المجموعات اللغوية الثلاث قد أثر بعضها في بعض عن طريق الاستعارة فيما بينها. لكنه في (ص ٢٩٦) يذكر أن هناك احتمالات خمسة ربما تكون كلها أو بعضها وراء مثل هذا التشابه. وهو يرى أن الكلمات التي تدخل اللغة في عصر متأخر لا تكوّن مشكلة لأن معظمها من ألفاظ الحضارة. لكن المشكلة هي إذا وجد التشابه بين تلك اللغات في كلمات اللغة الأساسية فعند ذلك «لا يسعنا إلا أن نطرح هذا السؤال الخطير: متى

دخلت هـذه الألفاظ اليـونانيـة واللاتينيـة (الهنديـة الأوروبيـة) اللغـة العربية السامية الأصول وكيف دخلت». أما الاحتمالات التي يمكن أن تفسر هذا الأمر فهي، (ص ص ٢٩٦ ـ ٢٩٨):

١ ـ أن مجمـوعة اللغـات السـاميـة استعـارت هـذه الكلمات من لغـة السـومريـين وهي لغة حضـارة هنديـة أوروبية، كـما يقـول، عن طريق اللغة الآكادية، وهذا يرجع بنا إلى قبل الألف الثالث قبـل الميلاد.

٢ ـ أن هذا التأثير جاء عن طريق موجات هندية أوروبية متأخرة مثـل الكاسيين والميتاني، وهذا يرجع بنا إلى الألف الثانية قبل الميلاد.

٣ ـ أن مجموعة اللغات الساميـة قد تـأثرت بـاللغات الفـارسية (وهي لغات هندية أوروبية) أيام الامبراطورية الساسانيـة التي استمرت حوالي ألف عام (٥٥٩ ق. م ـ ٦٥١م).

٤ ـ أن تـرجع هـذه التشابهـات إلى أيام الامـبراطوريـة الهيلينيـة منـذ الاسكندر ثم الامبراطورية الرومانيـة ثم الامبراطـوريةالبيـزنطيـة حتى ظهور الإسلام.

٥ ـ أن يكون مصدر هذا التشابه أن مجموعة اللغات السامية قد أثرت في اليـونـانيـة ـ وليس العكس ـ عن طـريق التغلغـل الفينيقي في اليونان ولا سيما حول بداية الألف الأولى ق. م.

ثم يعود فيذكر نظريته كاحتمال سادس، أي أن تلك المجمـوعات اللغوية ليست إلا فروعاً «لشجرة واحدة في جذورها، وربما في ساقها، تمتد إلى ما قبل عصور الهجرات من وسط آسيا فيـما قبل التـاريخ. وفي هذه الحالة لن تكون المشكلة الأساسية مشكلة تـأثر وتـأثير أو اقـتراض وإعـارة ولكن مشكلة لغة أصليـة مشتركـة اتّخذ نمـوّها أشكـالاً مختلفـة

ابتداءً من نهاية العصر الجليدي حتى ٣٠٠٠ ق. م. وما بعدها بحسب تأثير البيئة الجغرافية التي حلت فيها هذه القبائل والقطعان المهاجرة وبحسب تأثير لغات الجماعات الأصلية التي توزعت عليها هذه القبائل والقطعان» (ص ٢٩٩).

ثمّ يعقّب على هذا الاحتمال في الصفحة نفسها بقوله: «ومن العلماء من يحاول أن يتمسّك بهذا الافتراض رغم صعوبة إثباته انثروبولوجياً ومنهم من يجد له سنداً انثروبولوجياً في وحدة الجنس القوقازي الذي يقال إن عامة سكان البحر الأبيض المتوسط وما حوله وسكان أوروبا الأصليين والمتأخرين ينتمون إليه». غير أنه في (ص ص ٣٠٠ ـ ٣٠٢) يشكك في أن هذه التأثيرات حديثة حيث تشتد حيرته في تفسير هذا التشابه عندما يجد «أن عدداً عظيماً من الأسماء والأفعال والصفات الأساسية جذوره مصرية قديمة ترجع على الأقل إلى عصر التدوين المعروف منذ ٣٠٠٠ ق. م.» فيتساءل هل كان هذا التشابه مصدره «أن المصريين الحاميين نشروا لغتهم في المنطقة السامية من الشام إلى اليمن وفي المنطقة الآرية حيث أقام اليونان والرومان، أم نفترض أن الآريين فعلوا ذلك بالحاميين والساميين». ثم يعيد الكلام نفسه في (ص ٣٠٠، ص ٣٠٢).

وبعد هذا النقل الزائد عن الحد اللازم للآراء التي أوردها المؤلف يحسن بالقارىء أن يقارنها بآراء المتخصصين في هذا المجال من الدراسة اللسانية.

ويكاد ينعقد الإجماع بين الباحثين اليوم على أن الظن في هذا الموضوع أكثر من الحقيقة. وسنورد بعضاً من آراء هؤلاء الباحثين فيما يلي:

فمن هؤلاء W.P.Lehmann في جامعة تكساس في أوستن بأمريكا وهو من المشتغلين بعلم اللسانيات التاريخية مدة تقرب من خمس وثلاثين سنة وخاصة بما له علاقة بالدراسات حول المجموعة الهندية الأوروبية، فيقول في مقالة ستنشر قريباً (Lehmann, ms.): ولقد أشار (يعني Joki في مقالته الصادرة سنة ١٩٧٣م، ص ص ٣٥٣ - ٣٧٤) إلى المشاكل الناجمة عن تمييز ما يمكن أن يعد دليلاً ضعيفاً مما يمكن أن يرجع إلى تشابه عن طريق الصدفة إضافة إلى المصاعب الناجمة عما يعرف بمحاكاة أصوات لطبيعة. وإذا كانت هناك نتيجة واحدة هامة لما يعرف بـ Glottochronology فهي التدليل على أن ثمانية آلاف سنة من الانفصال أي انفصال المجموعة الهندية الأوروبية عن غيرها من المجموعات اللغوية كافية لتقليص الدليل على الصلة إلى مستوى مماثل للدليل المستخلص من التشابه عن طريق الصدفة. وبما أنه من غير الممكن أن نقترح تاريخاً لاحقاً للألف الخامسة قبل الميلاد للأطوار الأولى للمجموعة اللغوية المسماة بما قبل الهندية الأوروبية، فإنه يجب أن يتحقق القائلون بعلاقات أخرى لهذه المجموعة مع غيرها بأنهم إنما يتعاملون مع دليل ضئيل جداً.

«ومع ذلك فإن البحث في هذا الموضوع الشائك ما يزال مستمراً. فقد وجه Bomhard (في كتاب نشره ١٩٨٤م) اهتماماً أساسياً إلى احتمال صلة هذه المجموعة اللغوية بمجموعة اللغات الأفريقية الآسيوية، وكذلك فعل مكي (في مقالة لم تنشر بعد) وآخرون. غير أنه يجب أن يلاحظ أن التعديلات التي أجراها أنصار نظريتي الحنجرية Laryngeal والـ Glottalic على النظام الصواتي للمجموعة اللغوية المسماة بما قبل الهندية الأوروبية تجعل من الصعب على جهود مثل هذه أن تثبت لها أية قيمة». وهذا ما يقوله أيضاً روبرت هيتزرون (Het-

وهو ما يـراه موسكـاتي وشبيتالـر وألندورف (Moscati, et al. 1969: 17) . zron, 1977) .

بـل إنّ المشتغلين بهـذه النـظريـة أنفسهم يعـبرون أحيانـاً عن المشكـلات العـويصة التي تكتنف البحث بعـامة. فهـذا آلان بومهـارد Allan R. Bomhard وهو من أكثر الباحثين نشاطاً في هـذا الحقل يقـول (Bomhard. 1977) : «لقـد كـانت هنـاك محـاولات عـدة لـربط اللغـة الهندية الأوروبية الأم باللغة الساميـة، حيث كان آخـر تلك المحاولات ما قام بـه Linus Brunner في قامـوسه (Die gemeinsamen wurzeln des semitischen und indogermanischen wortschatzes (1969)) في مقـارنـة المفردات السامية والهنديـة الأوروبية. وعـلى الرغم من إمكـانية إبـراز بعض التشابه الواضح، فـإن مثل هـذه المقارنـات ليست على العمـوم مقنعـة، لأسبـاب عـديـدة، والسبب الأول أن النـظام الصـواتي للغـة الهندية الأوروبية كما كـان يقترح نـظرياً يختلف اختـلافاً بيّنـاً عن ذلك النـظام الذي يقـترح للغة السـامية الأم. وهـذا ممّا جعـل من الصّعب وضع ملائمات (Correspondents) مقنعة بين النظامين مما نتج عنه أخـذ بعض المفردات المتشابهـة على أنها مفـردات مماثلة (Cognates) بينـما هي ليست كذلك. والسبب الثـاني أنه يبـدو أن هناك حـالات من التشابـه قليلة بعض الشيء في الصـرف بين اللغتين اللتين تفرعتا من تلك اللغة الأم. فمن أجـل أن نقـترح بـأن هنـاك أصـلاً واحـداً للغـة الهنـديـة الأوروبية واللغة السامية الأمّ فـلا بد أن نجـد تشابهـاً كافيـاً في النظام الصواتي وفي الصرف والمفردات حتى ننفي احتمال الاستعارة والصـدفة المحضة. وعلى الرغم من بعض الجهود الرائدة الشجاعة، فـإن هذا لم يتحقق بعد».

كـما يكـرّر بـومهـارد Bomhard الكـلام نفسـه في مـوضـع آخـر

(Bomhard, 1984: 179) : حيث يشير إلى أن وجود التشابه نفسه ليس دليلاً كافياً حتى لو كان ذلك التشابه كبيراً. ومن أمثلة ذلك كلمة Carnu اللاتينية بمعنى «قرن» (وبالمناسبة فقد بحث الدكتور لويس عوض هاتين الكلمتين في (ص ص ٣٧٥ ـ ٣٧٦) وقال بالصلة بينهما). وكمثال آخر لعدم كفاية التشابه الظاهري بين المفردات في مثل هذه المقارنات يقول هيتزرون Hetzron في مقالته سالفة الذكر (Het-zron, 1977: 353) : «وعلى أساس تعليل Levin، فإن اللغة الهنغارية ولغة السودو (وهي لغة أثيوبية) قد تكونان من أصل واحد. فالعدد اثنين (٢) في الهنغارية هو Kettö، وهو في السودو Kitt لكن المقارنة مع اللغات الأخرى التي تشترك مع اللغتين المذكورتين تبيّن أن الكلمة الهنغارية جاءت من كلمة هي Kakte بينما جاءت الكلمة في السودو من الجذر المعروف ?KL متبوعاً بضمير المؤنث ـ وهو التاء ـ».

فأوجه الاعتراض التي يبديها هؤلاء الباحثون وأمثالهم تتلخص فيما يلي:

١ ـ عدم كفايةالتشابه الظاهري.

٢ ـ أن النظام الصواتي للمجموعتين كما يقترح نظرياً مختلف اختلافاً بيّناً.

٣ ـ أن المقارنات التي قام بها بعض الباحثين الأوائل كانت قائمة على تصور معين للنظام الصواتي لمجموعة اللغات الهندية الأوروبية، لكن هذا التصور تغيّر في الخمسين سنة الماضية تغيراً كبيراً.

٤ ـ أن مصدر التشابه الذي يوجد بين المجموعتين اللغويتين يمكن تفسيره إمّا باقتراض إحداهما من الأخرى والتأثّر بها والتأثير عليها، أو أن يكون نابعاً من أن بعض الكلمات نشأت في البداية

عما يسمى بمحاكاة أصوات الطبيعة فلا محالة أن تتشابه بعض الألفاظ فيهما لأن تلك الكلمات جاءت لمحاكاة أصوات طبيعية واحدة.

فمحاولة المؤلف في هذا الكتاب لا تختلف عما سبقها من محاولات، والاعتراضات التي يمكن أن تثار هنا هي الاعتراضات هناك.

ولعل قائل يقول إن الاعتراضات التي أثيرت بالنسبة للدراسات السابقة قد لا تكون صالحة هنا، وأن المؤلف قد يكون أجاب عليها في هذا الكتاب.

وللإجابة على ذلك لا بدّ لنا أن نستعرض هذه المحاولة بالتفصيل. وتجب الإشارة، في البداية، إلى أن الموضوع هنا ينطوي على أمرين، أولهما أن هناك تشابهاً بين المجموعة اللغوية الهندية الأوروبية وبين المجموعة اللغوية السامية والمجموعة الحامية. وثانيهما البحث عن مصدر هذا التشابه.

أما بالنسبة للأمر الثاني فقد سبق الحديث عنه، فلندعه، إذن، ولنلتفت إلى الأمر الأول.

ولقد ضمّن المؤلف كتابه فصلاً طويلاً (ص ص ١٤٩ - ٢٩٤) يناقش فيه المبادىء الصوتية التي بنى عليها «نظريته»، فيقول، (ص ١٤٩): «فلنحاول الآن أن نحصر المبادىء الفونطيقية (الصوتية) التي بنى عليها بعض علماء اللغة نظريتهم في احتمال وحدة الأصل بين المجموعة الهندية الأوروبية والمجموعة السامية الحامية من اللغات». ولم يبيّن المؤلف، هنا، من هم العلماء الذين اعتمد عليهم. لكنه أوضح في (ص ١٤٦) أنه على علم بما كتبه هرمان مولر وبيدرسون

ومييه وكوني، كما يذكر في هذا الفصل أسماء علماء آخرين. أما الذي يفحص هذا الفصل فسيجد أن المؤلف اعتمد اعتماداً يكاد يكون كلياً على ألبير كوني، بل إنَّه ترجم ترجمة كاملة كثيراً مما قاله كوني (Kuny, 1946). وهناك ملاحظة هامة سبقت الإشارة إليها وهي أن (كوني) عندما كان يقارن بين المجموعة اللغوية السامية ومجموعة اللغات الهندية الأوروبية، كان في ذهنه النظام الصواتي الذي اقترحه سابقوه لمجموعة اللغات الهندية الأوروبية. لكن العلماء الذين جاءوا بعد (كوني) اقترحوا تغييرات كثيرة على ذلك النظام (انظر قول ليمان(Lehmann, ms.) وقول بومهارد(Bomhard, 1984) السابقين). فهناك من يرى أن ذلك النظام الصواتي يكاد يكون مطابقاً للنظام الصواتي للمجموعة السامية كما تمثلها اللغة العربية (Hooper, 1977). كما أن هؤلاء الباحثين يرون تشابهاً ضئيلاً في الصرف (المورفولوجي) بين هذه المجموعات اللغوية. فكيف يحقّ للمؤلف، إذن، أن يأتي في سنة ١٩٨٠م ويقارن المجموعات الثلاث متخذاً النظام الصواتي للغات الهندية الأوروبية الذي اعتمده (كوني) في مقارناته؟ فالمقارنة لا تصحّ أبداً ما دام أن مميزات أحد النظامين المقارنين تختلف عمّا يراه العلماء اليوم. فلا بدّ للمقارنة بين هذه المجموعات الثلاث، إذن، أن يؤخذ النظام الصواتي للمجموعة الهندية الأوروبية كما يراه العلماء اليوم، لا كما كانوا يرونه قبل حوالي أربعين عاماً.

ويبدو أن السبب الذي أدّى بالمؤلف إلى متابعة كوني وبيدرسون وهرمان مولر، أنه لم يقرأ ما كتبه الباحثون الذين جاءوا من بعدهم. ونظرة واحدة إلى قائمة المراجع التي أوردها بومهاردBomhard في كتابه (Bomhard, 1984) وليمان (Lehmann, ms.) في مقالـه تكفي لإقناع القارىء أن المؤلف ليس أول من كتب في هذا الموضوع بعد أولئك

العلماء الأوائل، بل إن هناك كثيراً من الباحثين الذي كانوا يبحثون في هذا الموضوع، والذين لم يورد المؤلف شيئاً من آرائهم، وقد كان ذلك كفيل بتغيير كثير من المقارنات التي جاء بها.

ولا بدّ أن يكون القارىء قد لاحظ وجهاً من أوجه الادّعاء عند المؤلف. وذلك في زعمه أنه استطاع أن يذهب بالموضوع خطوة أبعد ممّا كان عليه عند (كوني وبيدرسون ومولر وماييه)، وأنه خرج «بنظرية» لها قوانينهاومقدماتها ونتائجها بدلاً من أن يكون الأمر احتمالاً أو ترجيحاً كما هو عند الآخرين (ص ١٤٦). بل إنّه يتجاوز ذلك إلى القول بأن ما كتبه أولئك العلماء لم يكن إلاّ «إرهاصاً» بالكشف الخطير الذي توصّل إليه، بينما الواقع أنه لم يخرج إلاّ قليلاً عمّا أتوا به.

ولقد اعتمد أيضاً على شخص آخر في مقارناته، وذلك هو سكيت Skeat في قاموسه التاريخي للغة الانجليزية.

فمداخل المقارنات مأخوذة نصّاً من ذلك القاموس. ومن الطريف أنه لا يذكر (كوني) و (سكيت) إلاّ إذا اختلف معهما في الرأي، أما في غير ذلك فهو ينقل ما عندهما دون ذكر لموضع الأخذ. ففي مداخل المقارنات تجد أنه يذكر الأشكال التي تأخذها كلمة ما في لغات هندية أوروبية عديدة، فتدهش في البداية لإلمامه بتلك اللغات، لكنّك سريعاً ما تجد أنه إنما ينقل ما عند سكيت (قارن هذا بما يفعله ـ Bomhard, 1984 ـ حيث ينسب الكلمات التي يأخذها لغرض المقارنة إلى المراجع التي وردت فيها).

فالأساس النظري الذي أقام عليه المؤلف هذا الكتاب محلّ شكّ كبير، هذا أولاً، وثانياً، أنّ هذا الأساس النظري ليس إلاّ استعارة من الآخرين في أغلب الأحوال.

والكتاب مليء بالأمثلة التي تدلّ على أن محصلة المؤلف من المعرفة اللسانية هي دون المستوى الذي يتطلبه عمل مثل هذا. ولا بأس من إيراد بعض من تلك الأمثلة.

١ ـ من الملاحظ أنه لم يذكر في مقارناته الشروط الصوتية التي يتمّ فيها تغير صوت ما إلى صوت آخر. وهذا على النقيض ممّا نجده في الدراسات اللسانية التاريخية. فقانون جريم مثلاً الذي تغيرت به بعض الأصوات الصامتة إلى أصوات أخرى في المجموعة اللغوية ما قبل الألمانية لم يتمّ بصورةعشوائية بل كان يحدث تحت شروط معيّنة. وعندما لم تتغير بعض تلك الأصوات في تلك المواضع المعينة أو أنها تغيرت إلى أصوات غير المتوقعة، وجد العلماء أن ذلك لم يتمّ عشوائياً بل كان وراءه بعض الأسباب التي تمنع تلك التغيرات. أما في هذا الكتاب فإن أي صوت يمكن أن يتغير إلى أي صوت آخر، ويتم ذلك دون مراعاة لأية شروط صوتية ومثل ذلك ما نجده في (ص ١٨٠) حيث يمكن أن تتحول (الكاف) إلى (ح) و (س) و (ش) و (ق) و (غ) و (ص) أو تبقى على حالها، وغير ذلك كثير.

وإذا أطلق الإنسان العنان لخياله في مثل هذه الأمور فإنه لن يجدّ مقارناته أي شيء. بل قد يستطيع أن يجمع لغات العالم كلها في أصل واحد، وأن يعيد كل الكلمات إلى كلمة واحدة.

٢ ـ أنه كثيراً ما يأتي ببعض القوانين الصوتية ويصفها بأنها من القوانين المألوفة، أي التي وجدت بالفعل في بعض اللغات أو أنها محتملة الوجود صوتياً؛ ومن ذلك قوله، (ص ٣٣٧): إن قلب النون ميماً قبل التاء قانون صوتي مألوف. لكن المعروف في لغات عديدة هو وجود النون قبل التاء، إذا كانا في مقطع واحد، ويكاد

وجـود الميم في هذا المـوضوع يكـون معـدومـاً بـل إن الميم كثيـراً مـا تنقلب إلى نـون في هـــذا المـوضـــوع. ففي بعض اللهجـات السعودية ينقلب الميم إلى نون إذا جاء بعده دالاً (وهو نـظير التاء لا يختلف عنه إلاّ في الجهر)، فيقـال (حنذان) بـدلاً من (حمدان) و (الحند لله) بدلاً من (الحمد لله).

٣ ـ يـأتي، أحيـانـاً، بتفسـيرات كـان يمكنـه أن يتحقق من خـــطئها بالرجوع إلى مراجـع متوفـرة وفي متناول اليـد. فهو يـرى مثلاً أن طـريقة الكتـابة الانجليـزية لأصـوات مثل الشـين والخـاء والثـاء والـذال (أي th, kh, Sh) تدلّ عـلى أن هذه الأصـوال مـركبـة من صوتين، ثـانيهما الهـاء، فالشـين، مثلاً، تتكـون من صوتـين هما السـين والهـاء فـإذا نـطقتـا معـاً كـانت النتيجـة صـــوت الشـين (ص ١١٧) وكذلك بالنسبة للأصوات الأخـرى. أما أن الهجـاء الانجليزي ليس دليلاً على أن الشين مركّب من س + هـ فواضح من تـاريخ الهجـاء الانجليزي نفســه. فكتابـة الشـين عـلى هـذه الصورة تعود إلى فترة الانجليز الرومان Anglo-Roman، وقد كان الصوت الأساس الذي تطور عنه هذا الصوت مكوّن من صـوتين متتابعين هما sk وكانـا يكتبان sc. لكن التغـيّر الصوتي الـذي طرأ على هذا التتابع كان السبب في كتابته بصورة مختلفة. وكان سبب هذا التغير ما يعرف في الصوتيات بالتغويـر Palatalization وهو أن يتقدم الصوت من موضعه في آخر سقف الفم إلى موضع متقدم. وقـد كان الصـوت المغوّر الـذي نتـج عن تقـدّم sk من مـوضعـه الأساس وخاصة إذا جاءت بعده إحدى الحـركات الأمـامية مثـل الكسرة والياء والفتحة المرقّقة أن كتب بصـورة مختلفة مثـل s, ss, sch ثمّ كتب sh فيما بعد (Pyles, 1971: 67), (Penzi, 1969: 16).

٤ ـ إن معالجته للموضوع مليئة بالتكرار والاضطراب. فقد يناقش لفظاً معيّناً ثمّ يقترح التغيرات الصوتية التي كانت وراء تطوره، ثم يعود إلى هذا اللفظ في موضع آخر وقد يأتي بتحليل يختلف عمّا سبق للفظ نفسه. ففي (ص ١٧٦) يقول: «والأرجح أن جذر «صرخ» هو جذر «صاح»، والتحوّل المورفولوجي جاء بتخفيف واو العلة في «صو» إلى «را» «صر».

أما في (ص ٣٥٥) فيقول: «إن «صاح» صفة من صرخ بتخفيف الراء والمدّ مكانها». فأيهما نأخذ: أكان الجذر «صر» فتحوّل إلى «صو» أم كان «صو» فتحوّل إلى «صر»؟

وكذلك عند كلامه عن اسم «مكّة»، ففي (ص ٣٠) يقول إنها كانت تسمّى «ملكاي» وهي صيغة مجزوءة من «ما هلك» «الحامية» الافتراضية التي خرجت من جذر بعل بمعنى رب أو ملك. أما في (ص ٣٥) فإن اسم مكة مأخوذ من اسم الأقوام التي سكنتها وهم العماليق، فـ «ملكاي» تعني «موطن أماليك». أما كلمة «أماليك» فيقول (ص ٢٧١) إن فيها عناصر صوتية من كلمة «عمو» (وهم أقوام ذكروا بهذا الاسم في الوثائق المصرية القديمة).

فهل اسم مكّة مأخوذ من كلمة تعني «رب» أم أنها مأخوذة من اسم أولئك الأقوام؟ (انظر كذلك تحليله لكلمة «سماء» ص ص ٥٧١ ـ ٥٧٢)، وكذلك في (ص ١١٧)).

٥ ـ وفي بعض الأحيان يورد جذراً معيّناً ويقول إنه وراء كلمة معينة ثم يأتي في موضع آخر ويقول إن تلك الكلمة خرجت من جذر كذا، وذلك على الرغم من أنه يختلف عن الجذر الذي اقترحه

سابقاً. ومثل ذلك كلمة «خط» في العربية، ففي (ص ١٦١) يقول إن أساس هذه الكلمة هو الكلمة المصرية ḫt أما في (ص ٢٩٢) فجذر هذه الكلمة ŝs.

٦ - وبما أن طريقته في تتبّع لفظ معيّن تسمح له باحتمالات عديدة لتفسير لفظة معينة، فإنه يورد احتمالات عديدة لتفسير بعض الألفاظ. ومن ذلك تحليله لكلمتي «نجم» و«نجف» (ص ٥٧٣)، فهناك احتمالات ثلاثة:

(أ) أن يكون هناك جذر واحد وهو NGW حيث تفرعت «نجم» على الطريقة الآتية:

NGM < NGB < NGV < NGW أما «نجف» فتطورت كالآتي: NGF < NGV < NGW.

(ب) الاحتمال الثاني هو أن يكون الجذر المشترك لهما NGP حيث تطورت (P) إلى (F) في «نجف» بينما تطورت إلى NGB ثم إلى NGM في «نجم».

على أنه يقول بإمكان وجود جذر مشترك واحد لهما هو NG NJ أما الميم في «نجم» والفاء في «نجف» فهما علامتا الإفراد والجمع على التوالي.

(ج) الاحتمال الثالث يحتاج إلى «تأمل حقيقي» (ص ص ٥٧٥ - ٥٧٦)، وهو أن يكون جذر «نجم» ونجف GUW بمعنى «سماء» مضافاً إليه فونيماً أو أكثر للدلالة على النجمية.

وزيادة على عدم القرار على احتمال معيّن هنا، فإنه كثيراً ما يتوقف عن إعطاء حكم فيكتفي بالقول «والأمر في تقديري بحاجة إلى مزيد من التحقيق» (ص ٥٧٩)، أو «أما مواد بعير وقلوص

وعيسى فتحتاج إلى بحث» (ص ٤٤٨). وغير ذلك كثير. فأين هي «النظرية ذات القوانين»، إذن؟

العلاقة بين اللغة والعرق:

يربط المؤلف بين اللغة والسلالة البشرية ربطاً قوياً. فمن أدلته على هذه العلاقة القوية أن المصريين عندما اكتسبوا اللغة العربية قلبوا صوت (السين) (حاءً) في مثل أداة الاستقبال (سوف) حيث قلبت إلى (ح)؛ فيقول المصري (حاكتب) أيْ (سوف أكتب). ويرجع المؤلف هذه الحقيقة إلى أن المصريين يختلفون من ناحية السلالة عن العرب مما يتبعه اختلاف التركيب العضوي لأجهزة النطق عند السلالتين (ص ص ١١٧ - ١٢١). ومن الأدلة الأخرى التي جاء بها، صعوبة نطق الأوروبي لصوت (الحاء)، فبدلاً من نطق ذلك الصوت في كلمة (محمد) ينطق الأوروبي خاءاً أو هاءاً، وذلك في نظر المؤلف راجع إلى اختلاف الأوروبي عن المصري أو العربي «اختلافاً جسمانياً في شكل الحلق والحلقوم والحبال الصوتية» (ص ١١٧). كما أنه يعتقد أن الاختلافات الصوتية الموجودة في داخل اللغة لا بد أن تكون نتيجةِ لتراكم الطبقات السلالية في المجتمع الواحد.

وعلى الرغم من حيرته التي عبّر عنها في (ص ١١٨) حول منشأ هذه الاختلافات حيث يوجد مثيل لها فيما يظنّ أنه سلالة واحدةكالمصريين، فقد ذهب يستشهد في (ص ١١٨) بألبير دوزا في كتابه لغات أوروبا (١٩٥٣) لتأكيد العلاقة بين الظواهر الصوتية والعرق، لكن تفسير المؤلف لكلام ألبير دوزا غير صحيح. فلم يقصد دوزا الربط بين العرق واللغة أبداً، بل إن في كتابه ذلك (طبعة ١٩٤٦م، ص ١٦) فصلاً بعنوان: «La

وتــرجمتــه «ليست Langue n'est donc pas le symbole de la race» اللغة رمزاً للعرق».

إلاَّ أن المؤلف يـرجع إلى تحـديد مـوقفـه صراحـة، فيقـول: «ومن أجل هذا يجب عند تفسير تقـابل «س» السـامية (العـربية) و «ح» الحـاميـة (المصريــة) ومعهـا «ش» الشــاميـة (العــبريـة والآشورية) أن يسند هذا التفسير إلى ما تقوله الانـثروبولـوجيا في اختــلاف أجنــاس الـعــرب والمصريــين والشــاميــين...» (ص ١١٩).

وفي موضع آخر يوضح هذا الموقف أكثر حيث يناقش تقسيم التوراة للسلالات البشرية وردهم إلى أبناء نوح عليه السلام حام وسام ويافث ويعبر عن اطمئنانه لهذا التقسيم، فيقول: «ثم نجد تأكيداً لتقسيم التوراة في علم اللغة وعلم الأجناس حين يقول لنا علماء اللغة وعلماء الأجناس إن العرب ساميـون ولغتهم ساميـة، وإن المصريين حاميون ولغتهم حامية» (ص ١١٥).

ومن المــلاحظ أنـه لم يــوضّـح من هم علماء اللغــة وعلماء الأجنـاس الـذين اعتمـد عليهم والقـائلين بهـذه المقـولــة. لكن القارىء يجد أن المؤلف يناقض نفسه حين يذكـر أن بعض العلماء لا يقرنون بين الجنس واللغة ومن هؤلاء لويس جراي وهـيرتزفيلد (ص ١١٥)، كما أنه ذكـر أن ماكس مـولر لا يـربط بين الأمـرين (ص ١٠٣)، وكذلك في (ص ١١٠) حيث يـذكر أن آرثـر كيث وهو الذي يرى أن التطابق بين التوزيع السلالي والتوزيع اللغوي بين البشر هو السمة العامة للمجتمع الإنساني لم يرادف «تماماً بين الجنس واللغة، فهو حين يتحدث عن العرب مثلاً يصفهم بـأنهم أقوام قوقازية تتكلم لغات سامية».

وقبل مناقشة هذا الموضوع، يجب أن يشار إلى أن نطق المصريين أداة الاستقبال «حاءاً» لم يكن بسبب اختلافهم السلالي عن العرب، كما أن هذه «الحاء» ليست من الفعل المساعد «راح» وهو الاحتمال البديل الذي يورده المؤلف لتفسير نطق (السين) «حاءً».

فمن المعروف أن اللهجات العربية عموماً تستخدم أفعالاً مساعدة للدلالة على الاستقبال، ففي اللهجات السعودية هناك فعلان مساعدان هما (أبغي) و (أبي) وهما بمعنى (أريد) أو (سوف)، فيقال (أبغي أروح) أو (أبي أنام) أي (أريد أن أذهب) و (أريد أن أنام). لكن هذين الفعلين المساعدين قد يحذف بعض حروفهما وخاصة الفعل المساعد (أبي)، فيقال «أبنام» أي (أريد أن أنام) وكذا (في بتنام؟).

وكذلك في بعض اللهجات الأخرى حيث يحذف معظم أصوات كلمة «تريد» ويبقى منها على التاء فقط فيقال: «تتنام؟» أي «أتريد أن تنام؟». كما أن هذه اللهجات تستعمل صيغة اسم الفاعل أحياناً لصرف الفعل المضارع إلى المستقبل فيقال «باغ أروح» أي «سوف أذهب» أو «أريد أن أذهب» وقد يكتفى بالباء في بعض اللهجات العربية في سوريا وفلسطين.

أما في اللهجة العربية المصرية فيستعمل اسم الفاعل «رايح» «فالحاء» التي تدل على الاستقبال جاءت من اسم الفاعل «رايح» وليست من «راح» تلك التي يوردها المؤلف كاحتمال ضعيف لتكون أساساً خرجت منه «الحاء» هذه، ويرى استحالة هذا الاحتمال لأن «راح» تدل على الماضي. فما حدث في اللهجة

العربية المصرية يشابه ما حدث في اللهجات العربية الأخرى فقد حذفت بداية هذا الفعل المساعد وأبقي على «الحاء».

كما أن اللهجات العربية ليست الوحيدة التى تجزأ فيها الأفعال المساعدة، ففي اللغة الانجليزية مثلاً لا يبقى الفعل is إلاّ s ومن will، و shall إلاّ I، ومن have إلاّ v. ومن could إلاّ d إلى آخر ذلك.

فليس في نطق أداة الاستقبال في اللهجة العربية المصرية «حاءً» أي دليل على أن ذلك حدث نتيجة لاختلاف الجهاز العضوي لدى المصريين عنه عند العرب. ويصدق هذا على الأمثلة التي أوردها في (ص ص ١١٩ ـ ١٢١).

وتقود المناقشة السابقة إلى مناقشة اختلاف الأوروبي في نطقه (للحاء) عن العربي أو المصري. فليس هناك دليل البتّه على أن وراء هذا الاختلاف الصوتي اختلافاً عضويا. أما مصدر هذا الاختلاف فلا يمكن توضيحه إلاّ بمناقشة مسألة اكتساب اللغة عند الإنسان. فكما يعرف طلاب اللسانيات، فإن هناك فترة محدودة لاكتساب اللغة الأم يحددها بعضهم بسنّ الرابعة عشرة.

فالطفل الإنساني في هذه الفترة يستطيع اكتساب أية لغة يوجد بين متكلميها ويتبع من ذلك أنه سيتكلمها بشكل لا يختلف عمن يحيطون به. كما أن الطفل الإنساني في هذه الفترة يستطيع اكتساب أكثر من لغة إذا حدث أن وجد في المجتمع المحيط به أكثر من لغة. أما إذا تجاوز هذه السنّ فحتى لو اكتسب كل الخصائص اللغوية فإنه ستبقى عليه مسحة تدل على أنه يتكلم هذه اللغة بطريقة تختلف عن الذين اكتسبوها قبل هذه السنّ.

فمن الطبيعي ألّا يستطيع الأوروبي الذي تجاوز تلك السن نطق «الحاء» فهو لم يكتسبه في السن المحددة، أما لو اكتسب ذلك الأوروبي العربية في صغره فإنه سينطق الحاء وغيرها. ومن أشهر الأمثلة على هذا أن وزير الخارجية الأمريكي الأسبق كيسنجر ومستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق برجنسكي ينطقان اللغة الانجليزية الأمريكية بلكنة ألمانية بالنسبة للأول وبولندية بالنسبة للأخير على الرغم من تمكنهما من اللغة الانجليزية تمكناً لا يشك فيه أحد. وهذا المثال يمكن أن يؤخذ دليلاً واضحاً على عدم الصلة بين العرق واللغة، فكيسنجر ألماني ويتكلم الألمانية لغة أم وهي من نفس العائلة الهندية الأوروبية التي تنتمي لها الانجليزية، بل هي من العائلة الجرمانية التي تفرعت هي والانجليزية منها. لكن المؤلف قد يقول إن كيسنجر سامي الأصل لأنه يهودي فلذلك لا يستطيع نطق الانجليزية كما ينطقها الألمان الآخرون. وللرد على هذا، يمكن أن يستشهد بنطق كيسنجر للألمانية حيث لم تمنعه يهوديته من نطقها نطقاً لا يختلف عن الألمان. كما أن اليهود المولودين في أمريكا يتكلمون الانجليزية بلهجتها الأمريكية لا فرق بينهم وبين الأجناس الأخرى. والمجتمع الأمريكي دليل قوي على عدم التلازم بين العرق واللغة. فعلى الرغم من تعدد الأجناس، فإن الجيل الثاني من المهاجرين إلى أمريكا يتكلمون اللغة الانجليزية باللهجة الأمريكية (ومن الطبيعي أن هناك عدداً من اللهجات الأمريكية بحسب اختلاف المناطق والبيئات الاجتماعية، لكن الموجودين في منطقة معينة يتكلمون جميعاً لهجة واحدة تقريباً مهما اختلفت الأعراق). فالعربي والصيني واليهودي والأفريقي والهندي الأحمر

والهندي والفارسي والروسي والألماني والبولندي والفيتنامي وغيرهم من الأجناس في أمريكا لم تمنعهم موانع عضوية من اكتساب اللغة الانجليزية وتكلمها لغة أصلية. وللاطلاع على العوامل المعقدة التي تدخل في اكتساب اللغة يحسن بالقارىء الرجوع إلى كتاب ليبرمان (Lieberman, 1984).

ثم إن الأوروبي هذا الذي لا يستطيع نطق (الحاء) هو من أصول قوقازية، والعرب والمصريون في رأي المؤلف قوقازيون أيضاً. فكيف استطاع المصريون والعرب المحافظة على هذه الأصوات بينما فقدها الأوروبي؟ أيرجع ذلك إلى أن الأوروبي تطورت أجهزة النطق عنده بينما بقيت على حالها عند المصريين والعرب؟ أم أن السبب يرجع إلى أن الأوروبي فقد هذا الصوت نتيجة لاختلاط أسلافه بلغات ليس فيها ذلك الصوت؟ فإذا كان السبب هو الأول فعلى المؤلف إقامة الدليل، وإذا كان السبب هو الثاني فهو دليل كاف على أن عدم نطق الأوروبي (للحاء) كان لأسباب غير عضوية.

وإذا كان المصريون والعرب يرجعون إلى أصول قوقازية، فكيف يحق للمؤلف أن يقسمهم إلى سلالتين؟

أما الاختلافات داخل اللغة فليست دليلاً على تراكم السلالات، فهي لا تزيد عما يحدث للغة عندما يطرأ تغيير معين في إحدى لهجاتها نتيجة لعوامل عديدة قد يكون أهمها أن ذلك التغير الذي دخلها كان نتيجة للاستعارة من لغة أخرى أو لهجة معينة. ومن ثم تقود إلى تغير في النظام الصوتي في داخل اللغة نتيجة لانتشار هذا التغير إلى كلمات أخرى مما يتبعه في النهاية

نشوء صفات جديدة تختلف عن الصفات الموجودة في اللهجات الأخرى والمنتمية إلى الأصل الواحد.

وبعد ذلك كله، فقد ثبت أن كل فرد من أفراد أية مجموعة لغوية يتميز عن غيره صوتياً نتيجة لعوامل عديدة ومنها الاختلاف العضوي في بعض تفصيلات الجهاز النطقي. بل إن الفرد الواحد لا يستطيع نطق صوت معين أو كلمة معينة مرتين متتاليتين بصورة واحدة. فهل يريد المؤلف أن يقول إن كل فريد يكوّن سلالة واحدة؟ أو أن الفرد يكوّن سلالات مختلفة نتيجة لنطقه لصوت معين نطقاً يختلف كل مرة؟ بل ما رأيه في الاختلافات بين المرأة والرجل في جهاز النطق مما يتبعه اختلافات الصوتية بينهما؟ أيريد أن يقول إن الأخت وأخاها ينتسبان إلى سلالتين مختلفتين نتيجة لاختلافهما الصوتي؟

أما هذه الاختلافات فإنها موجودة في اللغات كلها وأسبابها معقدة وكثيرة ويحسن بالقارىء أن يرجع إلى مجموعة الأبحاث التي حرّرها وقدم لها Peter F: MacNeilage في جامعة تكساس في أوستن (MacNeil-age, 1983).

وعدم الربط بين التركيب العضوي لجهاز النطق واللغة المعينة التي يتكلمها الإنسان، أمر مشهور جداً في الدراسات اللسانية، حتى إنه أصبح من بدهيات العلم التي لا تذكر في كثير مما يكتب في الموضوع. على أن هناك من يشير إلى هذا الأمر، فهذا بلومفيلد يقول (Bloomfield, 1933:43): «ومهما كانت الاختلافات الموروثة التي قد تكون في تركيب الحنجرة والفم والشفتين وغيرها، فإن الثابت أن هذه الاختلافات لا تؤثر أبداً في اللغة. فالطفل يتعلم أن يتكلم اللغة

بصورة لا تختلف عن لغة المحيطين به». وهذا جون ليونز يقول (Lyons, 1972:11): «ليس هناك علاقة لازمة بين العرق، واللغة فأي طفل طبيعي سيكتسب لغة المجموعة اللغوية التي ينشأ فيها بغض النظر عن خصائصه الوراثية أو العرقية». ولقد أتيح لي قريباً أن أناقش هذا الأمر مع أستاذة في قسم اللسانيات بجامعة تكساس بأمريكا وهي مولودة لأب لبناني وأم فلسطينية. وعلى الرغم من أن أبويها يستطيعان نطق الحاء مثلاً نطقاً لا يتميز عن بقية العرب، إلاّ أن هذه الاستاذة لا تستطيع نطقه بل لا تستطيع التفريق بينه وبين الهاء عندما ينطقان لها، مع العلم أنها درست اللغة العربية لمدة طويلة وعاشت في لبنان ومصر طويلاً بالإضافة إلى أنها درست اللسانيات ومن ضمنها الأصوات، فهي ليست شخصاً عادياً. ولقد قصت علي تجربة مرت بها في هذا الشأن، وذلك أنها كانت تعد بحثاً عن اكتساب الأطفال للّغة، وقد بدأت بطفل عربي عمره أربع سنوات، يدرس أبوه في الجامعة نفسها. وفي أحد الأيام سألت الطفل عن اسمه، فأجابها: همد. فقبلت إجابته على أنها النطق الصحيح لاسمه، حمد. لكن أمه، وكانت حاضرة، قالت لها: هل سمعت الصوت الذي قال، قالت هذه الأستاذة: نعم (وكانت تقصد أن الطفل نطق حاءً) فقالت أمه: إنه لم ينطق ذلك الصوت، لكن دعيني أسأله. فعندما سألته أمه عن اسمه قال لها: حمد. فعند ذلك تدخلت الأستاذة وقالت إن نطقه هذا لا يختلف عن نطقه السابق. وهذا دليل على أنها لا تستطيع التفريق بين هذين الصوتين. أما ذلك الطفل العربي فإلى جانب قدرته على نطق الحاء (وذلك يرجع إلى أنه لم يتأثر كثيراً باللغة الانجليزية) فقد أبدى قدرة على تمييز المواقف التي يجب أن يستخدم فيها الحاء وتلك التي تستخدم فيها الهاء. فهو ينطق الحاء إذا كان المتحدث إليه عربياً،

أما الهاء فيستخدمها عندما يتكلم إلى شخص يغلب على ظنه أنه غير عربي.

فالأستاذة هذه لا تستطيع نطق الحاء ولا التفريق بينه وبين الهاء مع أنه لم يمض على وجود عائلتها في أمريكا أكثر من جيل واحد، فأين أثر التركيب العضوي ياترى؟

الصلة بين الانثربولوجيا الاجتماعية والعرق:

يقول المؤلف (ص ١٢٤): «وكل مسح اثنولوجي لمصر والمصريين الناطقين بالعربية يوضح أنهم ينتمون أساساً إلى مجموعات أثنولوجية مختلفة عن المجموعة العربية بالإضافة إلى اختلافهم السلالي عن العرب» كما يقول: «ورغم تعدّد الأجناس التي خالطت المصريين عبر ألفي عام بالفتح والهجرة والزواج مما ترتّب عليه تأثر السلالة المصرية في مناطق متناثرة من مصر، فإن استمرار هذه المعتقدات والطقوس عبر ألفي عام على الأقل يثبت أن التأثر السلالي والثقافي كان سطحياً على المستوى الشعبي في مجال الطقوس والتقاليد والمعتقدات الفلكلورية، بحيث ذاب الأثر الوافد في جسم الشعب ووجدانه وكأنه قطرة في محيط» (ص ١٢٣)، وهو يورد بعض تلك الطقوس والتقاليد والمعتقدات الفلكلورية ومنها ما يرويه عن صحفي مصري أنه شاهد أهل قريته يضعون في قبر الميت قلة ماء ورغيفاً، كما كان يفعل الفراعنة.

ولا شك أن استمرار العادات والتقاليد والشعائر مدة طويلة من الزمن أمر محتمل، لكن هذا لا يعني أن الناس الذين يحافظون عليها اليوم ينتسبون كلهم أو أغلبهم إلى سلالة واحدة. وقد يكون وراء استمرار هذه التقاليد في مصر أمور أخرى مثل التغير الضئيل الذي

حدث في الحضارة المادية كبقاء معظم السكان فلاحين يتوارثون المهنة نفسها ومعها التقاليد. ثم إنه لا بد للمؤلف أن يثبت بالدليل أن سكان مصر اليوم ليس في دمائهم إلاّ قطرات ضئيلة من الأجناس الأخرى. أما اكتساب التقاليد الجديدة فهو أمر لا يجادل فيه أحد بل إن المؤلف نفسه يورد مثالاً على إمكان التغير فيقول (ص ٢٩): «وقد غيرت الروح البروسية الشخصية الألمانية السائدة حيث عصر جوته وبيتهوفن رغم أن بروسيا لم تكن جرمانية بالمعنى الأصلي». فأين الارتباط بين الانثروبولوجيا الاجتماعية والعرق؟

كما يوحي المؤلف في كلامه الذي ورد في (ص ١٢٣) أن المصريين القدماء كانوا ينتمون قبل ألفي عام إلى سلالة واحدة صافية، لكنه لم يناقش هذه المسألة. أما الذي عليه الباحثون فهو أن النقاء العرقي لم يكن موجوداً في مصر حتى في زمن الفراعنة. يحسن بالقارىء الذي يريد التوسع الرجوع إلى مقال (MacGaffy, 1966) وإلى مقال (Sanders, 1969) وكذلك (ص ص ٥٣ ـ ٦٤) في كتاب (Arnett, 1982) حيث يناقش مسألة أصل الأسرات المصرية القديمة الحاكمة.

مسألة الأجناس البشرية:

لقد ازدهرت الأبحاث التي تقصد إلى تصنيف البشر إلى أجناس متميزة في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ازدهاراً لا مثيل له. ولقد كان أحد الأسباب لهذا الازدهار الجو الفكري العام الذي سيطر على أوروبا وأمريكا في تلك الفترة. فمن ناحية، رأى الرجل الأبيض كيف استطاع أن يسيطر على رقعة واسعة من الأرض وأن يجعل كافة البشر تابعين له فدخل في روعه أن هذا لم يأت إلاّ لتفوقه في القدرات والذكاء النابعين من خائص معينة خاصة به كجنس بشري. كما أن الصراع حول تحرير الأرقاء في أمريكا كان وراء ذلك التصنيف؛

فمن أجل أن يبرر مناصرو بقاء الرق موقفهم لجئوا إلى العلم كي يثبتوا أن استرقاق السود أمر طبيعي، حيث يختلفون كجنس بشري عن الرجل الأبيض اختلافاً كبيراً.

ولقد تخفت الدراسات حول تحديد الأجناس البشرية تحت مسوح العلم، فأخذ الباحثون يقيسون جماجم البشر في كل أنحاء الدنيا ويقارنون بينهم ثم يستخلصون تفوق الجنس الآرى الأبيض على غيره. بل ذهبوا إلى قياس الذكاء فقياس الجمجمة يدل على مقدار الذكاء الذي تتمتع به تلك الشخصية، وكذلك أخذوا يقيسون الشخصية السيكولوجية . . . إلى غير ذلك.

ومع تغير الجو الفكري في أوروبا وأمريكا بدأ العلماء ينظرون إلى هذا الموضوع نظرة موضوعية مجردة. فلقد بدأ الباحثون يراجعون الأبحاث التي كتبت حول هذا الموضوع، فكان أن وجدوا أن كثيراً من تلك الأبحاث لم تكن علمية محضة، بل إن التلاعب بالأدلة كان القاسم المشترك بينها: فلقد كان أكثر أولئك الباحثين يكتفون بعينات قليلة ثم يعمّمون ما توصلوا إليه. بل إن بعضهم كان يخفي الأدلة المناقضة لما توصل إليه.

وإذا أراد القارىء أن يطلع على مدى التلاعب المدفوع بالعنصرية في تلك الدراسات فعليه الرجوع إلى مقال (MacGaffy, 1966) ومقال (Sanders, 1969). وكذلك مقال (Comas, 1962) بالإضافة إلى التعليق الهام الذي كتبه (Michalski, 1962) على ذلك المقال.

وهناك كتاب جيد يتطرق إلى هذا الموضوع ويلخص أهم الأبحاث التي كتبت ويناقشها ويبين ما فيها من الاستخفاف بالمثل العلمية في تلك الفترة (Gould, 1981)، وإلى جانب هذا (Comas et al., 1961).

أما ما يقوله العلماء اليوم فيلخصه القول الآتي (MacGaffy, 1966: 1):

«أما موضوع تاريخ الأجناس فقد أهمله الأنثروبولوجيون إلى حد قد يكون تاماً. . . . وانسحاب الإنثروبولوجيين من هذا كان وراءه التطورات الجديدة في دراسة الأجناس منذ الثلاثينات من هذا القرن، فقد أدت هذه التطورات إلى الشك في المعطيات السابقة Early assumptions فيما يخص ما يميز الأجناس، وطرق تمييزها والعلاقة بين الجنس والحضارة».

كما أن بعض الباحثين يشك في وجود أجناس بشرية متميزة إطلاقاً، وهذا ما يقوله (Livingstone, 1962: 279): «وقد وجد في بعض الأحيان أن كثيراً من المميزات التي كان يظن أنها عرقية يلجأ الذين يفسرونها عرقياً إلى اقتراح هجرات طويلة (بين تلك الأماكن). وبهذه الطريقة استخدمت العرقية أو وحدة الأصول والهجرة لتفسير أكثر التنوعات السلالية بين المجموعات البشرية. لكن هذه التفسيرات، مع الأسف، لا تتفق مع ما نعرفه عن تركيب المجموعات البشرية ولا تتفق مع تحركات مجتمعات الصيد أو جامعي الطعام، كما أنها لا تأخذ في الحسبان السبب الرئيسي للتنوعات البيولوجية وهو الانتقاء الطبيعي Natural selection ».

فأين المؤلف من كل هذا؟ يبدو أنه لم يقرأ ما كتب عن هذه المسألة في النصف الأخير من هذا القرن، بل توقف في قراءاته عند تلك الفترة التي يشك الباحثون اليوم حتى في نواياها. فلذلك، مهما حاول المؤلف في عزل المصريين عن العرب سلالياً، فإنه لن يجد دليلاً كافياً.

ومن العجيب أن المؤلف يشن هجوماً عنيفاً على العرب ويتهمهم بالعرقية لأنهم، كما يقول، كانوا يؤمنون بصفائهم العرقي. ويشن حملة

مشابهة على الأوروبين للسبب نفسه. أما إذا جاء الأمر للمصريين القدماء فهو يؤمن بالصفاء العرقي إيماناً كاملاً إلى حد يقول عنده: «ونحن نعرف أن الشعوب قد تغيرت لغاتها من عصر إلى عصر دون أن يتغير عنصرها فالمصري مصري مهما تكلم المصرية القديمة أو القبطية أو العربية. .» (ص ١٤٢).

لكن القارىء لا بد أن يتساءل عن الأسباب التي أدت بالمؤلف إلى تبني هذا الموقف. أما إذا أحسن الظن فإن مرد ذلك ليس إلَّا عدم متابعته للموضوع وتوقفه في القراءة عندما كتب في فترة كانت العنصرية فيها وراء كثير مما كتب عن الموضوع. أما إذا أسيء الظن فإن موقفه لم يقم على قناعة علمية بما كتب وإنما كان منطلقاً من موقف فكري وحضاري جاهز أدى به إلى اختيار ما يشاء من الأدلة ونبذ الأدلة التي تتبنى الموقف الآخر. وربما وجد القارىء أن الرأي الأخير أقرب ما يكون لتفسير ما في الكتاب من شطط.

هل يصلح الدكتور لويس عوض أن يكون مؤرخاً:

مما يلفت النظر في كتاب الدكتور لويس عوض أنه يذكر عدة تواريخ لحادثة واحدة. ولقد كان من الجدير بمؤلف يريد أن يثبت قدرته على البحث أن يأخذ تلك التواريخ المختلفة ويعالج مصدر الخلاف بينها ويناقش أدلة المصادر التي أتت بتلك التواريخ.

ومن الأمثلة على هذا، تاريخ إخراج الإسرائيليين من مصر. ففي (ص ٦) لا يذكر السنة التي أخرجوا فيها بل يذكر أن ذلك تم في مدة حكم «منفتاح» أو «مرنبتاح» الذي حكم بين (١٢٣٢ - ١٢٢٤ ق.م)، أما في (ص ٢٠) فيذكر أن إخراجهم تم في

١٢٣٠ ق.م على يدي «منفتاح». غير أنه يذكر في (ص ١٣) أن طرد الإسرائيلين تم على يدي «مرنبتاح» الذي حكم بين (١٢٣٥ - ١٢٢٤ ق.م). فهنا يختلف تاريخ بدء حكمه عن التاريخ الذي ذكره في (ص ٦). ويعود إلى الحديث عن طرد الإسرائيليين جملة من أرض مصر بين ١٢٢٣ و ١٢١٥ ق.م. بحسب تقديرات بيير مونييه.

ويتجاوز الأمر الاختلاف في تاريخ طرد الإسرائيليين من مصر إلى الاختلاف حول اسم الفروعون المصري الذي طردهم، فاسم ذلك الفرعون في الصفحات المشار إليها آنفاً هو «منفتاح» أو «مرنبتاح» أما في (ص ٢١) فهو إما «حور محب» أو «رمسيس الثاني» أو «منفتاح».

وهناك تواريخ أخرى يذكرها لحدث ما لكنه لا يلاحظ الاختلاف بينها. ففي (ص ٦) يشير إلى أن المصريين عرفوا الهكسوس بين ١٧٣٠ و ١٥٨٠ ق.م، مما يشير إلى أن طرد الهكسوس من مصر كان في (١٥٨٠ ق.م)، لكنه في (ص ١٢) يقول إن طرد الهكسوس من مصر كان نحو (١٥٦٧ ق.م).

ويشير في (ص ٦) إلى أن المصريين عرفوا الميتاني بين (١٤٥٠ - ١٣٣٥ ق.م) أما في (ص ٢٣) فيذكر الصراع بين الميتاني والمصريين ويذكر أنه تم بين (١٤٥٠ - ١٣٦٢ ق.م) وكذلك يشير في (ص ٦) إلى أن المصريين عرفوا الحيثيين بين (١٥٠٥ - ١٢٧٩ ق.م) لكنه يذكر تاريخاً آخر في (ص ٢٣) وهو (١٥٥٥ - ١٢٧٩ ق.م).

والمعروف أن كل هذه التواريخ تقريبية، لكن المؤرخ لا بد له من ذكر هذه الاختلافات في مكان واحد ويناقشها ويرجح بينها. ومما يشير إلى قلة خبرته في البحث التارخي خروجه عن الموضوع. ففي بداية الكتاب يتحدث عن العرب في التاريخ وأنه لم يكن لهم ذكر في تاريخ

مصر القديمة لكنه سرعان ما يترك هذا الموضوع ويبدأ في تاريخ الصراع بين الإسرائيليين والمصريين أو بين الهكسوس والمصريين، (ص ص ٩ ـ٢٢). ثم يعود إلى تاريخ العرب في (ص ٢٣). ولقد كانت معالجته لتاريخ مصر في تلك الصفحات مناقشة بعيدة عن التركيز والوضوح والموضوعية.

كما يذكر في (ص ٢٥) أن العرب احتلوا الحجاز «في زمن ماتالٍ للقرن السابع ق.م» بينما يقول في (ص ٤١) أنهم جاءوا إلى الحجاز نحو ١٠٠٠ ق.م فأي التواريخ نصدق؟

وكذلك قوله في (ص ١٠٧) إن ظهور الزراعة في مصر يرجع غالباً إلى الألف العشرة (ق.م) لكنه في (ص ١١٠) يذكر رأي آرثر كيث في أن نشأة الزراعة لا تتجاوز ٦٠٠٠ ق.م. ولا يبدو أن الفرق بين تقديره وتقدير آرثر كيث قد أهمه، فقد كان يجب أن يعطي الأدلة على تقديره هو وألا يلجأ إلى التخرصات كما في (ص ص ١٠٧ ـ ١٠٨) حيث يعلل نشوء الزراعة في مصر في ذلك العهد المتقدم بأن «مصر مرت بدورات حضارية عديدة قبل عصر الأسرات بنظامه السياسي المركزي المتقدم وبكتابته الهيروغليفية الكاملة الخط وبديانته الراقية في الميتافيزيقا والأخلاق والشعائر، وبتعداده الكثيف الذي نستخلصه من حالة العمالة في بناء الأهرام بشهادة المؤرخين».

ومن أطرف الأشياء حديثه عن بني إسرائيل، ففي (ص ١٧) يذكر أن «بني إسرائيل لم يكونوا من الهكسوس وإنما كانوا قبائل مسالمة متسللة من شرق سيناء لجأت إلى مصر أيام حكم الهكسوس لمصر وعاشت في كنفهم وفي خدمتهم في شرق الدلتا، ولم يكن ذلك في أول

غـزو الهكســوس لمصر وإنمـا كـان بعـد أن استقـر ملكهم وحلوا محـل الفراعنه في حكم مصر واتخذوا ألقاب الفراعنة». كـما أنه في الصفحـة نفسها يقول إن دخول بني إسرائيل مصر كـان نحو ١٦٥٠ ق.م وأنهم لم يــرحلوا عن مصر مـع الهكســوس المــطرودين ١٥٦٧ ق.م. وفي (ص ١٩) يقـول: «أما الحقـائق التاريخيـة فتقول إن بني إسرائيـل بعد خــروجهم من مصر استقـروا بعــد التجـوال في أرض كنعــان حيث فلســطين بـوصفهـا أرض الميعـاد». لكنـه في (ص ٢١) يقـول: «وفي تقـديري أن اسم «عمـران» ومشتقاتـه لـه عـلاقـة بـاسم «العمـو» أو «العمـرو» وهي القبـائـل التي احتلت دلتـا مصر مــع الهكسـوس وفي زمنهم». وكذلك يعيـد الكلام نفســه في (ص ٢٢) وهو يقـرن بين بني إسرائيـل و «العمو» في (ص ٢٧١) ويـرى أنهم شيء واحد. ويستـدل عـلى ذلك بـأن عرب فلسـطين حتى الآن يسمون اليهـود «أولاد العم» ويرى أن هذا لا صلة له بأنهم أبناء عمومة، بل إن المقصـود أن اليهود هم أبناء «عمّو» فهذا الاسم القديم ما زال حياً. وفي (ص ٢٧٠) يرى أن كلمة «عمو» هي الأصل الذي اشتق منه كلمتا العرب والآراميين، وذلـك ما يمليـه الاشتقاق الصـوتي. أما في (ص ٢٧١) فهـو يعـود إلى القـــول بـأن «العمـــو» تشمـل الآراميــين والعــرب وأولاد العم (بني إسرائيل). أما في (ص ٣٢) فالعموريون والآراميون موجتان بشريتـان مختلفتان. فكيف نستطيع استخلاص أي شيء عن تاريخ بني إسرائيل أو العرب من هذا الخليط؟ لاحظ أنه يؤكد أن العرب لم يرد لهم ذكر في تاريخ مصر القديم (ص ٦) كما أنه يقول بـأنهم موجـة متأخـرة جاءت إلى هذه المنطقة (ص ٣٠). فإذا كـان تاريـخ مصر يذكـر «العمو» وأن «العمو» تشمل بني إسرائيل والعرب في نظره فإن هذا يلزمه بالاعتراف بوجود العرب في تلك الأحقاب.

كما يجب ملاحظة التضارب بين أقواله فمرة يقول إن بني إسرائيل لم يدخلوا مصر مع الهكسوس ولم يخرجوا منها معهم كما في (ص ١٧) وأحياناً يقول إنهم دخلوا مصر مع الهكسوس وخرجوا معهم.

خاتمــــة:

هنـاك ملاحـظتان هـامتان لا بـد من أن نختتم بهما قـراءتنـا لهـذا الكتاب:

١ ـ أنه لم يكن من الضروري أن يضمن الدكتـور عوض كتـابه ذلـك النقد العنيف غير الموضوعي للعرب.

فبإمكانـه مثلاً أن ينـاقش موضـوع احتمال الصلة بـين المجموعـة اللغـوية الهنـدية الأوروبيـة والمجموعـة الساميـة دون أن ينال من العرب.

٢ ـ أن نـاقدي الكتـاب في بعض الصحف العربيـة انصب اهتـمامهم على هذا الجانب وحسب عندما تعرضوا للكتاب.

والأمـر في رأيي لا يستدعي كـل هذه الضجـة التي أثـيرت حـول الكتاب، فهو كتاب يقوم عـلى أساس نـظري واهٍ من الجانب اللسـاني بالإضافة إلى أن مواقف مؤلفه من الجنس والحضارة لا تتفق مع ما يراه البـاحثـون اليـوم. فمن الأحسن، في ظني، أن يقتصـد النـاقـدون في حملتهم على الكتاب، فالزمن كفيل بإسدال الستار عليـه، أسوة بغـيره من الكتب التي لم يكن مقصدها العلم وحده.

إن أموراً طفيفة ذكرها المؤلف في هذا الكتاب كفيلة بحجب الثقة عن كثـير من تحليلاتـه. ومن أهم ذلك ربـطه بين الاختـلاف اللغوي والسـلالة، وكـذلك استشهـاده بنظام الهجـاء الانجليزي عـلى طبيعـة الأصوات. فلو كان على دراية كاملة بالموضوع لمـا ورط نفسه في أشيـاء لا يقولها حتى المبتدئون.

يضاف إلى ذلك أن اعتماده علىٰ ألبير كوني وسكيت، يكفي وحده للتشكيك في نتائج هذا البحث (وهذا ما يقوله ليمان W.P.Lehmann في رسالة شخصية لكاتب هذه الدراسة مؤرخة في ٢٣ ابريل ١٩٨٥م).

إن القارىء العربي بحاجة إلى أن تقدم له دراسات مثل هذه، لكن الذي لا يريده هو أن تقدم له دراسات عفى عليها الزمن وثبت بطلانها، أو أنها تكون مغلفة بأمور لا تمت إلى العلم بصلة، أو أن تكون وسيلة لإضفاء الطابع العلمي على نعرات عرقية أو فكرية يقصد منها تحقيق مآرب أخرى.

المراجع

1. Arnett, William S. (1982) Origin of Egyptian Hieroglyphs: Evidence for the Development of Rudimentary Forms of Hieroglyphs in Upper Egypt in the Fourth Millenium B.C. Washington: University Press of America Inc.
2. Bloomfield, Leonard (1933). Language. New York: Holt, Rinehart and Winston.
3. Bomhard, Allan R. (1977) "The I.E. - Semitic Hypothesis Reexamined," *Journal of Indo-European Studies,* (5:1) pp. 55-99.
4. Bomhard, Allan R. (1984). Toward Proto - Nostratic: A New Approach. Amesterdam, Philadelphia: John Benjamins Publishing Co.
5. Brunner, Linus (1969) Die Gemeinsamen Wurzein des Semitischen und Indogermanis chen Wortschatzes.
6. Comas, Juan (1961) "Scientific Racism Again," *Current Anthropology,* (Oct., 1961: 4) pp. 303-314.
7. Comas *et al.* (1961). Race and Science. New York: Columbia University Press.
8. Gould, Stephen Jay (1981) The Mismeasure of Man. New York, London: W.W. Norton and Company.
9. Hetzron, Robert (1977)."Review of Saul Levin: "The Indo-European and Semitic Languages. Albany: State University of New York Press, 1971," *Journal of Linguistics,* (13) pp. 353-354.
10. Hooper, Paul J. (1977) "The Typology of the Indo-European Segmental Inventory," *Journal of Indo-European Studies,* (5:1) pp. 41-55.
11. Kuny, Albert (1946) Invitation à l' Etude Comparative des Langues Indo-Europeennes et des Langues Chamito - sémétiques. Bordeau, Editions Biere.
12. Ladefoged, Peter (1983) "Cross - Linguistic Studies of Speech Production," in Peter MacNeilage (ed): The production of Speech. New York, Heidelberg, Berlin: Spring-Verlag, pp. 177-188.
13. Lehmann, Winfred P. (ms) "Proto - Indo-European Phonology: An - Overview over Recent Research," (Sep., 1984).

14. Lieberman, Philip (1984). The Biology and Evolution of Language. Cambridge, London: Harvard University Press.

15. Lindblom, Björn (1983) "Economy of Speech Gestures," in Peter MacNeilage (ed.): The Production of Speech. New York, Heidelberg, Berlin: Spring-Verlag, pp. 217-245.

16. Livingstone, Frank B. (1962) "On the Non-Existance of Human Races," *Current Anthropology*, (June: 3) pp. 279-281.

17. Lyons, John (ed.) (1972) New Horizons in Linguistics. London: Penguin Books.

18. MacGaffy, Wyatt (1966) "The Concept of Race in the Historiography of Northeast of Africa," *Journal of African History*, (7:1) pp. 1-17.

19. MacNeilage, Peter (1983). The Production of Speech. New York, Heidelberg, Berlin: Spring-Verlag.

20. Michalski, Ireneusz (1961) "Comment on Comas' article," *Current Anthropology*, (Oct. 1961: 4) 303-314, *Current Anthropology*, (june, 1962: 3) pp. 284 and 289-294.

21. Moscati, *et al.* (1969) Introduction to the Comparative Grammar of the Semitic Languages: Phonology and Morphology. (2nd Printing) Wiesbaden: Otto Harrassowits.

22. Penzi, Herbert (1969) "The Evidence for Phonetic Changes," in Robert Lass (ed.): Approaches to English Historical Linguistics: An Anthology. New York: Holt, Rinehart and Winston, Inc.

23. Pyles, Thomas (1971). The Origins and Development of the English Language. (2nd edition), New York: Hartcourt Brace Jovanovich, Inc.

24. Ohala, John J. (1983) "The Origin of Sound Patterns in Vocal Tract Constraints," In Peter MacNeilage (ed.): The Production of Speech. New York, Heidelberg, Berlin: Spring-Verlag, pp. 189-216.

25. Sanders, Edith R. (1969) "The Hamitic Hypothesis: Its Origins and Function in Time Perspective," *Journal of African History*, (1969: 10), 521-532.

26. Skeat, W.W. (1879) An Etymological Dictionary of the English Language. (New Edition, Revised and Enlarged). Oxford: Clarendon Press.

ملاحظات على ترجمة الدكتور كبة لكتاب جون ليونز عن تشومسكي*

تعدّ الترجمة من اللغات الأخرى إلى العربية أقصر الطرق في الوقت الحاضر لتقديم منجزات العلم. وهناك شروط لا بد من توفرها فيما يترجم - فمن ذلك وضوح المصطلحات ووحدتها، وتقديم المعارف المترجمة بلغة واضحة سليمة ويضاف إلى هذين الشرطين الهامين شرطان آخران لا يقلان أهمية وأعني بهما أن تكون الأعمال المترجمة حديثة، وأن لا تكون قد سبقت ترجمتها تفادياً لضياع الجهد الذي يجب أن يبذل في ترجمة عمل آخر لم يترجم بعد.

ويجب أن يذكّر بهذه الشروط دائماً عند مناقشة أي عمل مترجم، كما يجب أن يشعر من يتجاوزها بذلك. فهناك طريقان لا ثالث لهما، وهما: إما أن نترك الحبل على الغارب وهو ما يحدث الآن، فتكون النتيجة كما نرى من التكرار للأعمال المترجمة والخلط في المصطلحات ووقوف من يريد الاطلاع على هذه العلوم الجديدة حائراً لا يستطيع الاستفادة مما يترجم لضعف أساليب المترجمين وغموضها وخطئها في أغلب الأحوال.

وإما أن نقف موقفا حازماً من المترجمات، وأن نحاسب أي مترجم يحيد عن المثل التي أشرت إليها. وبذلك نسد الطريق أمام الترجمات غير المرضية، ونعوّد أنفسنا على نشدان الكمال.

---

* نشرت في جريدة الرياض (العدد ٧١٠٩، الخميس ١٩/٤/١٤٠٨هـ، ملحق ثقافة اليوم).

ولقد أخرج النادي الأدبي بالرياض مؤخرا ترجمة قام بها الدكتور محمد زياد كبة لكتاب عالم اللسانيات البريطاني جون ليونز، وفيه تقديم للنظرية اللسانية التي أتى بها عالم اللسانيات الشهير تشومسكي.

وسوف أناقش هذه الترجمة من نواح عدة، لكنني أبدأ بنقطتين:

أولاهما أن للكتاب في لغته الأصلية طبعة أحدث من الطبعة التي ترجمها الدكتور كبة وقد نشرت عام ١٩٧٧م وفيها تعديلات هامة (وقد أشار الدكتور عبدالله الغذامي إلى هذه النقطة في جريدة «الرياض» ملحق ثقافة اليوم، ٢٨/٣/١٤٠٨هـ).

غير أنني دهشت في الواقع، من ردّ الدكتور كبة على الدكتور الغذامي في هذه المسألة (جريدة الرياض، ملحق ثقافة اليوم، ٥/٤/١٤٠٨هـ) حيث يقول: «... إن للمترجم الحق في اختيار الكتاب والطبعة ودار النشر ولون الغلاف إن شاء ـ فليس لهذه الأمور أية علاقة في صلب المادة المترجمة من الناحية الموضوعية».

وبما أننا لا نستطيع أن نفرض على المترجم الكريم ما نريده فقد كنا نأمل أن يكون لديه من الرقابة الذاتية ما يوجه اختياره. فلم تعد الطبعة الأولى لهذا الكتاب تغني في تقديم تشومسكي تقديماً جيداً، ولذلك وجد المؤلف الحاجة إلى مراجعة كتابه وإضافة ما يراه ضرورياً لهذا الغرض. وإذا بحثنا في الكتب والمقالات التي تشير إلى كتاب جون ليونز هذا فإننا نجد أنها جميعاً تشير إلى طبعة ١٩٧٧م الموسعة والمعدلة (ومن ذلك ما نجده في كتاب المؤلف الآخر:

Language and Linguistics: An Introduction, 1981 «مدخل إلى اللغة واللسانيات». فلو كانت الطبعة الأولى تغني غناء الثانية لوجدنا بعض الكتب والمقالات تشير إلى الطبعة الأولى وبعضها الآخر يشير إلى

الطبعة الثانية. (ذكر الدكتور كبة، جريدة الرياض، ملحق ثافة اليوم ١٤٠٨/٣/٥هـ أنه اعتمد طبعة ١٩٧٢م لكن الواقع أن تلك النشرة للكتاب ليست إلا تصويرا لطبعة ١٩٧٠م، وهذا ما نجده في هوامش ترجمة الدكتور كبة، انظر ص ٥٥، ٧٤، ٩١).

وقد يكون سبب اختيار الدكتور كبة طبعة ١٩٧٠م عدم معرفته بالطبعة الثانية، وفي هذه الحالة لا بد أن يتهم بعدم متابعة ما يجد في الموضوع الذي تخصص فيه، وقد يكون السبب أنه يعرف بها لكنه اختار الطبعة الأولى لغرض لم يصرح به، وفي هذه الحالة نرى أنه لم يحرص على تعريف القارىء العربي بالجديد.

يبقى أمر آخر وهو أن هناك ترجمة عربية للطبعة الثانية من الكتاب قام بها الدكتور حلمي خليل، ونشرتها دار المعرفة الجامعية بالاسكندرية بعنوان **نظرية تشومسكي اللغوية** في سنة ١٩٨٥م (وهي ترجمة ليست جيدة أيضاً).

وقد يعذر الدكتور كبة لعدم معرفته بالترجمة العربية للكتاب وذلك لما نجده من سوء الاتصال العلمي بين الأقطار العربية. ويجب أن أضيف أن التاريخ الذي يظهر في مقدمة ترجمة الدكتور كبة هو ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م. فهل يدل هذا على أن الكتاب كان حبيس أدراج النادي الأدبي بالرياض طوال المدة ما بين إنهائه وطباعته؟

ملاحظات على الترجمة:

سوف أعتمد في مقارنتي ترجمة الدكتور كبة بالأصل الانجليزي للكتاب على طبعة ١٩٧٠م نفسها وهي التي ترجمها.

إن القارىء لهذه الترجمة يجد أن فيها جهدا لا شك فيه، لكنني

أستدرك فأقول إنها تحتاج إلى جهد آخر كبير حتى تستطيع أن تمثل الكتاب في اللغة العربية. ولتدارك ذلك فإن الكتاب لا بد أن يصلح من نواح عديدة: مثل صحة المصطلحات والاطراد في استعمالها، وصحة الترجمة ووضوحها، وكذلك من الناحية الشكلية.

المصطلحات:

من الطريف أن جون ليونزيشكو في هذا الكتاب من فوضى المصطلحات وعدم الاستقرار في استعمال بعض الباحثين لها، وقد ترجم الدكتور كبة هذه الشكوى في (ص ١٨). غير أن ما يلفت النظر أن هذه الترجمة تسهم إسهاماً كبيراً في مثل هذه الفوضى. فقد ترجمت كثير من المصطلحات بغير المصطلحات المألوفة ولا يمكن أن يعذر المترجم الكريم في الحالات كلها بعد استقرار المصطلحات وذلك لأن بعضها قد استقر فعلا.

ومن المصطلحات التي يترجمها بغير المألوف مصطلح anthropology فقد ترجمها بـ «الاجتماع» (ص ٢٢، ٢٣)، و analogy بـ «التشبيه» (ص ٢٣) بينما ترجمها هو نفسه بالمصطلح الصحيح «القياس» (ص ٧٠)، وPhonology حيث ترجمها بـ «صوتي» (ص١٤) وكذلك في عبارات مثل Phonological Ievel و Phonological structure بينما المتفق عليه أن «صوتي» يقابل Phonetic أما Phonology فلها عدة مقابلات مثل «الأصوات الوظيفية» و «الصواتية» (انظر د. عبدالقادر الفاسي الفهرى: اللسانيات واللغة العربية، (١٩٨٦م، ص ٤٠١، ص ٤٠٧)، و Morphophonemic بـ «المكّون النحوي اللفظي» (ص ٦٠)، وقد ترجمها في قائمة المصطلحات بـ «نحوى - صوتي» بينما هي صرفي - فونيمي و «Literary Language,» بـ «اللغة الأدبية

الكلاسيكية» (ص ١٥)، بينما هي «اللغة الأدبية»، و «Communication» بـ «التخاطب» (ص ٩) وغيرها، وهي «الاتصال»، لأنها أعم من التخاطب، و Observationally adequate بـ «ملائم من الناحية الشكلية» (ص ٧١)، ويجب أن تكون «كافٍ ملاحظةً» وacquisition بـ «تعلم» (ص ٨٧)، بينما ترجمها في بعض المواضع الأخرى بـ «اكتساب» وهو الصحيح، والفرق بينهما واضح خاصة في ضوء نظرية تشومسكي، وArbitrary بـ «كيفي» (ص ٨١)، وهي «اعتباطي» أو «عشوائي».

وهناك مصطلحات لم يترجمها بمصطلحات مقابلة، بل وصفها وصفا مثل Pitch and stress حيث ترجمها بـ «نغمات الصوت ذات المغزى الدلالي» (ص ١٥).

وقد يترجم أحياناً بعض المصطلحات ترجمة غير موحية مثل dis-covery Procedures بـ «أساليب الاكتشاف» (ص ٢٦) وغيرها، بينما هي «إجراءات الاكتشاف» فكلمة أساليب عامة، أما المقصود بذلك فهو طرق معينة يتبعها اللساني لتحليل اللغة، وكذلك discrete units بـ «وحدات منفصلة» ولا يؤدي هذا المصطلح المعنى المقصود، وكأن يجب أن يكون «وحدات متميزة». وهناك مصطلحات ترجمها بمصطلحات لا تساعد على معرفتها مثل Push down storage حيث ترجمها بـ «وسائل التخزين عن طريق الحشو» و automata theory بـ «نظرية الآلة» وكان يجب عليه شرحها.

وإلى جانب عدم الالتزام بالمصطلحات المألوفة نجد أن المترجم الكريم لا يلتزم باستعمال المصطلح الذي يرتضيه في ترجمته للمصطلح الانجليزي كلما ورد. فهو كثيراً ما يستعمل مصطلحا عربيا معيناً مقابل مصطلح انجليزي معين آخر لكنه عندما يورد ذلك المصبطلح

الانجليزي مرة أخرى يستعمل له مصطلحاً غير الـذي استعمله له في المرة السابقة ومن أمثلة ذلك مصـطلح linguistics فهو يستعمـل مقابله «اللسانيات» و «علم اللغة» و «النظريـة اللغويـة» و «النظريـة اللغويـة الحـديثة» و «الأعـمال النحويـة»، وكذلـك مصطلح grammar فيـترجمه بـ «القواعد» غير أنه يترجمه في أحيان كثيرة بـ «نحـو» ليقابـل syntax في كثير من الحالات. والأمر نفسه في ترجمته لـ deep structure فهـو «البنية التحتية» ص ٥٥، و «البنية العميقة (ص ٥١)، و «بنية تحتيـة عميقة» (ص ٦١)، ويـترجـم morphophonemic إلى «المكـون الـنحـوي اللفظي» كما رأينـا (ص ٦٠) غير أنـه يترجمـه إلى «نحوي - صـوتي» في قائمة المصـطلحات. ويـترجم ratianalism بـ «العقلانيـة» (ص ٢٩)، وفي (ص ٣٠) بـ «المـذهـب الـعـقـلاني»، و weakly-equivalent بـ «المسـاواة الضعيفـة»، (ص ٥١) وفي (ص ٧١) هي «ضـعيـفـة التعـادل»، ويـترجم stimulus and response بـ «عـوامـل التـأثـير والاستجابة» (ص ٢٤). أما في (ص ٦٩)، و (ص ٧٠) فهي «الحافز والاستجـابـة» وكـذلـك utterance فهي «الجملة» في (ص ٧٠) وهي «الكـلام الفعـلي» (ص ٧١). وفي (ص ٩٢) هي «أنمـاطـا معينـة من الكـلام»، و intuition يـترجمهـا بـ «الحـدس اللغـوي الفـطري» في (ص ٧٠)، وغـيرهـا، وفي (ص ٧٢) هي «الأحـاسيس اللغـويـة» و structure dependent هي «خـاضعـة للبنيـة» في (ص ٨٣)، وهي «الاعتـماد على البنيـة» (ص ٨٤)، و input هي «الـدخـل» (ص ٦٠) وهي «المـادة الداخلة» (ص ٨٤)، و intrinsically Powerful بـ «يتمتـع بقوة كامنة» (ص ٤٥)، وفي (ص ٥٣) «أقوى في حـدّ ذاته»، إلى غـير ذلك.

على أن هذا الأمر لم يقتصر على المصطلحات اللسانية وحدها، بل

تعداها إلى بعض الألفاظ التي تستعمل عادة في البحوث العلمية، وذلك مثل implications فيترجمها أحياناً بـ «مضامين ذات دلالة» (ص ٧٧)، وأحياناً بـ «خلفيات» (ص ٢٩)، وكلاهما غير دقيق، بل الأحسن منها «مقتضيات».

وهناك بعض المصطلحات التي يترجمها حرفياً وذلك ما يذهب كثيراً من دلالتها. ومن أمثلة ذلك universal حيث يترجمها بـ «عالمي»، لكن المقصود من هذا المصطلح ما تشترك فيه اللغات عموماً من خصائص، فيحسن ترجمتها إذن بـ «كلي»، ويتعلق بذلك ترجمته مصطلح Substantive Universal بـ «العالميات الحقيقية» (ص ٨٢)، وأدق منه أن يقال «الكليات الجوهرية» أو «الكليات الموضوعية».

ومما يشبه ذلك تعدد ترجمته لأسماء بعض الكتب المذكورة في النص، فهو يترجم كتاب زيلك هاريس methods in structural Linguistics بـ «مناهج في اللسانيات البنيوية» (ص ٢٦)، أما في (ص ٣٣) فهو «مناهج في اللغويات البنيوية» وكذلك كتاب سكينر Verbal behavior فهو «السلوك اللفظي» في (ص ١١) و«السلوك الكلامي» (ص ٦٩).

إن أهم خصائص البحث اللساني الحديث الدقة والاطراد، لكننا نرى هنا خروجاً واضحاً عليها. ولا يمكن الاعتذار عنه بأن بعض المصطلحات المقابلة للمصطلح الانجليزي الواحد ليس فيها إلا تغيير طفيف، وذلك لأن اللسانيات لا تحتمل مثل هذا التراخي لأنها ترى نفسها أقرب العلوم الانسانية للعلوم الطبيعية التي تتميز بالدقة والانضباط والاطراد.

الترجمـــة :

لا يكاد يفوت الملاحظ أن ترجمة الدكتور كبة تحتاج في مواضع كثير جداً إلى صياغة جديدة. ويمكن تلخيص أوجه الخلل الذي يظهر في هذه الترجمة في ضعف الأسلوب والخطأ في الترجمة والأخطاء النحوية.

ولا يمكن على كل حال أن آتي على كل الأمثلة التي توضح هذه المآخذ. غير أنني سأكتفي بإيراد نماذج محدودة لترجمته لبعض فقرات الكتاب ثم أورد ترجمتي للكلام نفسه حتى يتبين ما في الترجمة المنقولة من خلل. وسأبدأ أولاً بإيراد النص المترجم في لغته الأصلية ومن ثم الترجمتين. فيرد مثلاً، في (ص ص ٩ - ١٠) من الأصل النص التالي :

However, it is not so much Chomsky's status and reputation among linguists that has made him a 'master of modern thought'. After all, theoretical linguistics is a rather esoteric subject, which few people had even heard of and still fewer knew anything about until very recently. If it is now more widely recognized as a branch of science which is worthwhile pursuing, not only for its own sake, but also for the contributions it can make to other disciplines, this is very largely due to Chomsky. More than a thousand university students and teachers are said to have attended his lectures on the philosophy of language and mind in the University of Oxford in the spring of 1969. Few of these could have had any previous contact with linguistics, but all of them presumably were convinced, or prepared to be convinced, that it was worth making the intellectual effort required to follow Chomsky's at times quite technical argument.

فيترجمه في (ص ٨) كالآتي : «ولم تكن شهرة تشومسكي ومكانته بين علماء اللغة هي التي جعلت منه واحداً من أعلام الفكر الحديث،

فاللسانيات ليست سوى موضوع مغلق لا يكاد يعرفه سوى صفوة من الناس بل إن أغلبهم لم يسمع به إلا من عهد قريب جداً لكنها انقلبت في يومنا هذا إلى واحد من فروع العلوم جدير بالبحث ليس في حد ذاته وحسب، وإنما مرده بالمقام الأول إلى تشومسكي . ويقال إن عدد من استمعوا إلى محاضراته من الطلاب والأساتذة الجامعيين قد أربى على الألف، تلك المحاضرة التي القاها في ربيع ١٩٦٩م بجامعة اكسفورد والتي دارت حول فلسفة اللغة والفكر the philosophy of language and mind . ورغم أن معظم هؤلاء لم يكونوا ليحفلوا باللسانيات لكنهم كانوا على قناعة ـ أو على استعداد للاقتناع ـ بأن موضوع تشومسكي وما يطرحه أحياناً من براهين تكنيكية جدير بالاهتمام وما يبذل فيه من جهد فكري».

فتجمع هذه الترجمة ضعف الأسلوب وخطأ الترجمة وغموض الروابط بين الأفكار التي تحويها هذه الفقرة. أما ترجمتي لها فهي : «ومن الجدير بالإشارة أن شهرة تشومسكي بين علماء اللسانيات ومكانته بينهم لم تكونا وحدهما السبب الذي جعل منه علماً من أعلام الفكر الحديث، وذلك لأن اللسانيات نفسها كانت إلى زمن قريب موضوعاً مغلقاً لم يسمع به إلا القلة من الناس، بل إن الذين تيسرت لهم معرفة هذا الموضوع كانوا أقل من القليل.

فليس هو إذن مدين لها بل العكس هو الصحيح ، أي أن أعماله هي التي جعلت من اللسانيات فرعاً محترماً من فروع العلم معترفاً به يستحق الدراسة لا لذاته وحسب، بل للاسهام الذي يقدمه لفروع العلم الأخرى، ومن الأدلة على أن تشومسكي لم يعرف بأعماله اللسانية وحدها، أن محاضراته عن فلسفة اللغة والعقل التي ألقاها في جامعة أكسفورد في ربيع ١٩٦٩م اجتذبت أكثر من ألف من الطلاب

الجامعيين والأساتذة. ومن شبه المؤكد أن عـددا قليلاً من بـين أولئك الحضور كان لديه معـرفة مسبقـة باللسـانيات، لكنـه يمكن القول إنهم جميعـاً كانـوا مقتنعين ـ أو عـلى استعداد لأن يقتنعـوا ـ بـأن مـا كـانـوا يستمعـون إليه كـان يستحق ذلك الجهـد الذهني الضروري لمتـابعته، وذلك على الـرغم من ميل تشـومسكي أحيانـاً إلى الاغراق في التعقيـد الاختصاصي في نقاشه».

وكذلك مـا في (ص ١١) من النص الانجليزي وهـو Chomsky's system of transformational grammar was developed, as we shall see, in order to give a mathematically precise description of some of the most striking features of language. Of particular importance in this connexion is the ability that children have to derive the structural regularities of their native languages - its grammatical rules - from the utterances of their parents and others around them, and then to make use of the same regularities in the construction of utterances they have never heard before. فيـترجم هذا النص كـالآتي في ص ٩:

«ولقـد عمل تشـومسكي على تـطوير أسلوب النحـو التحويـلي بهـدف الحصول على وصف رياضي دقيق لأكثر المسـائل اللغـوية أهميـة، ولعله من أهم الموضوعات في مجال البحث هـذا قدرة الأطفـال على استنبـاط أنـظمة بنيـوية ضمن سيـاق لغتهم الخاصـة ـ بمـا في ذلـك قـواعـدهـا النحـوية ـ ومـا يلتقطونـه من كلمات وجمل ينـطق بها أهلوهم ومحيـطهم والطريقة التي يستخدمون بها القواعد والنظم اللغـوية نفسهـا في تأليف جمل جديدة لم تطرق مسامعهم من قبل».

وتـرجمتي هي: «ولقد طُـور نظام النحـو التحـويـلي الـذي أتى بـه تشومسكي من أجل إعطاء وصف رياضي دقيق لبعض أهم خصـائص اللغـة. ومن أهم الخصـائص تلك قـدرة الأطفـال عـلى استنبـاط

الاطرادات البنيوية ـ أي القواعد النحوية ـ في لغتهم الأم من النماذج الكلامية التي يستعملها أهلهم والمحيطون بهم، وقدرتهم من ثم على استعمال تلك القواعد المستنبطة في تأليف جمل لم يسبق لهم أن سمعوها».

وقد تكون الترجمة صحيحة بصورة عامة لكنها تفتقد الدقة الموجودة في النص الأصلي، ومن الأمثلة على ذلك ما ورد في ص ١١ من النص الانجليزي، وهو: Furthermore, he has claimed that the principles underlying the structure of language are so specific and so highly articulated that they must be regarded as being biologically determined; that is to say, as constituting part of what we call 'human nature' and as being genetically transmitted from parents to their children. حيث يترجمه في (ص ٩) بما يلي: «ويعتقد أيضاً أن المبادىء التي تقف وراء بنية اللغة منتظمة ودقيقة إلى درجة يمكن معها اعتبارها محددة بيولوجيا. وبعبارة أخرى فإن هذه المبادىء تشكل جزءاً مما ندعوه الطبيعة الإنسانية التي تنتقل وراثيا من الآباء إلى الأبناء».

وترجمتي هي: «ويزعم أيضاً أن المباديء العميقة التي تحكم بنية اللغة مباديء دقيقة وبينة إلى حد كبير جداً يتحتم معه أن نعدها محددة بيولوجياً، وذلك يعني أنها تكون جزءاً مما نسميه بـ «الطبيعة الإنسانية» وأنها تنتقل وراثياً من الآباء إلى الأبناء».

ومثال آخر هو The significance of Chomsky's work for disciplines other than linguistics derives primarily, then, from the acknowledged importance of language in all areas of human activity and from the peculiarly intimate relationship that is said to hold between the structure of language and the innate properties or operations of the mind. But language is not the only kind of complex 'behaviour' that human beings engage in; and there is at least a possibility that

other forms of typically human activity (including perhaps certain aspects of what we call 'artistic creation') will also prove amenable to description within the framework of specially constructed mathematical systems analogous to, or even based upon, transformational grammar. There are many scholars working now in the social sciences and the humanities who believe that this is so. For them, Chomsky's formalization of grammatical theory serves as a model and a standard. وتـرجمتـه هي، (ص ١٠) : «وتكتسب أعــمال تشـومسكي أهميتها بالدرجة الأولى من أهمية اللغة في أوجه النشاط الإنساني، وهي أهمية لا جدال حولها، وكذلك العـلاقة التي يقـال إنها قائمـة بين بنيـة اللغة من جهة وبين الخصائص أو العمليات الكامنة في العقل البشري من جهة ثانية، إلا أن اللغة ليست هي السلوك الإنساني الوحيد الذي يتصف بـالتعقيد، فهنـاك احتـمال وجـود أشكـال أخـرى من النشـاط الإنسـاني، منها مثـلاً عناصر معينـة مما نـدعوه بـالابـداع الفني artistic creation يمكن إدراجها ضمن إطار من النظم الرياضية المعدة خصيصاً على نمط شبيه بـالنحو التحـويلي أو مـرتكز عليـه، ويسلم العديـد ممن يعملون في العلوم الاجتـماعية والانسـانية بسـلامة هـذا الرأي، إلا أن الصيغة التي أعطاها تشومسكي للنظرية التحويلية تعد أنموذجـا يحتذى بالنسبة لهؤلاء العلماء».

وترجمتي : «وتعود أهمية نظرية تشومسكي لمواضيع البحث الأخرى خـارج اللسانيـات، في المقام الأول، إلى أهميـة اللغـة في جميـع أوجـه النشـاط الإنساني، كـما تعود إلى العـلاقة التي يـرى أنها تقوم بـين بنية اللغة والخصائص الكامنة في العقـل أو خصائص العمليـات التي يقوم بهـا. وبمـا أن اللغـة ليست السلوك المعقـد الـوحيـد الـذي يقـوم بـه الإنسان، فإن من الـوارد أن نصف بعضا من أوجـه النشاط الإنسـاني الأخـرى (وقد يشمـل ذلك بعض مـظاهر مـا ندعـوه بالابـداع الفني)

باستخدام إطار معين من الأنظمة الرياضية المصوغة على نمط النحو التحويلي أو مشتقة منه. ومن الجدير بالذكر أن كثيرا من العلماء في العلوم الاجتماعية والإنسانية يعتقدون هذا في الوقت الحاضر، ولذلك فإن صياغة تشومسكي للنظرية النحوية تعد نموذجا يحتذى عند هؤلاء العلماء».

ويرد النص الإنجليزي الآتي في (ص ٢٢) من الأصل: «... they cannot be correlated with the cultural development of the people speaking them and cannot be used as evidence for the construction of an evolutionary theory of human language.» فيترجمه في (ص ١٧): «... كما لا يمكن اعتبارها برهاناً على وجود نظرية تطور اللغة الإنسانية». وترجمتي هي: «... كما لا يمكن استخدامها حجة لصياغة نظرية تطورية للغة».

وكذلك النص الآتي الذي نجده في (ص ٤١) من الأصل الانجليزي

It is sometimes said that Chomsky's formulation of the goals of linguistic theory in terms of the comparison of alternative grammars glosses over the fact that for many languages we do not possess even a partial grammar and for no language do we have a grammar that is anywhere near being complete. This is indeed a fact. But the conclusion, that it is premature in these circumstances to talk of comparing grammars does not follow. The construction of a set of grammatical rules involves the linguist in making decisions to handle the data in one way rather than another.

حيث يترجمه في (ص ٣٣) «ويقال أحياناً أن الأهداف التي رسمها

تشومسكي للنظرية اللغوية ضمن إطار مقارنة صور النحو البديلة تخفي وراءها حقيقة هامة وهي أن في العالم كثير من اللغات ليس لها نحو مكتوب ولو بصورة جزئية، وإن ما من لغة من لغات العالم لها قواعد نحوية قريبة من الكمال. هذه هي الحقيقة فعلا إلا أن ذلك لا يحملنا بالنتيجة على الاعتقاد بأنه من السابق لأوانه أن نتحدث عن المقارنة بين صنوف النحو المختلفة. إن بناء مجموعة من القواعد النحوية يحتم على اللغوى أن يتخذ قرارات معينة إزاء اختيار الطريقة الأمثل لمعالجة المعطيات المتوفرة لديه».

وترجمتي هي: «ويقال أحياناً إن صياغة تشومسكي لأهداف النظرية اللسانية لتعني الاختيار بين الأنحاء البدائل لا تأخذ في حسبانها حقيقة هامة هي أن كثيرا من اللغات لم يصغ لها أي نحو بعد، وإنْ جزئياً، بل الواقع أننا لا نجد، حتى في اللغاتِ التي صيغت لها أنحاء، أيَّ نحو قريب من الكمال. على أنه لا يلزم من هذه الحقيقة أن نحجم عن مقارنة.الأنحاء البدائل المقترحة، وذلك بسبب أن عملية صياغة الأنحاء ذاتها تتضمن، كجزء منها، أن يقوم اللساني باتخاذ قرارات معينة لتفسير المادة اللغوية التي يعالجها بدلا من اتخاذه قرارات معينة أخرى».

وآخر مثال نورده هو ما يوجد في (ص ٤٥) من الأصل It ...» should also be stressed, although this may appear somewhat paradoxical, that one is not committed by the adoption of Chomsky's ideal of generating all and only the sentences of the language to the view that the distinction between grammatical and ungrammatical sequences of words is invariably clearcut, so that it is always possible

to decide whether a given sequence should or should not be gener-
ated by the grammar.» وترجمته لهـذا النص في (ص ٣٦) هي : «واجد لزاما علي أن أؤكد ـ رغم مـا يبدو في الأمـر من تناقض ـ أن تبنينـا رأي تشومسكي الذي ينادى بتوليـد جميع الجمـل في اللغة وجميعهـا فقط . . لا يلزمنا بقبول الفكرة التي تقول إن الفرق بين مـا هو صحيـح نحويـاً وبين ما هو خطأ هو فرق واضـح ، أي أننا لا نستـطيع دومـا أن نحكم على سلسلة ما من الكلمات ونقف حائرين أمام السماح للنحو بتوليـدها أم لا» .

وتـرجمتي : «ومما يجب تـوكيده وإن بـدا في الأمـر وجهـا من أوجـه التناقض ، أن تبنينا لفكرة تشومسكي المثـالية التي تقـول بتوليـد الجمل الصحيحة وحدها لا غير في اللغة المعينة لا يعني أننا نتبنى وجهة النـظر التي مفـادها أن التمييـز بين الجمـل الصحيحـة نحـويـاً والجمـل غـير الصحيحة نحوياً أمر ممكن وواضح في كل حال ، وأننا نستطيع أن نقرر دائـماً ما إذا كـانت سلسلة معينة من الكلمات يجب أن يـولدهـا النحـو أوْلا» .

بعض أوجه الخلل الأخرى :

لا تمثـل فوضى المصـطلحات وضعف الـترجمة وخـطؤها في بعض الأحيان كل أوجه الخلل الموجودة في هذه الترجمة ، فهناك أشياء أخـرى يجب أن تضاف .

ومن أول ما يضاف أن الترجمة لم تلتزم بتقسيم الفقرات الموجود في النص الأصـلي ، فكثيرا مـا نجد أن فقـرة معينة قسمت إلى فقـرتـين أو توزعتها فقرتان . والواجب أن يلتزم حرفيـاً بالتقسيم الأصـلي للفقرات وذلك لأن كل فقـرة تناقش فكـرة معينة فـإذا سمحنا لفقـرة أخرى أن

تـدخل فيهـا أو قسمنا فقـرة قبل أن ننهيهـا إلى فقرتـين فإن لبسـا كثيرا سيحـدث وسوف تختلط الأفكـار ممـا يؤدي إلى سـوء الفهم وغمـوض الروابط التي تقوم بين الأفكار المتتابعة.

ومن ذلك أيضاً عدم التزام الـترجمة لعـلامات الـترقيم في كثير من الأحيان واستخدامها استخداماً خاطئاً أحيانـاً أخرى. ومن المسلم بـه أن عـلامات الـترقيم هذه، وخـاصة في نص علمي مثـل هذا، تسهم إسهاماً لا ينكر في التوضيح.

وإذا قـرأنا مقـدمة المـترجم (ص ٦) نجده يقـول: «وحرصـاً على مبـدأ الأمانـة في الترجمـة فقد أشرت إلى الأمثلة الأصليـة للمقارنـة بين اللغتـين العربيـة والانجليزيـة. .» وصحيـح أنـه فعـل ذلـك في عـدة مـواضع من الـترجمـة لكننـا نجـده أسقط مـا يقـارب سبـع صفحـات (ص ص ٦٧ ـ ٧٤ من النص الانجليزي) تحتوي عـلى نقاش مفصـل ودقيق لعمل القواعد التوليدية النحوية باستخدام جمل انجليزية. وقام بدلا من ذلك بإيراد أمثلة من اللغة العربية. وكان يجب عليـه أن يورد الأمثلة الانجليزية وتحليلها وأن يضعها في الهـامش كما وعـد. وكذلـك الأمر نفسه في (ص ٦٦) فقـد سقط ما يقـرب من (١٤) سطرا لم يـأبه لـذكر سبب سقـوطها (انـظر ص ٨٠ من النص الانجليـزي، س ٦ ـ ١٩).

ومن أوجه الخلل الأخرى ضعف الروابط بين الفقـرات والضعف نفسـه بين الجمـل، وذلك مـا أفقد الـترجمة الـوضوح والحبـك، وتخلو الـترجمة من التعليقـات التي كان يجـدر بالمـترجم الكـريم أن يـأتي بهـا لتوضيح الغموض في النص.

ولم يلتزم المـترجم إلا في موضعـين أو ثلاثـة، بما الـتزم بـه المؤلف

الأصلي حين وضع ما استشهد به بين علامات تنصيص مع ذكر المرجع والصفحات (انظر ص ٣١، ٣٢، ٣٤، ٤٣، ٥٠، ٦٦، ٨٣ وغيرها).

ومما زاد من غموض الترجمة سقوط بعض الكلمات والجمل، وقد ذكر المترجم الكريم مثالين لذلك في رده على الدكتور الغذامي (الرياض، ملحق ثقافة اليوم ١٤٠٨/٤/٥هـ) لكن الأمر لا يقتصر على هذين الموضعين.

ومن أمثلة ذلك ما نجده في الصفحات التالية (ص ١٩، س ١٩؛ ص ٢٦ س٦؛ ص ٣٩ س ٥؛ ص ٤٧، س ١٠ - ١٢؛ ص ٤؛ ص ٦٩، س ٦؛ ص ٨٨، س ٢٦) وغير ذلك كثير.

يضاف إلى ذلك أن الترجمة مليئة بالأخطاء الطباعية. ولقد أحصيت منها عرضا ٦٥ خطأ. وكلا الظاهرتين تدلان على عدم العناية بمراجعة الأصول المطبوعة ولا أدري لمن توجه المسؤولية أللمترجم أم النادي؟ لكنهما تدلان على أي حال، على عدم العناية. وقد يتجاوز عن الأخطاء المطبعية لكن سقوط بعض الجمل والكلمات أهم منها وهو الذي ينتج عنه سوء الفهم.

ومن المآخذ الأخرى بعض الاستعمالات النحوية واللغوية غير الصحيحة وذلك مثل اقتران اللام بجواب إذا في مواضع كثيرة، ومن أمثلته (ص ٧٨، ص ٦) «وإذا افترضنا وجود علاقة وثيقة بين المقدرة والممارسة لاستطعنا أن نجري بعض التجارب. . .».

وكذلك استعماله أم في موضع أو في مواضع عديدة جداً، واستعمال «نضيغ» بدلا من «نصوغ» عدة مرات.

وهناك استعمالات عديدة غير صحيحة لا أريد الخوض فيها هنا.

يبقى أخيراً أن أشير إلى ما ذكره المترجم في المقدمة (ص ٦) حين يقول: «وبالإضافة إلى ما تقدم فإن لي هدفاً آخر من ترجمة هذا الكتاب وهو أن أضع بين يدي القارىء العربي ما يشير إلى ما وصل إليه النحو العربي من التطور منذ قرون عديدة وهو المستوى الذي تحاول النظرية الحديثة الرائجة في الغرب حالياً أن تدركه».

وهذا منتهى الادعاء والخروج على المقاييس العلمية. فهل صحيح أن النظرية النحوية في الغرب تحاول اللحاق بما وصل إليه النحاة العرب منذ قرون؟.

وقد ترضي مثل هذه العبارات بعض الناس، لكن الحق أحق أن يتبع، فالنظرية التشومسكية وليدة هذا العصر وهي وإن شابهت في بعض جوانبها بعض الملاحظات المتفرقة القديمة عند الهنود والعرب والاوروبيين إلا أنها لا تماثل أية نظرية لسانية أخرى، ومن ضمن ذلك الدراسات النحوية العربية القديمة.

وهناك ملاحظة صغيرة باقية فقد أسقط المترجم من سيرة حياة تشومسكي بعض المعلومات وهي أن أفكاره السياسية، تكونت فيما يسميه بـ «الجماعة اليهودية المتطرفة في نيويورك» وأنه ينحو نحو الأفكار اليسارية، وكان يجب ألا تسقط مثل هذه المعلومات، فهذه هي حياته لا حياتنا نحن.

وفي ختام هذا العرض، أعود إلى القول بضرورة الالتزام بمعايير صارمة في تقويمنا للترجمات، فهي الطريق المختصر لمتابعة ما يجدّ في العلوم المختلفة إن أحسنت. أما إذا سمح بانتشار الترجمات غير الجيدة فإن أول النتائج لذلك سيكون انصراف الناس عن الترجمات نفسها وبالتالي عما تحويه من علوم.

أما الترجمة التي عرضتها هنا فمن الواضح أنها ليست نموذجية كما أنها ليست جيدة، بل إنها ليست كافية بأي حال.

المراجع العربيـــة

١ ـ ليـونـز، جـون. نـظريـة تشـومسكي اللغـويـة. تـرجمـة حلمي خليــل. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية بالاسكندرية، ١٩٨٥م.

٢ ـ ليونز، جون. تشومسكي. ترجمة محمد زياد كبه. الريـاض: النادي الأدبي بالرياض، ١٤٠٧هـ.

المراجع الأجنبية

1. Harris, Zellig (1951). Methods in structural Linguistics. Chicago and London: The University of Chicago Press.

2. Lyons, John (1970). Chomsky. London: William collins and Co. Ltd.

3. Lyons, John (1977). Noam chomsky: Revised Edition. Harmondsworth, middlesex, England: Penguin Books Ltd.

4. Lyon, John (1981). Language and Linguistics: An introduction. Cambridge, London: Cambridge University press.

على هامش محاضرة د. عبده الراجحي

دفاع عن اللسانيين العرب
في المغرب العربي

مآخذ د. الراجحي ليس لها ما يبررها*

كنت واحداً من الذين استمعوا إلى محاضرة الدكتور عبده الراجحي «النظريات اللغوية المعاصرة وموقفها من اللغة العربية» التي ألقاها في النادي الأدبي في الرياض مساء ١٤٠٨/٤/٢٤هـ. وقد بدت لي بعض الملاحظات علي تلك المحاضرة لم أرد، في حينه، أن أبديها. أما وقد نشرت المحاضرة في ملحق ثقافة اليوم في جريدة «الرياض» في ١٤٠٨/٥/٤هـ فإنني أجدني ملزماً بإبداء بعضها.

ومن أهم الملاحظات تلك ما يتعلق بكلام المحاضر الكريم عن اللسانيين العرب في المغرب العربي. وهنا أورد نص ما قاله عنهم: «وبالرغم من جوانب الالتقاء ـ وبخاصة في قضايا المنهج ـ بين النحو التحويلي والنحو العربي القديم، فقد كان موقف أتباع النظرية الجديدة من «العربية» وبخاصة في المغرب العربي ـ موقفاً ناقداً كذلك. وقد ركزوا هذه المرة على «اللغة» أكثر من تركيزهم على منهج التحليل النحوي عند العرب. والقضية الأساسية في موقفهم الناقد تدور حول مصطلح تشومسكي عن «اللغات الطبيعية» وهي التي يجسدها «المتكلم ـ السامع المثالي في مجتمع متجانس» وهم يرون أن العربية

* نشرت في جريدة الرياض (العدد ٧١٣٧، الخميس ١٤٠٨/٥/١٨هـ، ملحق ثقافة اليوم).

الفصحى ليست لغة «طبيعية» معتمدين على بعض الظواهر السلبية في «أداء» العرب لها. وحين يعرضون للنحو العربي يتغافلون عن قضايا المنهج الكبرى، ويتوقفون عند جزئيات النظر عند الأوائل وعند جزئيات الحواشي عند المتأخرين واصفين العمل النحوي العربي في ـ معظمه ـ بأنه ينبني على الوهم». (وقد أشار في نهاية هذه الفقرة إلى الكتاب الذي يحوي أعمال مؤتمر اللسانيات الذي عقد في جامعة الرباط في رجب ١٤٠١هـ مايو ١٩٨١م، **البحث اللساني والسيميائي**، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٤م.)

ويما أن المحاضر الكريم خص أتباع النحو التوليدي التحويلي في المغرب العربي بالذكر ولم يذكر معهم غيرهم وأشار إلى الكتاب الذي يحوي أعمال المؤتمر المشار إليه فإنني أفهم من ذلك أن اللسانيين المغاربة يتميزون عن غيرهم من اللسانيين العرب باعتقاد هذه الآراء وأنه يمكن العثور على هذه الآراء في الكتاب المشار إليه.

ومما يجدر ذكره أن الدكتور الراجحي كان أحد المشاركين في ذلك المؤتمر وألقى بحثاً منشوراً في ذلك الكتاب عنوانه «النحو العربي واللسانيات المعاصرة» (ص ص ١٥٣ ـ ص ١٦٤). كما شارك في النقاش حول بعض الأوراق المقدمة للمؤتمر وتوجد تلك المساهمات في الكتاب في (ص ص ٧٠ ـ ٧٣، وص ص ٢٢٦ ـ ٢٢٨).

إن أكثر ما يلفت النظر أنه لا يوجد أثر، في بحثه الذي ألقاه هناك أو في مناقشاته التي شارك بها، لمثل هذا النقد القاسي للسانيين العرب المغاربة. بل الواقع أننا لا نجد إلا الثناء والاطراء العريضين على أعمالهم. ومن شواهد ذلك قوله، (ص ٧٣): «. . . وأنا أتمنى حقيقة أن تكون هذه الأبحاث [أبحاث ذلك المؤتمر] معممة هناك [في الأقطار العربية الأخرى]، لأن هناك شبه عدم معرفة لما يحدث من أبحاث في

هذه الجامعات [جامعات المغرب]، وأبحاثكم أنا أزعم أنها من أكثر الأبحاث جدة وحداثة عما هو قائم الآن في الجامعات المصرية أو السورية أو العراقية أو غير ذلك». وقوله الآخر في (ص ١٦٤): «. . . وأنا أحسب أن مثل هذه الندوة التي التقينا فيها هي ندوة فريدة حقيقة في جامعاتنا العربية حين يلتقي الناس على هذا المستوى من التفتح الذهني والنقاش. . .». وقوله (ص ٢٢٦): «وفي الحقيقة أن دارس اللغة في المشرق العربي يفاجأ بهذا المجتمع الممتاز الذي يحضر كلاما عن اللغة، وفي كثير جداً من الأماكن تكون هناك صعوبة للناس لمتابعة هذه المسائل أو حتى الاستجابة لها». وكذلك قوله (ص ٢٠١): «. . . ربما تكونون أنتم أكثر الناس تقدما في هذا الموضوع [اللسانيات]. . .» وكذلك وصفه لذلك المؤتمر (ص ٢٢٨) بـ «هذه الندوة العظيمة».

إن المرء ليتساءل عن سرّ هذه المفارقة، لكن هذا لا يعنيني هنا، فـ «لعل له عذرا وأنت تلوم».

وإذا استعرضنا النص الذي يتضمن المآخذ التي يراها الدكتور الراجحي على اللسانيين العرب المغاربة فإنه يمكن تلخيصها فيما يأتي:

١ ـ موقفهم من اللغة العربية.
٢ ـ تغافلهم حين يعرضون للنحو العربي عن قضايا المنهج الكبرى، وتوقفهم عند جزئيات النظر عند النحويين الأوائل، وعند جزئيات الحواشي عند المتأخرين.
٣ ـ وصفهم العمل العربي ـ في معظمه ـ بأنه مبني على «الوهم».

لكننا إذا رجعنا إلى ذلك الكتاب فإننا لا نجد شيئاً من هذه المآخذ بل إننا لا نجد شيئاً يمكن أن يفسر بها أبداً. فلم يتعرض أحد من

المشاركين في المؤتمر إلى اللغة العربية ووصفها بأنها لغة غير طبيعية، بل إننا نجد عكس ذلك تماماً، أي أننا نجد هذه الأبحاث تعد اللغة العربية لغة طبيعية مثلها مثل غيرها من اللغات. ومن النصوص التي تشهد بذلك ما يقوله الدكتور عبدالقادر الفاسي الفهرى، (ص ٤٠): «لكنني أتمنى أن أكون قد نبهت على ضرورة بناء نحو جديد لوصف اللغة العربية يقوم على أصول ومبادىء جديدة. هذا البناء الذي يجب أن يعتمد على الاحتجاج الدقيق وأن يستعمل المنهج النقدي لفرز المعطيات لا يمكننا فقط من معرفة حاضر اللغة العربية أو ماضيها، بل له قيمة استكشافية في تقويم الفكر النحوي العربي القديم نفسه».

وواضح في هذا النص أن الدكتور الفاسي الفهرى يعد اللغة العربية في ماضيها وحاضرها لغة طبيعية يمكن وصفها. وتأكيداً لذلك نجد أن الدكتور الفاسي الفهرى لا يستعمل في بحثه ذاك إلا جملاً من اللغة العربية الفصحى. ويقول أيضاً ص ٣٣: «إذن سواء عملنا على ماضي اللغة أو حاضرها أو على اللهجات أو على نحاة أو بلاغيين، يجب أن نضع أمام أعيننا هذه الأهداف، ويجب أن نتساءل إلى أي مدى نتقدم في بناء نسق اللغة العربية في مرحلة من تاريخها.. كذلك في علاقة اللغة الفصحى باللهجات أو اللغيات التي كانت متداولة في القرون الأولى، أو في علاقتها باللهجات الحالية، يجب أن نكون على بينة من أن درس اللهجات اليوم يمكننا مبدئياً من تحديد تاريخ هذه اللهجات، وتحديد تاريخ اللغة العربية في نفس الآن».

فاللغة العربية الفصحى إذن لها كيان موجود في ماضيها وحاضرها يمكن أن تكتشف القوانين الحاكمة له والتاريخ الذي مر عليه وعلاقة الكيانات اللغوية الأخرى الملموسة به.

ويقول الأستاذ الادريسي في تبيينه منهج النحاة القدامي في جمعهم للغة، (ص ٦٥): «. . . ذلك أن النحاة العرب ما كانوا يبتغون حين اتجهوا إلى البدو لغة بدوية بقدر ما كانوا يودون الاتجاه، كما يفعل اللسانيون المحدثون الآن، إلى المتكلم المستمع الفطري الذي يعيش في مجتمع متجانس كل التجانس من الناحية اللغوية. . . إذن الغاية - العلمية كانت محاولة للبحث وراء الجمل المأخوذة من المتكلم والمستمع الفطري عن نسق فطري مجرد يحكمها لوصف تلك اللغة. . .».

ويذهب الأستاذ الاخضر بوجمعة خطوة أبعد فيعد اللغة الفصحى المكتوبة اليوم لغة طبيعية يمكن دراستها، (ص ٢٢٩): «. . . وعندما يريد العرب المعاصرون وصف اللغة العربية (الفصحى) فهم لا يجدون اللغة العربية كلغة مستعملة في الحياة العادية (أي كلغة تخاطب) لذلك يعمدون مثلا إلى بعض النصوص كقراءة القرآن أو نطق بعض المتخصصين في اللغة لوصف الجانب الصوتي. أظن أن الفرق بين المنطوق والمكتوب في التجربة الغربية نفسها هو تفريق منهجي محض، فاللسانيون الغربيون عندما يدرسون لغة معينة فإن الأمثلة التي يعكفون على دراستها أمثلة مكتوبة، معنى هذا أننا في العالم العربي يمكننا بكل سهولة أن نتخذ نصوصاً مكتوبة اليوم أو كتبت من قبل وأن نعتبرها مماثلة للغة العربية ونعمد إلى وصفها».

فتشهد هذه النصوص وغيرها في الكتاب أن اللسانيين العرب في المغرب العربي يعدون اللغة العربية الفصحى لغة طبيعية مثلها مثل غيرها من اللغات.

أما حرصهم على تحديد نوع اللغة التي يدرسون فينبع من موقف معرفي علمي مشروع، وهم في ذلك على نقيض بعض اللسانيين

العرب المحدثين، وخاصة في المشرق. يقول الأستاذ الأخضر بوجمعة، (ص ٢٢١): «أما الأمثلة التي يعطيها هؤلاء الباحثون [يقصد بعض اللسانيين العرب المحدثين وخاصة في المشرق] لإثبات وصفهم فهي في أغلب الأحيان مستمدة من تزامنات مختلفة ومن مستويات لغوية متنوعة، حتى لنتساءل أحياناً عن اللغة التي هم بصدد وصفها.

«هذه الفوضى نابعة، في نظري، من غياب موقف واضح مما يسمى باللغة العربية، وبالتالي من موضع البحث اللساني العربي كمحاولة ذات أبعاد خاصة وعامة، فلئن كان الباحث العربي يعتبر أن موضوع دراسته هو اللغة العربية، فإنه على مستوى الملاحظة لا ينطلق من معطيات لغوية معينة. أما على المستوى الابستمولوجي فإنه يعتبر أن موضوعه لا يطرح أي إشكال، فاللغة العربية موجودة بوصفها وحدة محسوسة، وليس على الباحث إلا أن ينكب على وصفها معتمداً في ذلك على الملاحظة الحيادية التي تتضمن عملية الوصف...».

وهذه ملاحظة منهجية مهمة في تحديد الموضوع الذي يراد دراسته، وتقوم هذه الملاحظة المنهجية على مطالبة الباحث اللساني أن ينطلق أولا من تبيين نوع الموضوع وحدوده ويجب ألا تخدعه مظاهر الأشياء فيظن أن اللغة العربية مادامت موجودة محسوسة فإنها لا تحتاج إلى تحديد.

وأوضح من كل ما تقدم من الشواهد التي تبين أن اللسانيين العرب في المغرب العربي يأخذون اللغة العربية على أنها لغة طبيعية ما يقوله الدكتور عبدالقادر الفاسي الفهري في كتابه **اللسانيات واللغة العربية: نماذج تركيبية ودلالية**، (١٩٨٦م، ٥٦): «وليست العربية، كما يدعى بعض اللغويين العرب، لغة متميزة تنفرد بخصائص

لا توجد في لغات أخرى ومن ثمة لا يمكن وصفها بالاعتماد على النظريات «الغربية» التي بنيت لوصف لغات أوروبية، بل العربية لغة كسائر اللغات البشرية. فاللغة العربية بصفتها «لغة» تنتمي إلى مجموعة اللغات الطبيعية وتشترك معها في عدد من الخصائص (الصوتية والتركيبية والدلالية)، وتضبطها قيود ومبادىء تضبط غيرها من اللغات».

وزيادة على عد هؤلاء الزملاء اللغة العربية لغة طبيعية فإننا نجد في أعمالهم حرصاً عليها وولاء لها يعلنان عن نفسيهما في كثير من المواضع.

ومن ذلك ما يرد عند الدكتور الفاسي الفهرى في كتابه هذا في نقده لأنيس فريحة، (ص ٥٩): «وفريحة هذا هو الذي يلاحظ «علمياً» كذلك أن العربية في وضع ازدواجي (مع اللهجات) ولها قواعد معقدة، وخطها ليس فيه حركات وهي لغة لا يمكن أن تكون لغة العلم والفنون، ويستنتج «علمياً» أنه، تلافياً لهذه المشاكل، يجب استبدال العربية بلهجة عامية (بدون إعراب) تكتب بحروف لاتينية». وروح التهكم واضحة في هذا النص.

فيتبين لنا جلياً من كل ما قدمته من نصوص أن المأخذ الأول الذي أخذه الدكتور الراجحي على اللسانيين العرب في المغرب العربي مأخذ ليس له ما يبرره.

أما المأخذ الثاني فإن الأبحاث الموجودة في الكتاب الذي يحوي أعمال المؤتمر ذاك (أي: **البحث اللساني والسيميائي**) تبين أنه مأخذ لا مبرر له أيضاً. ويتضح من تلك الأبحاث أنه يوجد موقفان من التراث العربي النحوي، قديمه ومتأخره: فالموقف الأول يمثله باحثون

مثل الدكتور أحمد المتوكل، وهو موقف يحاول تفسير التراث النحوي في ضوء التحليلات الحديثة. يقول الدكتور المتوكل (ص ١٩، هامش ٢): «لم نتمكن، هنا من التعرض للمنهجية التي تخلف [هكذا] عرضنا للاقتراحات العربية القديمةومقارنتها بالتحليلات الحديثة وتقويمها لهذا نكتفي بالإشارة إلى أننا نستوحي، في تعاملنا مع هذه الاقتراحات، عملاً لنا يشكل محاولة لإرساء أسس منهجية لقراءة الفكر اللغوي العربي القديم بوجه عام. . .».

ويستخلص هذا الباحث أن المناهج العربية القديمة تتفوق في تحليلها على المناهج الحديثة في بعض الأحيان. ففي دراسة له بعنوان «اقتراحات من الفكر اللغوي العربي القديم لوصف ظاهرة الاستلزام التخاطبي» (ص ص ١٣ - ٣٠) يرى، (ص ٢٦)، أنه «يمكن أن نستخلص حين نوازن بين تحليل السكاكي وتحليل جرايس [للاستلزام التخاطبي] على مستوى المبدأ العام، مبدأ الخرق، ما يلي: تمتاز اقتراحات السكاكي (على اقتراحات جرايس) أولاً، بدقتها، وثانياً بقدرتها التنبؤية»، وقد سبق أن أوردت كلام الأستاذ الادريسي عن منهج النحاة العرب في جمع اللغة وثنائه عليه ومثل ذلك قول الادريسي نفسه (ص ٢٤١).

أما الموقف الثاني فيمثله الدكتور الفاسي الفهرى، ويرى هذا الفريق أن بالامكان وصف اللغة العربية سواء في الماضي أو الحاضر، دون اللجوء إلى ما قاله النحويون العرب القدماء. يقول الدكتور الفاسي الفهرى، (ص ٢٢): «. . . بل يعتقدون [أي بعض اللسانيين العرب المحدثين] أن وصف اللغة العربية، ولو اللغة الحالية، يقتضي الرجوع إلى الماضي ومقولات وأطروحات اللغويين القدماء، محاولة لبناء نظرية تصف اللغة العربية، واعتبارا منهم أن النظريات الحالية

عاجزة عن وصف هذه اللغة، وعن الأخذ بالتعميمات المشروعة التي أتى بها النحو العربي القديم. هذاالموقف يتناقض مع أبسط المبادىء المنطقية والأسس التصورية للعمل النظري». ويزيد الدكتور الفاسي الفهرى موقفه بياناً في قوله، (ص ١٧٨): «ضرورة اللغة مستقلة عن كل الكلام الذي يمكن أن يقال عنها، النحو العربي هو تفكير حول اللغة، هذا التفكير نقبله أو لا نقبله، نطعن فيه أو لا نطعن فيه، هذا شيء آخر. أما اللغة فهي موجودة في استقلال عن التفكير حولها. . . إن النحو ليس له علاقة مباشرة باللغة وفي أحسن الأحوال، النحو يكون نظرية حول اللغة. . .».

وموقف الدكتور الفاسي هذا لا يمكن إدانته بمعاداة التراث النحوي بل هو موقف علمي مشروع ينظر إلى الأشياء على حقيقتها. فالنحويون القدماء على فضلهم ليس لهم أن يمنعوا من جاء بعدهم من النظر في اللغة نظرا جديدا لا توجهه مبادؤهم. فالنحو شيء واللغة شيء آخر.

وإضافة إلى موقف الدكتور الفاسي الفهرى المبدئي هذا فهناك أسباب موضوعية يراها تدعو إلى النظر نظرا جديدا إلى اللغة ودراستها دون الالتزام بالدراسة النحوية القديمة. ومن ذلك دراسته لباب التعليق (ص ص ٣١ ـ ٤١) حيث وجد صعوبات جمة في تحليل هذا الباب عندما نكتفي بما قاله النحاة. وليس باب التعليق الوحيد الذي تكتنف تحليله المشكلات. يقول الدكتور الفاسي الفهرى، (ص ٨١): «وبالنسبة لباب التعليق أنا أتيت به كمثال لأنه قصير، كان من الممكن أن آتي بأبواب أخرى كثيرة، فلو أخذنا مثلاً أي مفهوم نجده عند النحو العربي، لو أخذنا مفهوم الابتداء، أو مفهوم الناسخ، أو مفهوم الخبر، أو مفهوم الحال، إلى غير ذلك، أول مشكل تطرحه

هذه المفاهيم هو مشكل التعميمات التي أحياناً تضطر النحاة العرب إلى اصطناع معطيات لكي تتمشى مع المضمون الذي يعطونه لمفهوم وصفي معين، لأن المفهوم مرتبط بقاعدة أو بتعميمات».

(لقد درس الدكتور الفاسي الفهري في كتابه **اللسانيات واللغة العربية** سابق الذكر عدداً من أبواب النحو وبين أن تحليلها في ضوء اللسانيات أكثر كفاءة من وصفها في ضوء النحو، لكن دراسته هذه ربما تكون صعبة بعض الشيء على غير المتخصصين).

وعلى الرغم من موقف الدكتور الفاسي الفهري هذا فإننا نجده أحياناً يثني على بعض النحويين العرب القدماء، فهو يقول عن كلام الاستراباذي، (ص ٤٠): «هذا كلام جميل، يفرق فيه الاستراباذي بين الجملتين الموصولة والاستفهامية. . .» وهناك ثناء كثير متفرق في الكتاب على كثير من النحويين واللغويين والبلاغيين قدمائهم ومتأخريهم، مثل ابن جني والسكاكي والاستراباذي وغيرهم.

والمأخذ الثالث الذي أخذه الدكتور الراجحي عليهم ليس له ما يبرره كذلك؛ فلم أستطع العثور على أي نص في الكتاب المذكور يصف العمل النحوي العربي القديم بأنه «وهم»، بل إن كلمة وهم لم ترد في الكتاب إلا مرة واحدة، ص ٣٠٥ وكان ذلك في نص مقتبس من الخصائص لابن جني، الجزء الثاني (ص ص ٤٤٧ ـ ٤٤٨). لقد حاولت جهدي أن أعثر على ذلك النص الذي أشار إليه الدكتور الراجحي فلم أوفق، وهو، وإن كان موجوداً، فإنه يجب ألا يقودنا إلى الظن بأن هذا هو رأي اللسانيين العرب في المغرب العربي جميعهم.

فالنصوص التي أوردتها سابقاً تنفي إجماعهم على مثل هذا القول. ويجب كذلك ألا تفسر الأقوال السابقة على أنها تتهم النحو العربي

بالقيام على الوهم، فهناك فارق بين نقد النحو إذا قام هـذا النقد عـلى أسس موضوعيـة علمية والموقف السلبي الذي يعـبر عنه إطـلاق هذا الوصف.

نستطيع إذن أن نستخلص مما تقدم أن المآخذ التي أوردها الدكتور جميعها ليست دقيقة وليس لها ما يبررها، فهي ليست صحيحة بالنسبة للسانيين العرب في المغرب العربي، كما أنها ليست صحيحـة بالنسبـة للسـانيين العـرب في غير المغـرب العـربي ممن ينحـو نحـو اللسـانيـات التوليدية التحويلية.

وهنـا أستـطيـع أن أدلي بشهـادتي مثلما أدلى الـدكتـور الـراجحي بشهادته التي أوردتهـا سابقـاً بأن اللسـانيين العـرب في المغرب العـربي كله، أي تـونس والجـزائـر والمغـرب، يمثلون جيـلاً من العلماء يلتزم الموضوعية والعلمية وتتميز أعمالهم بالجدة والجـودة والأصالـة. وتتبدى هذه الصفات واضحـة لأي إنسان يحضر المؤتمـرات العلمية التي تعقـد هنـاك ولأي قـارىء يـطلع عـلى المقـالات أو الكتب التي يكتبـون.

ويستطيع المرء الموازنة بين الدارسين المشارقة والمغاربة إذا حضر مؤتمـراً علميـاً يحضره هؤلاء وهؤلاء، فسيجد أن كثيـراً من المشـارقـة تنقصـه المزايا التي ذكرت.

ومن الغـريـب أن المشارقـة مازالـوا يفترضـون أنهم أوصيـاء عـلى المغاربة، فـتراهـم يسدون لهم، في كثـير من تلك المؤتمرات، النصـائح والتوجيهات.

ومن أطـرف مـا رأيت في مؤتمـر النـدوة الـدوليـة الأولى لجمعيـة اللسانيات بـالمغرب التي عقـدت في الربـاط فيما بـين ٢١ ـ ٢٤ أبريـل ١٩٨٧م أنـه كان هنـاك واحد من النحـويين المشـارقة الكبـار، وكـان

يحضر أوراق العمـــل التي تلقى جميعهـا ثم إذا انتهت أيـــةورقـة طلب الكلمة للتعليق. وكان تعليقة طوال أيام المؤتمر واحداً يتلخص في اتهام المغـاربة بـأنهم لا يقرأون الـتراث ولا يهتمـون بكنـوزه ويتغـافلون عن علمية النحو العربي ودقة نتائجه وسـلامة منـطلقاتـه. ومن حسن حظ المغاربة أن هـذا النحوي المشرقي الكبـير ألقى في اليوم الأخـير للمؤتمر ورقة عن سيبويه. وكانت تلك الورقة من أولها إلى آخرهـا نقداً لاذعـاً وهجوماً شديداً يتركز عـلى أن معظم الشـواهد التي استعملهـا سيبويـه ليست صحيحـة وأنها لو رويت عـلى الوجـوه التي جاءت بهـا المصـادر الأخرى لما كان لسيبويه حجة فيها. غير أن اللسانيين المغاربة الموجودين كانوا أكثر أدباً معه منه معهم وأخذوها مادة للفكاهة.

وأظنـه لا بـأس عـلي ـ الآن ـ أن أورد رأيي مجمـلاً، في محـاضرة الدكتور الراجحي. ونظراً لشبـه عنوان هـذه المحاضرة بعنـوان الورقـة التي ألقاها في مؤتمر اللسانيات الذي عقـد بالمغـرب في رجب ١٤٠١هـ فـإن أول خـاطـر يـرد إلى الـذهن أن يقـارن بـين تلك الـورقـة وهـذه المحاضرة.

إن نـظرة واحدة لهـذه المحاضرة تكفي للقـول بـأن محـاضرتـه في النادي الأدبي بالرياض ليست إلا ترديدا أمينـاً لكثير ممـا قالـه في ورقته التي ألقاها في ذلك المؤتمر وما قاله أيضاً في النقاش الذي شـارك به مـع زيـادات هنا وهنـاك مأخـوذة من كتاب لـه صدر عـام ١٩٧٧م. ومن طريف الأمر أن أحـد الطلاب المغـاربة ممن حضر المؤتمـر سابق الـذكر وجه سؤالاً للدكتور عبده الراجحي أنقل بعضاً منه من الكتاب المذكور سابقاً، (ص ٢٠٠): «الملاحظ أن عرض الراجحي لم يخرج عن إطـار كتابه «النحوالعربي والـدرس الحديث».الـذي ركز فيـه على منهجـين،

الوصفي والتحويلي، وحاول إيجاد نوع من الالتقاء بينهما وبين النحو العربي. . .».

والذي يمكن أن يستخلص من هذا النص أن ما قاله الدكتور الراجحي في ورقته تلك قد سبق له أن قاله في كتابه الصادر عام ١٩٧٧م. وبما أن ما قاله في محاضرته في النادي الأدبي بالرياض يكاد يكون مطابقاً لما جاء في ورقته في المؤتمر فإنه يمكن القول بأن ما سمعناه في المحاضرة قد قيل من قبل مرتان في الأقل.

ومن العجيب أن النقد الشديد الذي وجهه الحاضرون في المؤتمر لورقة الدكتور الراجحي لم يدعه إلى التخلي عن بعض آرائه أو تغييرها؛ وذلك على الرغم من وجاهة كثير من النقاط في ذلك النقد. فهل يجوز في هذا العصر وفي اللسانيات خاصة، ألا يغير الدارس شيئاًمن آرائه رغم مرور ما يقرب من عشر سنوات عليها؟

وقد ختم الدكتور الراجحي محاضرته المنشورة في ملحق ثقافة اليوم في «الرياض» بالنص الآتي: «وأحسب أن صورتنا العامة تشبه صورة الإنسان «المستسلم» الذي ألقى بذراعيه إلى جانبيه، «ينتظر» كل ما يأتي به «الغرب» من جديد، وهكذا نتحدث عن «الملاحقة» و «المتابعة» (!) ومن حسن الحظ أن مثل هذه الصورة لا تضرب بجذورها في الأرض، ، والحق أننا حتى الآن «أقصر» قامة من مستوى التراث العربي، ومعظم دراساتنا لا يزال يدور حول جزئيات، ولم نستطع أن نضع أيدينا على «الأصول العامة» للمنهج، ولا أن ندرس «النظرية» العربية في العمل اللغوي. ونحن نؤكد تأكيداً قوياً أن النحو العربي صدر عن «نظرية» متناسقة متماسكة، وتلك قضية كبيرة تقتضي عملاً منفصلاً أرجو أن ننهض به إن شاء الله.»

فإذا قارنا بين ما يقوله الدكتور الراجحي هنا وما قاله في ذلك المؤتمر فإننا نجد أنه كان هناك أكثر اعتدالاً. فعلى الرغم من دفاعه الحار عن التراث ومطالبة المغاربة بدراسته لا يجد حرجاً من الاستفادة مما عند الآخرين. فيقول (ص ١٥٤): إنه «من الخطر ومن الخطأ أن نتصور أن عندنا نحواً عربياً نكتفي به ونقول إن كل ما يحدث في العالم شيء غريب وليس منا ولا نقبله، لأن فيه خطراً شديداً على لغتنا أو على قرآننا أو على إسلامنا.. خطر الجمود على الشيء الموروث خطر كبير، وهو خطر علمي وإنساني...» ويقول في الصفحة نفسها عن الأصالة:

«... فنحن دائماً ننطلق من عقدة تقول مثلاً: النحو العربي أصيل الشعر العربي أصيل، البلاغة العربية أصيلة، الفكر العربي أصيل، فكرة الأصالة التي تحركنا دائماً وكأنها معبود خفي، يمكن أن توقعنا في مشاكل كثيرة جداً. وأنا أتصور أن كلمة الأصالة في حدّ ذاتها كلمة غير علمية، لا يمكن تحديدها تحديداً واضحاً...». وأوضح من ذلك قوله، (ص ١٦٣): «... إن تطور البحث اللغوي المعاصر يدفعنا إلى أن نقول بأنه إذا كان عندنا هذا التراث الطويل فإننا في حركتنا بالانقطاع عن تطور العالم نثبت أننا غير جديرين بالتراث لأننا مقصرون في التراث تقصيراً كبيراً جداً حين ننقطع عن العالم ولا أريد أن أتصور أنه إذا كان سيبويه يعيش الآن أو الخليل بن أحمد أو المبرد، أعتقد أنهم كانو قابلوا تشومسكي هنا وجلسوا معه وبحثوا معه بل ربما كانوا سبقوه إلخ».

أليست هذه الأقوال جميلة وتدل على روح متفتحة تود أن تستفيد من البحث اللساني المعاصر في العالم؟ فما الذي غيّره في محاضرته؟

أما وعده في آخر جملة من المحاضرة بأن أحد مشاريعه المستقبلية سيكون العمل على استخلاص «نظرية لغوية عربية» من النحو العربي فهو وعد ليس بالجديد. ذلك لأنه سبق أن وعده في إحدى إجاباته على الاستفسارات التي وجهت إليه بعد إلقائه ورقته في المؤتمر المذكور سنة ١٤٠١هـ

ويرد هذاالوعد في (ص ٢٠١) من الكتاب المذكور سابقاً:

«. . . ونحن نحاول في مناطق قد لا تدرون عنها أو عما يحدث فيها الآن وخاصة في الدراسات اللغوية، وإن هذه الدعوة إلى النظرة الشاملة إلى الدراسة المتكاملة للتاريخ، قد تكون إن شاء الله في الوصول إلى نظرية لغوية شاملة».

ولنا أن نسأل ما الذي حققه في خلال السنوات الماضية من هذا المشروع؟ أيعني وعده لنا هنا أنه لم يبدأ فيه؟ ألم يكن من الخير لنا وللبحث اللساني العربي وله شخصياً أن يصرف جهده لهذا العمل بدل أن يردد ما قاله سابقاً؟.

ولا أريد أن أناقش المحاضر الكريم ـ هنا ـ في نقاط أخرى وردت في محاضرته، وذلك لضيق المجال، وسوف أكتفي بالذكر المجرد لبعضها:

(١) مفهومه للكليات اللغوية (٢) موقف النظرية التوليذية التحويلية من المعنى (٣) مفهوم «القدرة اللغوية» (٤) مفهوم قوة القاعدة في النحو التوليدي التحويلي (٥) مفهوم «المتكلم ـ السامع في مجتمع متجانس» (٦) أوجه التقابل والتشابه بين النظرية التوليدية التحويلية والنحو العربي (٧) إيحاؤه باستفادة تشومسكي من النحو العربي وغير ذلك. وكذلك نقطة وردت في محاضرته في النادي الأدبي

ولم ترد في النص المنشور وتتعلق بما يقوله من أن الدكتور يوسف عون يقرأ كتاب سيبويه لتشومسكي.

أعود فأقول إن التشكيك في منطلقات الزملاء اللسانيين العربي في المغرب العربي وفي أعمالهم لا يخدم البحث اللساني العربي بشيء، وذلك أنه سوف يثير كثيراً من الريبة في النفوس من أولئك وسيحرمنا من الاطلاع على منجزاتهم، وسوف يباعد بيننا وبينهم، علاوة على أن هذا التشكيك لا يقوم على أساس.

إنني أقول إن من واجبنا الإشادة بهم ومشاركتهم وكسر الحواجز الوهمية التي أقمناها نحن بفعل شعور الريادة الوهمي الكامن في نفوسنا. صحيح أنه قد لا تروق لبعضنا أساليب بعض هؤلاء عندما يكتبون، لكن هذه قضية جانبية.

وبدلاً من التشكيك وإلقاء التهم جزافاً كان يجب علينا أن ننصرف إلى العمل الجاد وكل ميسر لما خلق له.

ملاحظة:

أود أن أشير إلى أن معظم النصوص التي أوردتها كانت نسخاً لكلام شفهي قيل أثناء المناقشات، وذلك ما يفسر وجود بعض الحالات التي يبدو فيها لكلام عامياً أو غير مترابط.

المراجع العربية

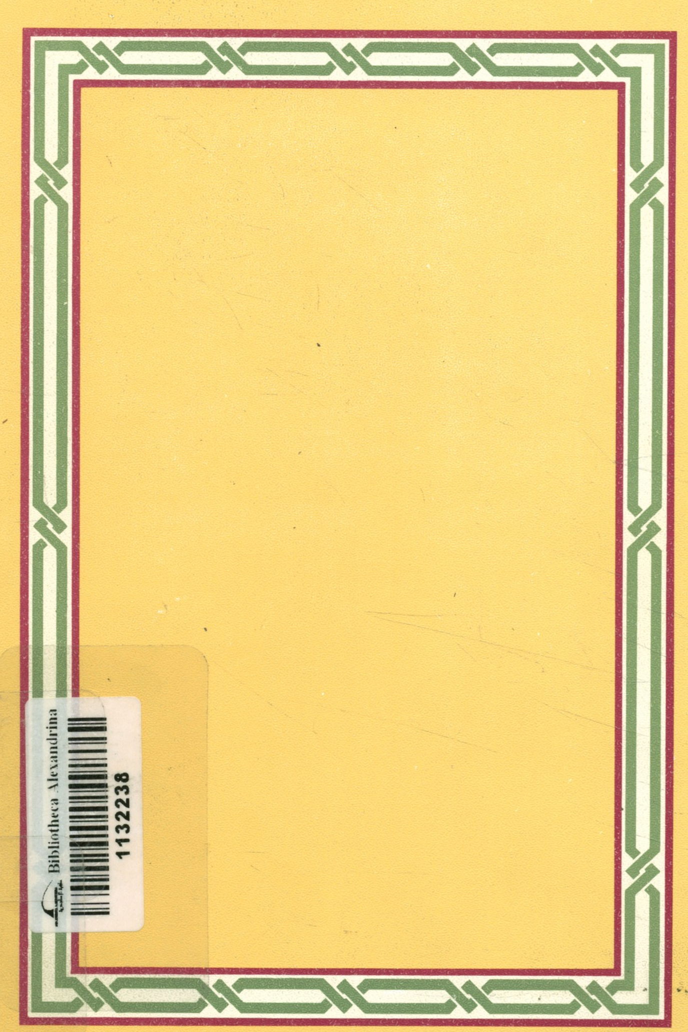
١ ـ البحث اللساني والسيميائي. منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط، سلسلة: ندوات ومناظرات رقم ٢٦، الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٤م.

٢ ـ الراجحي، عبده. النحو العربي والدرس الحديث: بحث في المنهج. دار النهضة العربية، ١٩٧٩م.

٣ ـ الفهري، عبدالقادر الفاسي. اللسانيات واللغة العربية: نماذج تركيبية ودلالية. (الطبعة الأولى) بيروت: دار عويدات، ١٩٨٦م.

الفهرس

• صـف و تنفيـذ و إخـراج **مركز الحرف** تلفـون ٤٧٦٦٠٥٩ •



مطابع دار الهلال للأوفست
الرياض : تلفون ٤٠١٥٢٦٨